مِنَ المسَائِل الخِلَافِيَّة
بَيْنَ الأَخْفَشِ وسيبَوَيْه

الدكتور
جابر محمد محمود البراجه
استاذ اللغويات [redacted] فى كلية اللغة العربية
جامعة الأزهر فرع الزقازيق

الطبعة الأولي
١٤١٤هـ - ١٩٩٣م

مقـــــدمة

بســــم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله ، واصلى وأسلم على المبعوث رحمة للعالمين ، سيدنا محمد وعلى آله وصحابته والتابعين ٠

وبعــــــد ...

فقد اشتهر الخلاف النحوى بين المدارس المختلفــــة ، وبخاصة مدرستا البصرة والكوفة ٠ بيد أن الأمر لم يكن مقصورا على ذلك ، حيث ظهر الخلاف بين أبناء المدرســـة الواحدة بصرية كانت أو كوفية ، ولا أدل على ذلك من هـــذه الآراء التى ظهر فيها الخلاف واضحا بين ســـيبويه - إمام النحاة - وأستاذه الخليل ، وأيضا بين الكســـائى وبعض الكوفيين كالفراء وغيره ، وكتب النحو فيها من الآراء المخالفة الكثير والكثير ٠

غير أن جل اهتمام الدارسين توجه نحو الخلافات التى وقعت بين البصريين والكوفيين ، لذلك رأيت أن يكون هـذا البحث فى مسائل الخلاف بين الأخفش وسيبويه ، وهو يمثل

الخلاف بين الأستاذ وتلميذه ، فلم يكن فقـــط بين اثنين ينتميان إلى مدرسة واحدة ، وهذا يؤكد لنا حقيقة معينة وهى نبوغ هؤلاء العلماء الذين أفنوا حياتهم فى تحصيل العـــلم والمعرفة .

ولست أدعى هنا أنى قد حصرت كل مسائل الخلاف ، لكننى حاولت قدر الجهد والاستطاعة . ولعل الرغبـــة فى الحصول على المزيد منها تتمم ما فات هذا البحث فى المستقبل إن شاء الله ، فآراء هذين العالمين الكبيرين أكثر من أن تحصر فى كتاب واحد .

أدعو الله أن يجعل هذا العمل نافعا إنه سميع قـــريب مجيب الدعوات .

الدكتور / جابر محمد البراجه

تمهيـــــد

ارتبط الخلاف النحوى فى بدايته بالمدرستين المؤسستين لعلم النحو ، وهما مدرستا البصرة والكوفة . ولا عجب فى ذلك فكل يريد لمدرسته وبلده التفوق والسبق . لكن الخلاف فى هذه المرحلة لم يتعد أكثر من عرض وجهات النظر المختلفـــة والرد عليها أحيانا كما يبين ذلك العلماء الذين اهتموا بدراسة الخلاف النحوى ، حيث رأوا أن هذا الخلاف بين المدرستين لم يكن له عمق الخلاف المنهجى الذى ظهـــر فيما بعد بين أصحاب المدرسة الواحدة كهذا الخلاف الذى ظهـر فى بعض الآراء بين سيبويه وأستاذه الخليل وهذا الخلاف الذى ظهر واضحا بين الأخفش وأستاذه سيبويه (١) وهو موضــــوع هذا البحث .

ولعل أول خلاف اشتهر وذاع أمره كان هذا الخلاف الذى جرى فى هذه المناظرة المشهورة بين سيبويه والكســــائى والمعروفة بالمسألة الزنبورية .

لكن الدكتور شوقى ضيف يرى أن الأخفش هو الذى فتح باب الخلاف على سيبويه وأنه هو الذى أعد لنشأة مدرســـة الكوفة وغيرها من مدارس النحو المختلفة .

---

(١) ينظر الخلاف بين النحويين ص ٢٥ – ٢٦ د/السيد رزق الطويل ط المكتبة الفيصلية – مكة المكرمة .

يقول : « وفى رأينا أنه ـ أى الأخفش ـ هو الذى فتح أبواب الخلاف عليه ، بل هو الذى أعد لتنشأ فيما بعد مدرسة الكوفة ، ثم المدارس المتأخرة المختلفة ، فإنه كان عالماً بلغات العرب ، وكان ثاقب الذهن حاد الذكاء ، فخالف أستاذه سيبويه فى كثير من المسائل ، وحمل ذلك عنه الكوفيون، ومضوا يتسعون فيه فتكونت مدرستهم » (٢)

ويقول أيضا مؤكدا ما نسبه إلى الأخفش فيما سبق « فهو الذى فتح له وللفراء ـ يقصد الكسائى ـ أبواب الخلاف مع سيبويه والخليل على مصاريعهما ، وبذلك أعدهما للخلاف عليهما ، وتنمية هذا الخلاف بحيث نفذ إلى مذهبهما النحوى الجديد » (٣) أ هـ

وللدكتور السيد رزق الطويل رأى يختلف فيه بعض الشئ مع الدكتور شوقى ضيف حيث يرى سيادته أن الأخفش وإن كان له دور فى تعميق الخلاف وفتح أبوابه إلا أنه لم يكن رائدا فيه حيث إن اتصاله بالكوفيين لم يكن إلا بعد هذه المناظرة المشهورة التى أشرنا إليها فيما سبق .

يقول بعد أن أورد كلام الدكتور شوقى ضيف : « هذا ما أبداه الدكتور شوقى ضيف ، وهو يحمل فيه الأخفش مسؤولية تعميق الخلاف وفتح مجاله ، أمام علمى المدرسة

---

(٢) المدارس النحوية د/شوقى ضيف ص ٩٥
(٣) المدارس النحوية ص ١٥٦

الكوفية الكسائى والفراء ، حتى قامت مدرستهم ، بل أقام ـ على أساس أقواله وخلافاته ـ مدارس نحوية متعددة ٠

ولئن كان للأخفش دور كبير فى تعميق الخلاف ، وفتح أبوابه على مصاريعها غير انه لم يكن زائدا فيه ، واتصـــاله بالكوفيين فى بغداد كان بعد وقوع أشهر مناظرة نحوية بين سيبويه والكسائى ، وخذل فيها سيبويه ، وجـــاء الأخفش لينتصر لأستاذه فاستماله الكوفيون ، حيث اطمأن إلى رغد العيش معهم ووافقهم فى بعض مسائلهم » (٤) ٠

ونحن مع الدكتور السيد رزق الطويل فيما رآه من أن الأخفش لم يكن زائدا فى الخلاف وأن اتصاله بالكوفيين كان بعد وقوع المناظرة المشهورة بين سيبويه والكسائى ، لكننى أرى أنه لم يوافق الكوفيين فى بعض مســـائلهم نظرا إلى استمالة الكوفيين له ٠

لكن الحق أن الكوفيين هم الذين تابعوه فى آرائه التى خالف فيها سيبويه ، فقد تتلمذ له الكســـائى والفراء إماما الكوفيين ، حيث قرأ الكسائى عليه كتاب سيبويه ، وكافأه على ذلك بخمسين دينارا وجبة وشى ٠

ويؤكد ذلك ما ذكره القفطى من رواية سلمة عن الأخفش من قوله : « كان الكسائى جاءنا بالبصرة ، فسألنى أن أقرأ

انباه الرواه للقفطى ٢/٢٧٣

عليه ، أو أقرئه كتاب سيبويه ، ففعلت ، فوجه إلى خمسين دينارا وجبة وشى » .

كما يؤكده ما روى من تخطئة الأخفش للكسائى فى مائة مسألة كان سأله عنها حين قدم بغداد ليثأر لأستاذه سيبويه ، وحينئذ عرف الكسائى قدر الأخفش وطلب منه أن يؤلف له كتابا فى معانى القرآن ، فأجابه الأخفش إلى ذلك وحينئذ ألف الكسائى هو الآخر كتابا فى المعانى كان إمامه فيه كتاب الأخفش (٥) .

ولعل ذلك هو الذى جعل الدكتور شوقى ضيف يحكم بأن الأخفش هو الأستاذ الحقيقى للمدرسة الكوفية .

يقول : وقلنا آنفا إنه هو الذى فتح للكوفيين أبواب الخلاف على سيبويه وأستاذه الخليل بما بسط من وجوهه ، وقد تابعوه فى كثير من هذه الوجوه بحيث يمكن أن يقال بحق إنه الأستاذ الحقيقى للمدرسة الكوفية ، لا لأن إماميها الكسائى والفراء تتلمذا له فحسب ، بل أيضا لأنهما تابعاه فى كثير من آرائه التى حاول بها نقض طائفة من آراء سيبويه والخليل ، وقد مضيا هما وغيرهما من أعلام النحاة فى الكوفةيتخذون من

---

(٥) ينظر طبقات النحويين واللغويين للزبيدى ص ٦٩ تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ط دار المعارف بمصر ١٩٧٣ وينظر مقدمة معانى القرآن للأخفش ص ٣٥ د/فائز فارس

آرائه قبسا للاهتداء به فيما نفذوا إليه من آراء أعدت لقيام المدرسة الكوفية (٦) أ هـ

ولعل ما ذكرناه فى هذا البحث من المسائل التى خالف فيها الأخفش سيبويه ولم يكن تابعاً فيها لرأى الكوفيين ، بل تبعه فيها كثير من النحاة بصريين وكوفيين ، يدعم ما ذكره الدكتور شوقى ضيف وما رأيناه من تبعية الكوفيين للأخفش فى آرائه وليس العكس ·

ولماذا نذهب بعيدا ، وبين أيدينا كتاب معانى القرآن للأخفش ، وقد ألفه كما ذكرت بناء على طلب الكسائى ، ولو أن الأمر كما قيل من أن الأخفش تبع الكوفيين فى آرائهم لكان هذا الكتاب خير شاهد على ذلك ، إلا أن المتتبع لآراء الأخفش من خلال هذا الكتاب يجد أنه يوافق أستاذه سيبويه فى جل أبوابه · وقد أشرت إلى ذلك خلال تناولى للمسائل التى ضمها هذا البحث ·

وقد قرر ذلك أيضا محقق كتاب معانى القرآن للأخفش الدكتور / فائز فارس حيث قال : « وبإمعان النظر فى الآراء المتناثرة فى معانى القرآن ، وجدتها غير بعيدة فى أصولها عن آراء شيوخ البصرة · وأرد هذا التقارب إلى أن الأخفش قد ألف كتابه هذا بعد اتصاله بشيوخ الكوفة بفترة وجيزة · أما الخلافات العديدة التى تنسب إليه وتملأ كتب النحو ، فأظنها

---

(٦) المدارس النحوية ص ٩٦ د/شوقى ضيف

تعود إلى وقت لاحق بعد تأليف كتابه فى المعانى . وهو فى ذلك لا يسير وراء الكوفيين ، ولكننى أرى أن الكوفيين يسيرون وراءه ، ويرون آراءه » (٧) أ هـ

وتكفينا هذه الإشارة إلى طبيعة الخلاف الذى نشأ بين هذين العالمين الكبيرين اللذين ملآ الدنيا بعلمهما ، وهو خلاف كما رأينا لا ينقص من قدر الأستاذ ـ أعنى سبويه ـ ولا يجعل أصابع الاتهام تشير إلى التلميذ ـ أعنى الأخفش ـ فلكل منهما رأيه ، وكما يقال : الخلاف فى الرأى لا يفسد للود قضية .

والذى يهمنا بعد ذلك هو أن نعرف بهذين العلمين تعريفا موجزا وإن كنت أرى أنهما ليسا فى حاجة إلى مثل هذا غير أن طبيعة المنهج العلمى هنا تقتضى منا ذلك .

أولا : سيبويه :

هو : عمرو بن عثمان بن قنبر ، أحد موالى بنى الحارث بن كعب ، ولد بقرية من قرى شيراز تعرف بالبيضاء ، فهو من أصل فارسى ، ولقبه الذى لقب به يدل على ذلك ، وهذا اللقب وهو سيبويه ، يعنى رائحة التفاح .

---

(٧) مقدمة معانى القرآن للأخفش قسم الدراسة ص ١٣٥ د/فائز فارس .

قدم سيبويه إلى البصرة بعد أن تلقن دراسته الأولى فى موطن رأسه ، أو فى شيراز كما يذكر المؤرخون ، فالتحق فى البصرة بحلقات الفقهاء والمحدثين فى أول الأمر ، لكنه ما لبث أن توجه إلى حلقات النحاة واللغويين بعد أن عاب عليــــه أستاذه الأول حماد بن سلمة ـ المحدث المعروف ـ لحنــــه فى النطق لبعض الأحاديث النبوية الشريفة ، فلزم حلقات عيسى ابن عمر والأخفش الأكبر ويونس بن حبيب إلى أن استقر به المقام عند أستاذه الخليل بن أحمد فأخذ عنه كل ما عنده حتى قيل إن كتابه فى النحو يمثل آراء الخليل خير تمثيل .

وقد تتلمذ على يديه بعد وفاة أستاذه الخليل بعض ممن ذاع صيتهم فى النحو واشتهر أمرهم مثل الأخفش الأوسط ـ أحد طرفى هذا البحث ـ وقطرب .

وظل سيبويه يفيد تلاميذه بعد أن اشتهر أمره هنـــا وهناك وأصبح عالم البصرة الذى يشار إليه بالبنان إلى أن لقى ربه بعد هذه المناظرة المشهورة بينه وبين الكسائى والتى تآمر فيها الكسائى عليه فكانت وفاته فى عام ١٨٠ للهجرة على أرجح الأقوال (٨) .

---

(٨) ينظر فى ترجمة سيبويه بغية الوعاة للسيوطى ٦٠٧/١ ونشأة النحو للشيخ محمد طنطاوى ص ٦٢

ثانيا : الأخفش :

هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة ، أوسط الأخافشة الثلاثة المشهورين ، ولذلك عرف بالأخفش الأوسط ، مولى من بنى مجاشع ابن دارم ، أقام بالبصرة لطلب العـــلم ، وتلقى مع سيبويه عن جل شيوخه ، ثم أخذ عنه بالمشاركة مع كبر سنه عنه فكان أنجى تلاميذه .

ويذكر أحد الباحثين أن الأخفش كان فى نفسه شىء من أستاذه سيبويه ، أظهرته هذه المناظرة التى قامت بينهما بعد أن برع الأخفش ، إذ قال له الأخفش : إنما ناظرتك لأستفيد منك . فرد عليه سيبويه قائلا : أترانى أشك فى ذلك ؟(٩) .

يقول هذا الباحث : إن فى نفس الأخفش نحو سيبويه سرا دفينا أكنه إذ قال له يوم ناظره بعد أن برع : إنما ناظرتك ، لأستفيد منك ، وكأنى بسيبويه يشك فى نية الأخفش إذ قال : أترانى أشك فى ذلك » (١٠) أ هـ

ولم يكن سيبويه هو الشيخ الوحيد الذى تتلمذ عليــــه الأخفش ، بل أخذ عن شيوخ سيبويه أيضا مثل الخليل المتوفى سنة ١٧٥ هـ وعيسى بن عمر الثقفى المتوفى ١٤٩ هـ ويونس بن

---

(٩) ينظر اخبار النحويين البصريين للسيرافى ص ٤٩ تحقيــــق كرنكو ط بيروت

(١٠) معانى القرآن للأخفش قسم الدراسة ص ١٩ – ٢٠ تحقيق د/فائز فارس

حبيب المتوفى سنة ١٨٣ هـ وأبي زيد الأنصاري المتـــوفى سنة ٢١٤ هـ ٠

وللأخفش تلاميذ أخذوا عنه مثل أبي عثمـــان المازني المتوفى سنة ٢٣٠ هـ أو بعدها والجرمي المتوفى سنة ٢٢٥ هـ والسجستاني المتوفى سنة ٢٥٥ هـ والرياشي المتوفى سنة ٢٥٧ هـ وغيرهم من الكوفيين مثل الكسائي المتوفى سنة ١٨٩ هـ

وللأخفش مصنفات كثيرة أشـــهرها معاني القـــرآن والمقاييس والمسائل الكبير وغير ذلك ٠ توفى الأخفش ســـنه ٢١١ هـ على الأشهر ببغداد (١١) ٠

هذا وللأخفش كما علمنا آراء كثيرة خالف فيها سيبويه ، وهذا الخلاف ـ كما بين الأستاذ الدكتور شوقي ضيف ـ بناه الأخفش على خصب ملكاته وسعة معرفته بلغات العرب ،وقراءة الذكر الحكيم ، وقدرته على النفوذ في حقائق اللغةالتفصيلية إلى كثير من الآراء الطريفة (١٢) ٠

وسوف أتناول بمشيئة الله تعالى فيما يلي ما تيسر لي من هذه المسائل التي وقفت عليها من خلال رحلة طويلة وشاقة

---

(١١) ينظر بغية الوعاة ١/٥٩٠ ونشأة النحو ص ٨٣ وينظر معاني القرآن للأخفش قسم الدراسة ص ١٣ ـ ٤٨ والمدارس النحوية ص ٩٤ وما بعدها د/شوقي ضيف

(١٢) ينظر المدارس النحوية ص ١٠٨ د/شوقي ضيف

بين أمهات الكتب التى تناثرت هذه المسائل الخـلافية بين صفحاتها فكنت فى سبيل جمع شتاتها كمن يبحث عن ضالته فى صحراء شاسعة ، لا يساعده على الوصول إليهـــا إلا ما تلقاه على يد أساتذة افاضل مهدوا له الطريق أولا ، جزاهم الله عنا وعن العلم خير الجزاء ٠

المسـألة الأولى :

إعراب الأسـماء الستة

اختلف الأخفش وسيبويه فى إعراب هذه الأسماء ·
فمذهب الأخفش هنا هو نفسه مذهبه فى إعراب المثنى وجمع المذكر السالم من أن حـروف المد وهى الواو والألف والياء دوال على الإعراب ·

ومذهب سيبويه أن هذه الأسماء معربة بحركات مقدرة فى الحروف ، وأنها أتبع فيها ما قبل الآخر للآخر ·

فهو بذلك يرى أن حروف المد فى هذه الأسـماء حروف إعراب ، لكن الإعراب مقدر عليها ورأيه هنا هو أيضا رأيه فى المثنى وجمع المذكر السالم (١) ·

يقول سيبويه : واعلم أن من العرب من يقول : هـذا

---

(١) ينظر الكتاب ٣/ ٣٦ ، ٤١٢ والهمع ١/١٢٤ والتبيين عن مذاهب النحويين للعكبرى ص ١٩٣ تحقيق د/عبد الرحمن العثيمين وشفاء العليل للسلسيلى ١/١٢٣ تحقيق د/الشريف عبد الله البركاتى ، والنكت الحسان لأبى حيان ص ٣٧ تحقيق د/عبد الحسين الفتلى ط بيروت وتذكرة النحاة لأبى حيان ص ٧١٤ تحقيـق د/عفيف عبد الرحمن ط بيروت ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م

هنوك ، ورأيت هناك ، ومررت بهنيك ، ويقول : هنوان ، فيجريه مجرى الأب ، فمن فعل ذلك قال : هنوان ، يرده فى التثنية والجمع بالتاء ... والعلة هنا هى العلة فى « أب » و « أخ » ونحوهما » (٢) ا هـ

ويقول فى باب « ما يتغير فى الإضافة الى الاسم ، إذا جعلته اسم رجل أو امرأة ، وما لا يتغير إذا كان اسم رجـــل أو امرأة » :

أما ما لا يتغير فأب وأخ ونحوهما ، تقول : هذا أبوك وأخوك كإضافتهما قبل أن يكونا اسمين ، لأن العرب لما ردته فى الإضافة إلى الأصل ، والقيــــاس تركته على حاله فى التسمية ، كما تركته فى التثنية على حاله ، وذلك قولك : أبوان فى رجل اسمه « أب » (٣) ا هـ

ويجعل بعض النحاة مذهب سيبويه هو مذهب البصريين عامة ، وهذا ما سار عليه الأنبارى فى الانصاف ، ولعــــل الأنبارى يريد بذلك أن آراء سيبويه تمثل آراء مدرســـة البصرة بصفة عامة لأنه ينسب معظم آراء سيبويه إلى أهل البصرة .

---

(٢) الكتاب ٣/٣٦٠ تحقيق الشيخ عبد السلام هارون
(٣) الكتاب ٣/٤١٢

كما ينسب إلى الأخفش فى أحد قوليه رأى الكوفيين القائلين إن هذه الأسماء معربة من مكانين (٤) ·

كذلك نسب السيوطى فى الهمع مذهب سيبويه أيضـا إلى الفارسى وجمهور البصريين وذكر أن ابن مالك وأبا حيان وابن هشام وغيرهم من المتأخرين صححوا هذا الرأى (٥) ·

وقد أوضح بعض العلماء رأى سيبويه فبين أن أصـل « أبوك » ونحوه فى قولنا : قام أبوك : « أبوك » بباء مفتوحة وواو مضمومة ، ثم اتبعت حركة الباء لحركة الواو ، فقيل أبوك ، ثم استثقلت الضمة على الواو فحذفت ·

وفى قولنا : « رأيت أباك » أصله « أبوك » بفتح الباء والواو ، ثم تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا ·

وفى قولنا : مررت بأبيك ، فأصله : « بأبوك » ببـاء مفتوحة وواو مكسورة ، ثم أتبعت حركة الباء لحركة الواو ، فصار : بأبوك ـ بكسر الباء والواو ـ فاستثقلت الكسرة على الواو ، فحذفت ، فسكنت وقبلها كسرة ، فانقلبت ياء (٦) ·

---

(٤) ينظر الانصاف فى مسائل الخلاف للانبارى ١/١٧

(٥) ينظر رأى ابن مالك فى شفاء العليل فى ايضاح التسهيل ١/١٢٣ والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ١/٢٩ ، ونسب ابن عقيل فيه مذهب سيبويه الى الفارسى وجمهور البصريين أيضا · وينظر رأى أبى حيان فى النكت الحسان لأبى حيان ص ٣٧

(٦) ينظر المساعد ١/٢٩ والنكت الحسان ص ٣٧ والهمع ١/١٢٤

ويستدل لهذا الرأى ، بأن أصل الإعراب أن يكون بحركات ظاهرة ، أو مقدرة ، فإذا أمكن التقدير مع وجود النظير لم يعدل عنه (٧) .

هذا وقد ذكر المجاشعى رأى الأخفش ورده فقال : « وقال الأخفش : هى دلائل إعراب ، وهذا القول غير صحيح إن أراد أنها بمنزلة الحركات ، لأن حكم الإعراب أن يكون طارئا على الكلم ، وهذه الحروف من أنفس الكلم ، وإن أراد أنها تدل بهذه الصورة على الإعراب ، كان كقول سيبويه (٨) » أ هـ

وإذا كان المجاشعى قد أبطل رأى الأخفش بناء على ما ذكر ، فقد شرح بعض النحاة رأى الأخفش واختلفوا فى معناه .

فالزجاج والسيرافى يريان أن معنى رأى الأخفش هو أن هذه الأسماء معربة بحركات مقدرة فى الحروف التى قبل حروف العلة ، ومنع من ظهورها كون حروف العلة تطلب حركات من جنسها (٩) .

= تحقيق عبد العال سالم مكرم وشرح عيون الاعراب للمجاشعى ص ٥٧ ـ ٥٨ تحقيق د/حنا جميل حداد ط الاردن .

(٧) ينظر الهمع ١/١٢٤

(٨) شرح عيون الاعراب ص ٥٨

(٩) يؤيد هذا الرأى ما جاء فى معانى القرآن١/١٠٠ من قول الأخفش وجاء ما كان من رأيت على يفعل أو تفعل او نفعل او افعل غير مهموز ، وذلك أن الحرف الذى كان قبل الهمزة ساكن ، فردت الهمزة وحرك الحرف الذى كان قبلها بحركتها كما تقول : من أبوك » أ هـ

ويرى ابن السراج أن معناه : أنهـــا حروف إعراب ، والإعراب فيها لا ظاهر ولا مقدر ، فهى دلائل إعراب بهـــذا التقـــدير (١٠) .

ولعل هذا ما أراده المجاشعى فى كلامه السابق .

ويذكر النحاة فى هذه المسألة آراء أخرى ، فإذا ضممناها إلى رأى الأخفش وسيبويه سنجد أنهم أوصلوها إلى ثلاثة عشر رأيا ، وسوف أذكر هذه الآراء فيما يلى لتكتمل صـورة المســـألة .

الأول والثانى كما عرفنا هما رأيا الأخفش وسيبويه .

الثالث : رأى المازنى والزجاج حيث يذهبان إلى أن هذه الأسماء معربة بالحركات التى قبـــل الحروف والحـــروف إشـــباع .

وقد علق الأستاذ الدكتور / السيد رزق الطويل على هذا الرأى ورفضه فقال : « وقد اتجه لهذا الرأى وأيده الأستاذ ابراهيم مصطفى ، جريا وراء « باول كراوس » و«برجستراسر» اللذين يريان أن الإشباع جاء وسيلة قديمة لتطوير الثنائيـة اللغوية إلى ثلاثية . لكننا عندما نقارن هذه الأسماء بمثيلاتها

(١٠) ينظر الهمع ١/١٣٦

في اللغات السامية الأخرى نجد أن (أب) في الأشـــورية والبابلية (أبو) وفي الآرامية (أبا) و (أخ) في الأشورية والبابلية (أخو) وفي الحبشية ولغات جنوب الجزيرة (أخو) و « حم » في الأشورية والبابلية (أمو) وفي الآرامية (حما)، فوجود الحرف الثالث في هذه اللغـــات يدفع القـــول بالإشباع » (١) أ هـ

الرابع : وهو رأى الربعي : أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف ، وهي منقولة من الحروف ، وأن هذه الحروف لامات ، فأصل « أخوك » على رأيه « أخوك » ونقلت الضـــمة من الواو إلى الخاء لئلا تنقلب ألفا ، لتحركها وانفتـــاح ما قبلها .وهكذا

وقد رد هذا الرأى بأن شرط النقل الوقف ، وصحة المنقول اليه وسكونه ، وصحة المنقول منه ، وبأنه يلزم جعل حرف الإعراب غير آخر مع بقاء الآخر (١٢) .

الخامس : وهو رأى الأعلم وابن أبى العافية أنهـــا معربة بالحركات التي قبل الحروف ، وليست منقولة ، بل هي الحركات التي كانت فيها قبل أن تضاف ، فثبتت الواو ، لأجل الضمة ، وانقلبت ياء لأجل الكسرة وألفا لأجل الفتحة .

(١١) الخلاف بين النحويين د/السيد رزق الطويل ص ١٩٨ — ١٩٩ نشر المكتبة الفيصلية مكة المكرمة ١٤٠٥ هـ — ١٩٨٤ م.

(١٢) ينظر الهمع ١/١٢٥ وشرح المفصل لابن يعيش ١/٥٢ ط بيروت

والفرق بين هذا الرأى والرأى السابق أن الحركات هنـــاك منقولة وهنا غير منقولة ٠

ويرد هذا الرأى بأن هذه الحروف إن كانت زائدة ، فلا فرق بينه وبين مذهب المازنى والزجاج ، وهو ما قيـــل فى الرأى الثالث فيما سبق ، وقد ظهر فساد هذا الرأى ٠

وإن كانت لامات لزم جعل الإعراب فى العين ، مع وجود اللام (١٣) ٠

السادس : وهو رأى الكسائى والفراء ونسبه الانبارى إلى الكوفيين عامة ، أن هذه الأسماء معربة من مكانين ، أى بالحروف والحركات التى قبلها ومعنى هذا أننا إذا قلنا : قام « أخوك » كان (أخوك) مرفوعا وعلامة الرفع هى الواو والضمة التى قبلها ، وإذا قلنا : « رأيت أخاك » كانت علامة النصب فى (أخاك) الألف والفتحة التى قبلها ، وإذا قلنا : « مررت بأخيك » كانت علامة الجر الياء والكسرة التى قبلها ٠

وضعف هذا الرأى أن الإعراب أمارة على المعنى ، وذلك يحصل بعلامة واحدة فليس لنا حاجة إلى أكثر منها ٠ كمـا أن ذلك يلزمه أن يكون لهذه الأسماء معربان وهذا فاسد (١٤)

---

(١٣) السابق نفسه ٠
(١٤) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٥٢/١ ط بيروت وشرح عيون الاعراب ص ٥٩

السابع : وهو رأى الجرمى ، أنها معربة بالتغير والانقلاب حالة النصب والجر ، وبعدم ذلك حالة الرفع .

ويرد هذا الرأى بأنه لا نظيـــر له ، وبأن عامل الرفع لا يكون مؤثرا شيئا ، وبأن العدم لا يكون علامة (١٥) .

الثامن : وهو للسهيلى والرندى وفيه يفرقان بين « فاك وذا مال » حيث يريان أنهما معربان بحركات مقـــدرة فى الحروف ، وبين (أباك وأخاك وحماك وهناك) حيث يريان أنها معربة بالحروف (١٦) .

التاسع : عكس الرأى السابق ، يعنى أن (أباك وأخاك وحماك وهناك) معربة بحركات مقدرة فى الحروف ، وأن (فاك وذامال) معربان بالحروف (١٧) .

العاشر : وهو للزجاج والسيرافى ، وهو أحد التفسيرين الذين ذكرتهما قبل ذلك لمعنى رأى الأخفش ، ومضمونه أنها معربة بحركات مقدرة فى الحروف التى قبـــل حـروف العـــلة (١٨) .

---

(١٥) ينظر الهمع ١/١٢٥ ـ ١٢٦

(١٦) الهمع ١/١٢٦

(١٧) السابق نفسه .

(١٧) السابق نفسه .

الحادى عشر : وهو ثانى التفسيرين المذكورين سابقا رأى الأخفش ومضمونه أنها حروف إعراب ، والإعراب فيها لا ظاهر ولا مقدر ، فهى دلائل إعراب وهذا الرأى منسوب لابن السراج (١٩) .

الثانى عشر : وهى أنها معربة فى الرفع بالنقل ، وفى النصب بالبدل ، وفى الجر بالنقل والبدل معا ، فأصل « جاء أخوك » (جاء أخوك) فنقلت حركة الواو إلى الخاء وأصل رأيت أخاك (رأيت أخوك) فابدلت الواو الفا ، واصل مررت بأخيك (بأخويك) نقلت حركة الواو إلى الخاء فانقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها .

ويحكى هذا الرأى ابن أبى الربيع وغيره وهو كما نرى موافق للرأى الرابع أى رأى الربعى إلا فى حالة النصب (٢٠) .

الثالث عشر : وهو رأى قطرب ، حيث يرى أن حروف المد الموجودة فى هذه الأسماء حرف إعراب نابت عن الحركات ، ويوافقه فى هذا الزيادى والزجاجى (٢١) .

---

(١٩) السابق نفسه .

(٢٠) ينظر البسيط لابن ابى الربيع ١/١٩٠ تحقيق د/عياد عيد الثبيتى ط دار الغرب الاسلامى بيروت ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م - الطبعة الأولى والهمع ١/١٢٦ - ١٢٧

(٢١) ينظر الهمع ١/١٢٣ وشرح المفصل لابن يعيش ١/٥٢ وشرح عيون الاعراب ص ٥٨ والمساعد ١/٢٩

وهذا المذهب هو المشهور على ألسنة المعربين لهذه الأسماء، ومع ذلك لم يسلم من الاعتراضات والرد .

فقد بين النحاة أن هذا المذهب فاسد ، لأنه يلزم منه أن يكون اسم معرب على حرف واحد ، وهو فوك وذو مال ، لأنه على ذلك لم يبق فيهما من حروفهما الأصلية سوى الفاء والذال (٢٢) .

ويؤيد هذا الرأى على الرغم من هذا الاعتراض بأن الإعراب إنما جيء به لبيان مقتضى العامل ، ولا فائدة في جعل مقدر متنازع فيه دليلا (٢٣) .

ولذلك يذكر ابن مالك فى شرح التسهيل أن هذا المذهب هو أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف (٢٤) .

وقد علق الصبان فى حاشيته على كلام ابن مالك فقال : « قوله : وأبعدها عن التكلف ، بخلاف مذهب سيبويه ، فإن فيه تكلف حركات مقدرة ، مع الاستغناء عنها بنفس الحروف، لحصول فائدة الإعراب بها ، وهى بيان مقتضى العامل ، ولا محذور فى جعل الإعراب حرفا من نفس الكلمة إذا صلح له ،

---

(٢٢) ينظر ابن يعيش ١/٥٢ وشرح عيون الاعراب ص ٨ والهمع ١/١٢٤ .

(٢٣) ينظر الهمع ١/١٢٤

(٢٤) ينظر شفاء العليل فى ايضاح التسهيل ١/١٢٢ وشرح الأشمونى بحاشية الصبان ١/٧٤ .

كما جعلوه فى المثنى والمجموع على حدة من نفسها » (٢٥) أ هـ

وفى النهاية نذكر ما قاله الأشمونى فى أحد تنبيهاته حيث قال : « إنما أعربت هذه الأسماء بالأحرف توطئة لإعراب المثنى والمجموع على حدة بها (٢٦) » أ هـ

وهذا ما سوف نتناوله فى المسألة القادمة إن شاء الله ٠

(٢٥) حاشية الصبان مع شرح الاشمونى ١/٧٤ ط دار احيـــاء الكتب العربية ٠
(٢٦) شرح الأشمونى بحاشية الصبان ١/٧٤ وينظر شرح المفصــل لابن يعيش ١/٥٢ والأشباه والنظائر للسيوطى ٢/٢٧

المســــألة الثانية :

إعراب المثنى وجمع المذكر الســـــالم

أشرت فى المسألة الســـــابقة إلى أن مذهب الأخفش وسيبويه هو نفسه مذهبهما فى إعراب المثنى وجمع المذكـر السالم ، وهذا صحيح ·

فالأخفش يرى هنا أن المثنى وجمع المذكر السالم يعربان بحركات مقدرة فيما قبل علامة المثنى أو جمع المذكر السالم ، بمعنى أننا حينما نقول : حضر المحمدان ، وقف المحمدون ، ورأيت المحمدين ، وأكرمت المحمدين ، تكون حركة الإعـراب مقدرة على الدال من هذه الأسماء (١) ·

ونشير هنا إلى أن ما قاله الأخفش فى هذه المســـــألة فى كتابه معانى القرآن يخالف ما ذكر عنه هنا ، حيث يقول هناك وهو يتحدث عن إعراب « العالمين » من قوله تعـــالى : « الحمد لله رب العالمين » (٢) ·

« وجعلت الياء للنصب والجر نحو : العالمين ، والمتقين،

---

(١) ينظر الهمع ١/١٦١
(٢) الفاتحة /٢

فنصبهما وجرهما سواء ، كما جعلت نصب الاثنين وجرهما سواء ، ولكن كسر ما قبل ياء الجميع ، وفتح ما قبـــــل ياء الاثنين ، ليفرق ما بين الاثنين والجميع ، وجعل الرفع بالواو ليكون علامة الرفع وجعل رفع الاثنين بالألف » (٣) أ هـ

ويقول : « والياء فى قول من قال « هم الذين » مثل حرف مفتوح أو مكسور بنى عليه الاسم ، وليس فيه إعراب ، ولكن يدلك على أنه مثل المفتوح أو المكسور فى الرفع والنصب والجر الياء التى للنصب والجر ، لأنها علامة للإعراب » (٤) أ هـ

وهذا الذى نجده فى معانى القرآن للأخفش ، يجعلنـــــا نقول ونذهب إلى أنه ليس من الضرورى أن تكون مســـــائل الخلاف التى نحن بصددها موجودة فى هـــــذا الكتاب ، لأن هذه الآراء التى نجدها هنا قد يكون الأخفش قالها بعد تأليفه هذا الكتاب ، وهذا ما جزم به محقق كتاب معانى القرآن حيث يقول فى خاتمة دراسته له : « وبإمعـــــان النظر فى الآراء المتناثرة فى معانى القرآن ، وجدتها غير بعيدة فى أصولها عن آراء شيوخ البصرة .

وأرد هذا التقارب إلى أن الأخفش قد ألف كتابه هذا بعد اتصاله بشيوخ الكوفة بفترة وجيزة . أما الخلافات العديدة التى تنسب إليه وتملأ كتب النحو ، فأظنها تعود الى وقت

(٣) معانى القرآن للأخفش ١/١٣ ـ ١٤ تحقيق د/فائز فارس ط ثالثة ١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١ م

(٤) معانى القرآن للأخفش ١/١٤

لاحق بعد تأليف كتابه فى المعانى . وهو فى ذلك لا يسير وراء الكوفيين ، ولكننى أرى أن الكوفيين يسيرون وراءه ، ويرون آراءه » (٥) أ هـ

ولعل هذا هو الذى جعل المدققين من الباحثين يتحرزون حينما ينسبون قولا الى الأخفش ، فالشيخ محمد محيى الدين مثلا وهو يعلق على آراء النحاة فى إعراب الأسماء الستة يقول : فى هذه المسألة أقوال كثيرة . وأشهر هذه الأقوال ثلاثة .

الأول : أنها معربة من مكان واحد ، والواو والألف والياء هى حروف الإعراب وهذا رأى جمهور البصريين ، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش فى أحد قوليه ، وهو الذى ذكره الناظم ومال إليه ... الخ » (٦) أ هـ

وإذا كان ابن مالك كما ذكر الشيخ محمد محيى الدين وكما هو الواضح من كلام ابن مالك ، قد مال الى رأى الأخفش الذى ذكره الشيخ محمد محيى الدين ، فإن ابن عقيل صحح مذهب سيبويه وأيده كما سنرى (٧) .

---

(٥) مقدمة معانى القرآن للأخفش ١/٤٥ د/فائز فارس .
(٦) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ١/٤٤ للشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد .
(٧) شرح ابن عقيل ١/٤٤ بتحقيق الشيخ محمد محيى الدين

ولعل مذهب الأخفش فى هذه المسألة لا يختلف كثيرا عن مذهب سيبويه فيها لأن مذهب سيبويه هو أن هذه الأسـماء معربة بحركات مقدرة فى الحروف نفسها أى الألف أو الواو أو اليـــاء ·

يقول سيبويه : « واعلم أنك إذا ثنيت الواحد لحقتـــه زيادتان :

الأولى منهما حروف المد واللين ، وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منون ، يكون فى الرفع ألفا ، ولم يكن واو ليفصل بين التثنية والجمع الذى على حد التثنية ، ويكون فى النصب كذلك ، ولم يجعلوا النصب ألفا ، ليكون مثله فى الجمع ، وكان مع ذا الفعل ، فكان هذا أغلب وأقوى ، وتكون الزيادة الثانية نونا ، كأنها عوض لما منع من الحركة والتنوين ، وهى النون وحركتها الكسر ، وذلك قولك : هما الرجلان ، ورأيت الرجلين، ومررت بالرجلين · واذا جمعت على حد التثنية لحقتهـــا زائدتان : الأولى منها حرف المد واللين والثانية نون ، وحال الأولى فى السكون وترك التنوين ، وأنها حروف الإعراب ، حال الأولى فى التثنية ، إلا أنها واو مضموم ما قبلها فى الرفع ، وفى الجر والنصب ياء مكسور ما قبلها ، ونونها مفتوحة ، فرقوا بينها وبين نون الاثنين ، كما أن حرف اللين الذى هو حرف الإعراب مختلف فيهما ، وذلك قولك : المسلمون ، ورأيت المسلمين ، ومررت بالمسلمين » (٨) أ هـ

---

(٨) الكتاب ١/١٧ - ١٨ تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون

وقد أوضح ابن عقيل مذهب سيبويه والأخفش المذكورين هنا وفسرهما حينما علق على قول ابن مالك : « وليس الإعراب انقلاب الألف والواو ياء ، ولا مقدرا فى الثلاثة » فقال : أى الإعراب بحركات مقدرة فى الألف والواو ، والياء ، فيقدر فى الألف والواو والضمة ، وفى الياء الفتحة والكسرة ، قيل هو مذهب الخليل وسيبويه واختاره الأعلم . ثم قال وهو يعلق أيضا على قول ابن مالك « ولا مدلولا بها عليها مقدرا فى متلوها » - فإذا قلت : قام الزيدان ، فعلامة الرفع ضمة مقدرة على الدال ، وإذا قلت : مررت بالزيدين ، فعلامة الجر كسرة مقدرة على الدال « والألف والياء دليل على ذلك ، وكذلك يقال فى الجمع ، وهذا قول الأخفش والمبرد » (٩) أ هـ

ولم يكن ابن عقيل وحده هو الذى نسب رأى سيبويه إلى الخليل أيضا فى هذه المسألة لكنه مسبوق بالزجاجى حيث نسب الرأى أيضا إلى الخليل وسيبويه (١٠) كذلك فعل السيوطى مثلهما وبين أن الأعلم وسيبويه اختارا هذ المذهب. وأن ابن مالك قد رده بلزوم ظهور النصب فى الياء ، وبلزوم تثنية المنصوب والمجرور بالألف لتحرك الياء وانفتاح ما قبلها (١١) .

ثم ذكر أن أبا حيان قد أجاب عن اعتراض ابن مالك

---

(٩) المساعد لابن عقيل ٤٦/١ - ٤٧ تحقيق د/محمد كامل بركات
(١٠) ينظر الايضاح فى علل النحو للزجاجى ص ١٣٠ تحقيق د/مازن المبارك ط بيروت
(١١) ينظر الهمع ١٦١/١

فقال : إنهم لما حملوا حالة النصب على حالة الجر ، أجروا الحكم على الياء حكما واحدا ، فكما قدروا الكسرة ، قدروا الفتحة تخفيفا للحمل .

أما عن لزوم تثنية المنصوب والمجرور بالياء فبين أبو حيان أن الموجب للقلب الفرق ، وإن كان القياس ما ذكر ، ولذلك لاحظه من العرب من يجرى المثنى بالألف (١٢) مطلقا (١٣) .

ويفسر الشلوبين مذهب الأخفش فى هذه المسألة بأن الحروف الموجودة فى المثنى والجمع ليست إعرابا ، وإنما هى دلائل إعراب ، بمعنى أننا إذا رأينا هذه الحروف فكأننا رأينا الإعراب (١٤) .

وقد ذكر صاحب الانصاف هذه المسألة ، وبين أن مذهب الكوفيين فيها هو أن الألف والواو والياء فى التثنية والجمع، بمنزلة الفتحة والضمة والكسرة فى أنها إعراب . وبين أن أبا على قطرب بن المستنير ، ذهب إلى هذا الرأى ، وأن بعض النحويين ينسب هذا الرأى أيضا إلى سيبويه ، وفند ابن الانبارى ذلك فقال : « وزعم قوم أنه مذهب سيبويه ،وليس بصحيح » (١٥) أ هـ

---

(١٢) ينظر الهمع ١٦١/١ والنكت الحسان لأبى حيان ص ٣٨ والمساعد ٤٦/١ - ٤٧

(١٣) هذه لغة كنانة وبنى الحارث بن كعب وبنى العنبر وبنى هجيم وبطون من ربيعة . ينظر منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ٥٨/١ .

(١٤) الهمع ١٦١/١

(١٥) الانصاف فى مسائل الخلاف للانبارى ٣٣/١

وهو محق فيما قال : لأن سيبويه كما هو واضح من نصه السابق فى المسألة لم يقل بذلك .

ومما يلفت النظر هنا أن بعض النحويين ينسب إلى سيبويه ما رآه الجرمى فى هذه المسألة وهو أن انقـــلاب هذه الحروف هو الإعراب . وهذا أيضا غير صحيح .

يقول ابن عقيل : تعليقا على قول ابن مالك « وليس الإعراب انقلاب الألف والواو ياء » أى انقـــلاب الألف فى التثنية ياء والواو فى الجمع ياء ، وهذا مذهب الجــــرمى واختيار ابن عصفور ونسب الى سيبويه (١٦) أ هـ

وأرى أن الذى جعل بعض النحاة ينسب هذه الآراء إلى سيبويه هو اختلافهم فى تأويل مذهبه (١٧) . وقد بين ذلك المجاشعى وهو يتحدث عن مذاهب النحاة فيها حيث ذكر ـ بعد أن أيد مذهب سيبويه الذى اعتمدنا عليه هنا ـ أن النحاة اختلفوا فى تأويل هذا المذهب ، فبعضهم ذهب إلى أن مذهبه هو أن الإعراب مقدر فيها ـ وهذا ما اعتمدت عليه هنـــا كما قلت ـــ وبعضهم الآخر يرى أنه لا إعراب فى حروف المثنى أو الجمع لا ظاهرا ولا مقدرا . ويستدلون على ذلك بما قاله سيبويه فى نصه السابق : « والنون كالعوض لما منع الاسم

(١٦) المساعد على تسهيل الفوائد ١/٤٦ ـ ٤٧
(١٧) الكتاب ١/١٧ تحقيق الأستاذ هارون

من الحركة والتنوين » ، لأنه لو كان هناك إعراب مقدر لم يأت منه عوض (١٨) .

ولعل هذا الاختلاف فى التـــأويل هو الذى جرأ بعض المعاصرين على اتهام النحاة بالتلفيق فى إعراب المثنى .

وقد فند ذلك الأستاذ الدكتور السيد رزق الطويل وهو يتحدث عن هذه المسألة فى كتابه الخلاف بين النحـــويين فقـــال :
وملاحظاتى على هذه المسألة أوجزها فيما يلى :

ليس لهذا الخلاف ثمرة كالمسألة السابقة (١٩) ، ولا يترتب عليه نتيجة ذات بال فى واقعنا اللغـــوى على رغم ما استنفذوه من مجهود عقلى فى هذا الخلاف الذى ينحصر فى : أهى حروف إعراب أم إعراب ؟

على أن البصريين الذين قالوا : إنهـــا حروف إعراب ، وانتصر لهم الانبارى ملزمون بأن يعترفوا بأنهـــا علامات إعراب ، وإلا فما معنى أنهـــا حروف اعراب بدون علامة إعرابية » (٢٠) أ هـ

---

(١٨) ينظر شرح عيون الاعراب للمجاشعى ص ٦٠ تحقيق د/حنـا جميل حداد ط الأردن
(١٩) يقصد مسألة اعراب الأسماء الستة
(٢٠) الخلاف بين النحويين ص ١٩٩ ـ ٢٠٠ تاليف د/السيد رزق الطـــويل .

ثم يعقب على رأى للدكتور ابراهيم أنيس فى إعـــراب المثنى ويصفه بأنه رأى غريب ومفاد هذا الرأى أن الصيغة الأساسية للتثنية هى : « رجلين » مثلا ، أى بالياء والنون وأن صيغة الألف والنون ما هى إلا تطوير لها ظهرت عند بعض القبائل ، وبعض القبائل التزمتها ، ثم لفق النحاة الصيغتين واعتبروهما علامتين للرفع والنصب ، والجر (٢١) ٠

يقول الدكتور السيد رزق الطويل بعد أن ذكـــر نص الدكتور أنيس ، الذى ذكرنا مضمونه فيما سبق (٢٢) ٠

« وغرابة هذا الرأى أنه قائم على افتراض غير مدروس، وفيه اتهام للنحاة القدماء بأنهم قد لفقوا صيغتين لقبيلتين مختلفتين ، وجعلوا منهما إعرابا واحدا للمثنى ، ولكنى أقول : ما رأى الدكتور أنيس فى التزام القرآن الكريم التعبير عن صيغتى المثنى على النحو الذى استنتجه النحاة ، إلا فى بعض قراءات قليلة ، والتزام القرآن لهذا ، وقد نزل بأفصـــح لغات العرب ، وهى لغة قريش ، يدل دلالة على أن اللهجـــة القرشية كانت تتناول ظاهرة التثنية على النحو الذى أشار إليه النحاة » (٢٣) أ هـ

وما رد به الأستاذ الدكتور الطويل هنا يعد إنصـــافا

---

(٢١) ينظر من أسرار اللغة للدكتور ابراهيم أنيس ص ٢٥٥ المطبعة الفنية الحديثة ١٩٦٦ م ٠

(٢٢) المرجع السابق

(٢٣) الخلاف بين النحويين ص ٢٠٠ د/السيد رزق الطويل

النحـــاة الذين بذلوا قصـارى جهدهم لتيسـير العربيـــة لا لتعقيدها كما يدعى بعضهم .

ويرد على الأستاذ الدكتور أنيس أيضا بأن النحـاة لم يلفقوا الصيغتين كما ادعى واعتبروهمـــا علامتين للرفع والنصب . فالنحاة حينما جعلوا الألف للرفع والياء للنصب والجر ، لم يكن مقصدهم أن يأخذوا من لهجة بعض القبـائل بصيغة ، ومن لهجة بعضهم الآخر بصيغة ، فيجعلون الصيغة الأولى للرفع والثانية للنصب والجر كما ادعى . وإنما كان مقصدهم ـ كما بين ابن يعيش ـ حينما قلبـــوا الألف فى حالتى النصب والجر ياء الدلالة على الإعراب المقدر فيها .

يقول ابن يعيش وهو يتحدث عن إعراب الأســـماء الستة : « وقد اختلفوا فى هذه الحروف ، فذهب سيبويه إلى أنها حروف إعراب ، والإعراب فيها مقدر كما يقـــدر فى الأسماء المقصورة ، وإنما قلبت فى النصب والجر ، للدلالة على الإعراب المقدر فيها ، ولا يلزم مثل ذلك فى الأســـماء المقصورة ، لأنهم أرادوا اختلاف أواخر هذه الاسماء توطئة التثنية والجمع على ما ذكرنا ، فلم يلزم فى غيرها مما كان فى معناها » (٢٤) أ هـ

ويرد على رأى الدكتور أنيس أيضا بما قاله ابن عصفور

---

(٢٤) شرح المفصل لابن يعيش ٥٢/١

وهو يشرح رأى الجرمى الذى ذكرناه قبل ذلك حيث أيده ، واحتج له .

يقول : « وكان الأصل قبل دخول العـــامل : زيدان ، وزيدون ، كاثنان وثلاثون ، فلما دخل العامل لم يحدث شيئا وكان ترك العلامة يقوم مقام العلامة ، فلما دخل عليها عامل النصب والجر ، قلب الألف والواو ياء ، فكان التعبيـــــر والانقـــــلاب وعدمه هو الإعراب ، ولا إعـــراب ظاهـــر ولا مقـــدر » (٢٥)

فقلب الألف والواو إذن أحدثه عاملا النصب والجر كما ذكر ابن عصفور ، ولم يكن تلفيقا من النحـــــاة كما ادعى الدكتور أنيس .

وإذا كنا ذكرنا رأى الجرمى فى المسألة وما احتج له به ابن عصفور فحرى بنا أن نبين أن بعض النحاة رد هـــــذا الرأى وأبطل ما احتج به بأن الانقلاب لو كان إعرابا لم يكن فى المثنى والمجموع رفع ، لأن الألف والواو غير منقلبتين عن شىء ، وبأن الياء فى التثنية والجمع ليست منقلبة عن حرف، بل هو حرف موضوع ابتداء ، فلا انقلاب .

ثم قيل : فإن أراد بالانقلاب تنقل الحرف من حال إلى

---

(٢٥) ينظر الهمع ١/١٦٢

حال لا الانقلاب التصريفى · قيل : هذا لا يمنع من جعـــل هذه الحروف حروف إعراب ، لقيام الدليل عليه ، ويكون الانتقال مبنيا على الإعراب المقدر (٢٦) ·

ومما تجب الاحاطة به هنا أن المبرد اختار رأى الأخفس وزعم أنه لا يجوز غيره ·

يقول المبرد بعد أن ذكر آراء النحاة فى المسألة : « والقول الذى نختاره ، ونزعم أنه لا يجوز غيره قول أبى الحسن الأخفش ، وذلك انه يزعم أن الألف إن كانت حرف إعـراب فينبغى أن يكون فيها إعراب هو غيرها ، كما كان فى الدال من زيد ونحوها ولكنها دليل على الإعراب ، لأنه لا يكـــون حرف إعراب ، ولا إعراب فيه ، ولا يكون اعراب الا فى حـــــرف (٢٧) ·

كما نوضح أن الانبارى نسب رأى سيبويه فى المسألة لعامة البصريين (٢٨) ·

وليس الأمر كذلك كما رأينا ، فالرأى لسيبويه ، وإن

---

(٢٦) ينظر التبيين عن مذاهب النحويين للعكبرى ص ٢٠٧ - ٢٠٨ والانصاف ١/٤٥

(٢٧) المقتضب للمبرد ٢/١٥٤ تحقيق الشيخ محمـــد عبد الخالق عضيمة ط بيروت

(٢٨) ينظر الانصاف ١/٣٣

كان قد تبع فيه أستاذه الخليل كما يذكر بعضهم ، ووافقه فيه بعض البصريين ٠

والدليل على ذلك أن قطرب وهو تلميذ سيبويه يقول برأى بعض الكوفيين القائل إن الأحرف الثلاثة إعراب(٢٩)٠ ويؤيدهما فى ذلك ابن مالك (٣٠) ٠

كما أن الزجاج يرى أن المثنى مبنى ، وليس معربا ٠

وقد رد أبو حيان رأيه فقال : الصحيح ان المثنى معرب خلافا للزجاج ، إذ ذهب الى أنه مبنى ، والمختار أن إعرابه بحركات مقدرة فى الألف والياء ، وأن الألف والياء حرفا إعراب كالدال من « زيد » هذا مذهب سيبويه » (٣١) أ هـ

ونختتم هذه المسألة بما قاله النحاة عن نون المثنى وجمع المذكر السالم ، فقد رأى الزجاج أن النون فيهما عوض عن حركة الواحد ، ويرى ابن كيسان أنها عوض عن التنوين ٠ أما ابن ولادفيرى أنها عوض منهما معا ، ويرى ثعلب أن النون عوض من تنوين فى التثنية ، ومن تنوينات فى الجمع (٣٢) ٠

---

(٢٩) ينظر المساعد لابن عقيل ١/٤٧ ـ ٤٨ وشفاء العليل فى ايضاح التسهيل للسليسيلى ١/١٤٤ ـ ١٤ تحقيق د/الشريف عبد الله على الحسين البركاتى المكتبة الفيصلية مكة المكرمة ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م

(٣٠) السابق نفسه ٠

(٣١) النكت الحسان لأبى حيان ص ٣٨ تحقيق د/عبد الحسين الفتلى ط بيروت ٠

(٣٢) ينظر المساعد ١/٤٧ ـ ٤٨

ولعل ثعلب يقيس ما قاله فى النون هنا على ما قاله فى الألف والواو من المثنى والجمع حيث قال : الألف فى الزيدان بدل من ضمتين ، والواو فى « الزيدون » بدل من ثلاثضمات، وكذا سائر هذه الحروف على هذا القياس » (٣٣) ٠

ويرد ابن مالك ما قاله النحاة فى نون المثنى أو جمع المذكر السالم ويرى أن النون لرفع توهم الاضافة أو الإفراد ، فرفع توهم الاضافة مثل : رأيت بنين كرماء ، فلولا النون لم تعلم إضافة فى هذا من عدمها ، ورفع توهم الإفراد مثل : هذان، لأنه لولا النون لم يعلم الافراد فيها من التثنية ، وكذلك مثل: المهتدين ، إذ لولا النون لا التبس بالمفرد نحو : مررت بالمهتدى (٣٤) ٠

ولعلنا بذلك نكون قد أعطينا هذه المسألة حقها وبينا ما فيها من خلاف ٠

وفى النهاية أقول ان مذهب الأخفش لا يختلف كثيرا عن مذهب سيبويه كما قلت فى بداية الحديث عن المسألة ، لأن كلا منهما يجعل الإعراب بحركات مقدرة ، غير أن سيبويه يجعل الحركات مقدرة فى الحروف نفسها ، أى فى علامات التثنية والجمع ، والأخفش يجعلها مقدرة فيما قبل علامة المثنى والجمع ٠

---

(٣٣) ينظر الايضاح فى علل النحو للزجاجى ص ١٤١ تحقيق د/مازن المبارك ط بيروت

(٣٤) المساعد على تسهيل الفوائد ١/٤٧ - ٤٨ وشفاء العليل فى ايضاح التسهيل ١/١٤٥

المسـألة الثالثة :

محل الضمير المضاف إلى المثنى او جمع المذكر السالم

يختلف الأخفش وسيبويه فى محل الضمير المضاف إلى المثنى أو إلى جمع المذكر السالم اللذين حذفت نونهمـا للاضافة أو ضرورة ، ونقول هنا ضرورة ، لأن هذه النون لها مواضع تحذف فيها وتكون الاضافة إما ظاهرة أو مقدرة ، أو يكون حذفها لشبه الاضافة ، وقد تحذف لطافة الضمير ، أو لصون الضمير المتصل عن وقوعه منفصلا .

فما تحذف فيه النون للإضافة الظاهرة نحو قوله تعالى : « بل يداه مبسـوطتان » (١) وقوله تعالى : « والمقيمى الصلاة » (٢) ، وقوله تعالى : « غير محلى الصيد » (٣)

وما تحذف فيه للإضافة المقدرة نحو قول الشاعر :

هما خطتا إما اسـار ومنة
وإما دم والموت بالحر أجدر (٤)

---

(١) المائدة / ٦٤
(٢) الحج / ٣٥
(٣) المائدة / ١
(٤) البيت من الطويل وهو لتابط شرا وينظر فى الحماسة بشرح المرزوقى ص ٨٩ والهمع ١/١٦٧ والعينى ٣/٤٨٦

وما يكون فيه حذف النون لشبه الاضافة نحو اثنى عشر واثنتى عشرة ، ونحو : لا غلامى لك ، ولبيك وسعديك ودواليك وهذا ذيك (٥) .

وفى غير هذه المواضع التى ذكرتها يكون حذف النـــون ضرورة كما فى قول الشاعر :

أقـــول لصـــــاحبى لما بدا لى
معالم منهما وهما نجيا (٦)

فقد حذفت النون فى نجيا .. لأن أصله نجيان ، ولم يكن الاسم مضافا .

وكما فى قول الشاعر :

لو كنتم منجدى حين استعنتكم
لم يقدموا منى ســــاعدا ولا عضدا (٧)

فأصل كلمة (منجدى) فى البيت « منجدين » وقـــد حذفت نونها كما نرى لغير إضافة وهذه ضرورة ألجـــأت الشاعر إليها .

( ) ينظر الهمع ١/١٦٦ ـ ١٦٧
(٦) لم يعلم قائله وهو فى الهمع ١/١٦٩
(٧) لم يعلم قائله وهو فى الهمع ١/١٦٠

ويتوسع الكسائى فى هذه المسألة فيجيز حذف النون من المثنى أو جمع المذكر السالم لغير إضافة فى السعة ، فيجوز على رأيه أن يقال : قام الزيدا ، بحذف النون ٠

ويذكر أبو حيان أن هذا الرأى يشهد له ما سمع : بيضتك ثنتا ، وبيضتى مائتا ، أى ثنتان ومائتان ، لكنه ذكر أيضا أنه ينبغى أن يقيد مذهبه بأن لا يؤدى إلى الإلباس فى المفرد، كما فى هذان وهاتان (٨)

وللأخفش رأى يخالف ما سبق فى حذف النون من المثنى أو جمع المذكر السالم وهو أن هذه النون تحـــذف للطافة الضمير فى نحو : ضاربك ٠

وهذه النقطة هى موضوع حديثنا فى هذه المسألة ، لأن الأخفش وسيبويه كما ذكرت فى صدر حديثى عن هـــذه المسألة يختلفان فى محل الضمير هنا ٠

فالأخفش يرى أنه منصوب المحل ، ويوافقـــه فى ذلك هشـــام ٠

ويستدل لرأيه هذا بأن موجب النصب المفعولية ، وهى محققة ، وموجب الجر الإضافة وهى غير محققة ، إذ لا دليل عليها إلا حذف النون ٠

---

(٨) ينظر الهمع ١٦٦/١ ـ ١٦٩

ويرى سيبويه أن الضمير فى هذه الحالة فى محل جر بالإضافة وليس فى محل نصب كما يرى الأخفش (٩) . يقول سيبويه :

« وإذا قلت : هم الضاربوك ، وهما الضارباك ، فالوجه فيه الجر ، لأنك إذا كففت النون من هذه الأسماء فى المظهر كان الوجه الجر ، إلا فى قول من قال : « الحافظو عورة العشيرة » .

ولا يكون فى قولهم : هم ضاربوك ، أن تكون فى موضع النصب ، لأنك لو كففت النون فى الإظهار ، لم يكن إلا جرا ، ولا يجوز فى الإظهار : هم ضاربو زيدا ، لأنها ليست فى معنى الذى ، لأنها ليست فيها الألف واللام كما كانت فى الذى » (١٠) أ هـ .

ومذهب سيبويه فى هذه المسألة هو الظاهر .

(٩) ينظر الهمع ١/١٦٠ وأوضح المسالك لابن هشام ٢/٢٣٤ تحقيق الأستاذ محمد عبد العزيز النجار

(١٠) الكتاب لسيبويه ١/١٨٧

المســـألة الرابعـــة :

حكم اجتماع نون الوقاية ونون الرفع

كثيرا ما نجد نون الوقاية مجتمعـــة مع نون الرفع ، ونعنى بذلك هذه النون التى تكون فى الفعل المضارع حـال اتصاله بألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة وهـو ما يعرف بالأفعال الخمسة ٠

ونريد هنا أن نعرف حكم هاتين النونين ، بمعنى هل يظلان فى الكلمة كما هما دون حذف لأحدهما ، أو أنه يجوز لنا أن نحذف واحدة منهما ؟ وإذا جاز لنا ذلك ، فأى النونين هـو المحـــذوف ٠

وللإجابة عن ذلك نقول : ان هذه مســـألة خلاف بين الأخفش وسيبويه أعنى : أى النونين هو المحذوف ؟ هل نون الرفع أو نون الوقاية ؟

ومثال اجتماعهما قوله تعالى : « والذى قال لوالديه أف لكما أتعداننى أن أخرج وقد خلت القرون من قبلى » (١) ٠

---

(١) الأحقـــاف / ١٧

والنحاة فى مثل هذا يجيزون الفك كما فى الآية الكريمة السابقة والإدغام أو الحذف كما فى قوله تعالى : « قال أتحاجونى فى الله (٢) وقد هدان (٣) » ، وتقرىء فى هذه الآية أيضا بالحذف : « أتحاجونى » والتخفيف .

وهذه القراءة هى موضوع حديثنا هنا حيث إنها موطن الخلاف بين الأخفش وسيبويه لأنهما يختلفان فى أى النونين حينئذ _ كما قلت _ هى المحذوفة ؟ هل نون الرفع ، أو نون الوقاية ؟

ومذهب الأخفش فى هذه المسألة هو أن المحذوف نون الوقاية .

ودليله على ذلك أنها لا تدل على إعراب ، فهى أولى بالحذف ، ولأنها جيء بها لتقى الفعل من الكسر ، وقد أمكن ذلك بنون الرفع فكان حذفها أولى ، ولأنها دخلت لغير عامل ونون الرفع دخلت لعامل ، فلو كانت المحذوفة لزم وجود مؤثر بلا أثر مع إمكانه المقدر كالموجود (٤) .

---

(٢) الأنعام / ٨٠
(٣) ينظر المقتضب ٢٨٧/١ والهمع ١٧٧/١ والمغنى ٢٥/٢ بحاشية الأمير .
(★) هذه قراءة نافع وأبو جعفر وابن ذكوان وهشام . وينظر فى ذلك اتحاف فضلاء البشر ص ٢١٢ ، ٢٧٥
(٤) ينظر الهمع ١٧٧/١ وشرح الكافية للرضى ٢٢/٢

وقد أيد هذا الرأى كل من الأخفش الصغير والمبرد ، والفارسى وابن جنى وأكثر المتأخرين (٥) ، يقول ابن هشام وهو يتحدث عن نون الوقاية : « ونحو : تأمروننى » يجوز فيه الفك والإدغام والنطق بنون واحدة ، وقد قرئ بهن فى السبعة ، وعلى الأخيرة ، فقيل النون الباقية نون الرفع ، وقيل نون الوقاية ، وهو الصحيح » (٦) أ هـ

وينسب الإمام الرضى هذا الرأى إلى الجزولى أيضا ويعلل سبب حذفها بأن الثقل جاء منها لا من نون الإعراب ، يعنى نون الرفع (٧) .

أما مذهب سيبويه فى هذه المسألة فهو أن المحذوف نون الرفع ، وقد ذكر سيبويه ذلك فى كتابه وهو يتحدث عن اجتماع نون الرفع مع نون التوكيد ، حيث استدل على حذف نون الرفع حال اجتماعها مع نون التوكيد ،بحذفها حال اجتماعها مع نون الوقاية ، وقد اعتبر سيبويه هذا الموضع – أى حذفها مع نون الوقاية – أشد من حذفها مع نون التوكيد .

يقول : « وإذا كان فعل الاثنين مرفوعا ، وأدخلت النون

---

(٥) ينظر الهمع ١/١٧٧ والمقتضب ١/٣٨٧

(٦) المغنى بحاشية الأمير ٢/٢٥ ط دار احياء الكتب العربية وينظر الاشباه والنظائر للسيوطى ٢/٢٨ تحقيق طه عبد الرءوف سعد ط الفنية المتحدة ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥ م

(٧) ينظر شرح الكافية للرضى ١/٢٢ ط بيروت

الثقيلة ، حذفت نون الاثنين ، لاجتماع النونات ، ولم تحذف الألف لسكون النون ، لأن الألف تكون قبل الساكن المدغم ، ولو أذهبتها ، لم يعلم أنك تريد الاثنين ، ولم تكن الخفيفة ههنا ، لأنها ساكنة ليست مدغمة ، فلا تثبت مع الألف ، ولا يجوز حذف الألف ، فيلتبس بالواحد ٠

وإذا كان فعل الجميع مرفوعا ، ثم أدخلت فيه النون الخفيفة أو الثقيلة ، حذفت نون الرفع ، وذلك قولك : لتفعلن ذلك ، ولتذهبن ، لأنه اجتمعت فيه ثلاث نونات ، فحذفوها استثقالا ٠ وتقول : هل تفعلن ذاك ، تحذف نون الرفع ، لأنك ضاعفت النون ، وهم يستثقلون التضعيف فحذفوها إذ كانت تحذف ، وهم فى ذا الموضع أشد استثقالا للنونات ، وقد حذفوها فيما هو أشد من ذا ٠

بلغنا أن بعض القراء قرأ « أتحاجونى (٣) » - بالتخفيف - وكان يقرأ « فبم تبشرون » (٩) وهى قراءة أهل المدينة ، وذلك لأنهم استثقلوا التضعيف » (١٠) أ هـ

ويرجح ابن مالك هذا الرأى أى رأى سيبويه ويستدل له بأن نون الرفع قد تحذف بلا سبب ، وذلك غير معهود فى نون الوقاية ، وحذف ما عهد أولى ، وبأنها نائبة عن الضمة ، وقد

---

(٨) الأنعـــام / ٨٠
(٩) الحجر / ٥٤
(١٠) الكتاب ٣/٥١٩ - ٢٠

عهد حذف الضمة تخفيفا فى نحو قوله تعالى : « إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة » (١١) وقوله تعالى : « وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون » (١٢) فى قراءة من يسكن (١٣) ٠

ويحتج ابن مالك أيضا لرأى سيبويه بأن نون الرفع جزء كلمة ، ونون الوقاية كلمة ، وحذف الجزء سهل ، ولأنه لا يحتاج لحذف آخر للجازم والناصب ، ولا تغير ثان بكسرها بعد الواو والياء ، ولو كان المحذوف نون الوقاية لاحتيج إلى الأمرين (١٤) ٠

وقد ذكر ابن مالك أسباب حذف نون الرفع للتخفيف أو لنيابتها عن الضمة ، فى كتابه شواهد التوضيح والتصحيح، وبين أن ذلك ثابت فى الكلام الفصيح نثرا ونظما ٠ يقول : « حذف نون الرفع فى موضع الرفع لمجرد التخفيف ثابت فى الكلام الفصيح ، نثره ونظمه ٠٠ وسبب هذا الحذف كراهية تفضيل النائب عن المنوب عنه ، وذلك أن النون نائب عن

---

(١١) البقرة / ٦٧

(١٢) الأنعام / ١٠٩

(١٣) هو أبو عمرو ٠ ينظر النشر فى القراءات العشر ص ٢١٦ والكشف عن وجوه القراءات السبع ١/٤٣٦ ومشكل اعراب القرآن لمكى ١/٢٥٨ والبحر المحيط ٣/١٦٩ والخصائص ١/٧٢ ، ٢/٣٤٠ وشواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك ص ١٧١ - ١٧٣ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى ط بيروت وشفاء العليل ١/١٢٤

(١٤) ينظر شواهد التوضيح لابن مالك ص ١٧١ - ١٧٣ والهمع ١ / ١٧٧

الضمة ، والضمة قد حذفت لمجرد التخفيف كقراءة أبى عمرو بتسكين راء : « يشعركم » و « يأمركم » (١٥) أ هـ

ويقول فى التسهيل : وهو يتحدث عن الأفعال الخمسة وعن حكم أجتماع نون الرفع مع نون الوقاية : « وقد تحذف لنون الوقاية ـ كقوله تعالى ـ « اتحاجونى » ، أو تدغم فيها ـ قرئ « أفغير الله تأمرونى » (١٦) ٠

وقد علق السلسيلى على كلام ابن مالك فقال : « وقد اختلف فى النون المحذوفة ، فالذى حكاه الشيخ (١٧) هو مذهب سيبويه رحمه الله (١٨) » أ هـ

لكن ما ذكره ابن مالك فى شرح التسهيل يخالف ما نسبه إليه السلسيلى ، فقد نسب ابن مالك هذا الرأى لسيبويه والأخفش معا حيث قال : وهو يتحدث عن نون الوقاية المجتمعة مع نون الرفع وعن رأى النحاة فى أى النونين هو المحذوف : « وفى المحذوف خلاف فأكثر المتأخرين على أن المحذوفة ذى التخفيف نون الوقاية وأن الباقية نون الرفع ، ومذهب سيبويه والأخفش عكس ذلك وهو الصحيح »(١٩)أهـ

(١٥) شواهد التوضيح لابن مالك ص ١٧١ وينظر أيضا ص ١٧٢ ، ١٧٣ منه
(١٦) شفاء العليل فى ايضاح التسهيل ١/١٢٤ ـ ١٢٥
(١٧) يقصد ابن مالك
(١٨) المرجع السابق نفسه ٠
(١٩) شرح التسهيل لابن مالك ١/٥٢ تحقيق د/عبد الرحمن السيد و د/محمد بدوى المختون ٠

والمسألة بهذه الصورة التى ذكرها ابن مالك تخرج من المسائل الخلافية بين الأخفش وسيبويه ، لكن ما جاء فى همع الهوامع ينسب هذا الرأى لسيبويه وينسب الرأى الآخر للأخفشين الأوسط والأصغر ولأكثر المتأخرين وهذا ما اعتمدت عليه فى جعل هذه المسألة من مسائل الخلاف (٢٠) ٠

وما أميل إليه فى هذه المسألة هو رأى الأخفش ، لأن نون الوقاية يمكن الاستغناء عنها حيث تقوم نون الرفع بوظيفتها وهى وقاية الفعل من الكسر ، ولأن هذه النون كما قال الأخفش لا تدل على إعراب فحذفها إذن أولى ٠

---

(٢٠) ينظر همع الهوامع ١/١٧٧ تحقيق د/عبد العال سالم مكرم ٠

المسألة الخامسة :

الخلاف فى محل العائد المحذوف من صلة « أل »

للنحاة فى جواز حذف العائد من صلة « أل » أو منعه فى نحو : الضاربها زيد أقوال متعددة ·

أولها : وهو رأى الجمهور المنع مطلقا ·

وثانيها : الجواز مطلقا كما فى قول الشاعر :

ما المستفز الهوى محمود عاقبة
ولو أتيح له صفو بلا كدر (١)

فقد حذف الضمير الذى هو صلة الألف واللام ، لأن الأصل : ما الذى هو مستفزه الهوى ، أو المستفزه

وثالثها : عدم الجواز إن لم يدل عليه دليل فلا تقول ·

---

(١) البيت من البسيط ولم يعلم قائله وهو فى الهمع ٣٠٨/١ وشرح الأشمونى بحاشية الصبان ١٧٠/١ وشفاء العليل ٢٣٢/١ وشرح الألفية للمرادى ٢٣٢/١ تحقيق د/عبد الرحمن سليمان والعينى ٤٤٧/١ بهامش خزانة الأدب ط الأميرية ، وشرح التصريح ١٤٦/١ ط دار احياء الكتب العربية والدر اللوامع للشنقيطى ٦٨/١

جاءنى الضارب زيد ، لأنه لا يدرى هل الضمير المحـــذوف مفرد أو غير مفرد ، ولا هل هو مذكر أو مؤنث فإن دل عليه دليل جاز حذفه على قبح نحو : جاءنى الرجل الضاربه زيد ، وعلى الرغم من قبحه فهو فى اسم الفاعل المأخوذ من المتعدى إلى ثلاثة أحسن منه فى المأخوذ من المتعدى إلى اثنين ، وفى المتعدى إلى اثنين أحسن منه فى المتعدى إلى واحد

رابعها : وهو متصل بالرأى السابق بمعنى انه إن كان الوصف الواقع فى صلة « أل » مأخوذا من متعد إلى واحد ، كان الاثبات فصيحا وقل الحذف نحو : الضـــاربه زيد ، والضارب زيد · وإن كان من متعد الى اثنين أو ثلاثة حسن الحذف لأجل الطول وكان الحذف من المتعدى إلى ثلاثة أحسن منه فيما كان متعديا لاثنين نحو : جاءنى الظانه زيد منطلقا ، والمعلمه بكر عمرا منطلقا ، وإن شئنا قلنا الظان والمعلم ·

خامس هذه الآراء أن ذلك خاص بالضرورة (٢) ·

وهذه الآراء السابقة هى ما ذكره السيوطى فى الهمع ، وقد عد الأشمونى ذلك كله شاذا ، واعتبره الصبان نادرا ·

يقول الأشـــــمونى : وهو يعلق على كلام ابن مالك : « والحذف عندهم » أى عند النحاة أو العرب (كثير منجلى) فى عائد متصل ان انتصب (بفعل) تام أو (وصف) هو غير

(٢) ينظر الهمع ١/٣٠٧ ـ ٣٠٨

صلة أل فالفعل (كمن نرجو يهب) أى نرجوه ، أو « أهذا الذى بعث الله رسولا » (٣) أى بعثه .. والوصف كقوله :

ما الله موليك فضل فاحمدنه به
فما لدى غيره نفع ولا ضرر (٤)

أى الذى الله موليكه فضل ، وخرج عن ذلك نحو : جاء الذى إياه أكرمت ، وجاء الذى إنه فاضل ، وجاء الذى كانه زيد ، والضاربها زيد هند ، فلا يجوز حذف العائد فى هـــذه الأمثلة ، وشذ قوله :

ما المســـتفز الهوى محمود عاقبة
ولو أتيح له صفو بلا كدر » (٥) أ هـ

وقد علق الصبان على هذا البيت فقال : « تقديره المستفزه الهوى ، وفيه الشاهد حيث حذف فيه الضمير المنصوب الذى صلة الألف واللام ، إذا أصله : ما الذى هو مستفزه الهوى ، وهذا نادر » (٦) أ هـ

والذى تفيده عبارة ابن مالك فى التسهيل أن ذلك قليل :

(٣) الاية رقم ٤١ من سورة الفرقان .
(٤) البيت من البسيط وهو فى الاشمونى بحاشية الصبان ١/ ١٧٠
(٥) الأشمونى بحاشية الصبان ١/ ١٦٠ – ١٧٠
(٦) حاشية الصبان ١/ ١٧٠

يقول : « وقد يحذف منصـــوب صلة الألف واللام ، والمجرور بحرف ، وإن لم يكمل شرط الحذف » (٧) أ هـ

وإذا كان النحاة كما رأينا قد اختلفوا فى حذف هـذا العائد ، فإن الأخفش وسيبويه يختلفان فى محله ٠

فالأخفش يرى أنه منصوب ، وســيبويه يذهب إلى اعتباره بالظاهر ، الذى ليس فيه ألف ، ولا هو مضاف إلى ما فيه الألف واللام ٠

فإن كان ذلك الاسم مخفوضا لا غير ، فيحكم على الضمير بالخفض ولا يجوز فيه غير ذلك نحو : « هـــذا ضاربك » فالضمير هنا فى محل جر ، لأننا لو وضعنا بدل الضمير مثلا « زيدا » سنقول : « هذا ضارب زيد » بالجر ، لأن التنوين قد سقط ، ولا يسقط التنوين فى الأســماء المتصرفة إلا مع الإضـــافة ٠

ولو كان الاسم جائزا فيه النصب والجر حكمنـــا على الضمير أيضا بذلك : نحو : « هؤلاء المكرموك » لأننـــا لو وضعنا الاسم هنا مكان الضمير ، جاز لنا أن نقول : « هؤلاء المكرمو زيدا والمكرمو زيد » بالنصب والجر (٨) ٠

(٧) التسهيل مع شفاء العليل ١/٢٣٢ ـ ٢٣٣

(٨) ينظر الهمع ١/٣٠٧ والبسيط فى شرح جمـــل الزجاجى لابن أبى الربيع ٢/١٠٤٨ ـ ١٤٠٠ تحقيق د/عياد الثبيتى ط بيروت ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٦ م ٠

ونوثق رأى سيبويه هنا بما قاله فى الكتاب عن هـذه المســـألة .

يقول : « وإذا قلت : هم الضاربوك ، وهما الضارباك ، فالوجه فيه الجر ، لأنك إذا كففت النون من هذه الأسـماء فى المظهر كان الوجه الجر ، إلا فى قول من قال : « الحافظون عورة العشيرة » (٩) .

ولا يكون فى قولهم : هم ضاربوك ، أن تكون الكاف فى موضع النصب ، لأنك لو كففت النون فى الإظهار ، لم يكن إلا جرا ، ولا يجوز فى الإظهار : هم ضاربو زيدا ، لأنهـا ليست فى معنى الذى ، لأنها ليست فيها الألف واللام كما كانت فى الذى » (١٠) أ هـ

وللنحاة فى محل هذا الضمير المحذوف ، آراء أخرى غير هذين الرأيين .

فالمازنى يرى أن الضمير فى محل جر ، ويحتج بأن هذا الضمير يطلب الاتصال بما قبله ، ولا يتصل الاسم بالاسم إلا على جهة الإضافة ، وإذا صحت الاضافة صح الخفض (١١) .

---

(٩) اى باعمال اسم الفاعل مع حذف نونه على نية اثباتها لأنها تعاقب الألف واللام .
(١٠) الكتاب ١٨٧/١ تحقيق الشيخ هارون
(١١) ينظر الهمع ٢٠٧/١ والبسيط ١٠٤٨/٢

ومذهب الفراء هو جواز الأمرين (١٢) .

وقد أيد ابن أبى الربيع مذهب سيبويه واستحسنه وجعله أحسن هذه المذاهب ، يقول : وهذا الذى ذهب اليه سيبويه أحسن المذاهب الثلاثة وأولاها ، لأنك إذا قلت : هذا المكرمك ، فالأصل فى المكرم أن يكون ناصبا ، فيجب أن توقع الضمير بعده على الأصل ، وهو النصب ويتصل وإن كان منصوبا ، لأنه لا مانع من الاتصال ، ويتصل به كما يتصل بالفعل إذا قلت : هذا يكرمك .

وإذا قلت : هذا مكرمك ، فالأصل بلا شك هذا مكرم بالتنوين ، لأنه ليس معنا ما يسقط هذا التنوين ، وإذا جئت بالضمير بعد مكرم ، وجب أن يسقط للاتصال ، ولا يسقط التنوين من الأسماء إلا للإضافة ، فإذا صحت الإضافة صح الخفض » (١٣) أ هـ

ولعل أقرب المذاهب السابقة إلى مذهب سيبويه هو مذهب الفراء الذى يجيز فيه الأمرين .

والراجح عندى هو مذهب المازنى ، لأنه واضح لا يحتاج إلى الرجوع إلى الاسم الظاهر أو غيره .

---

(١٢) ينظر البسيط ١٠٤٨/٢
(١٣) البسيط ١٠٤٩/٢ - ١٠٥٠ لابن أبى الربيع

المسـألة السادسة :

الخـلاف فى رافع الخبر

على الرغم من اتفاق الأخفش وسيبويه وعامة البصريين فى رافع المبتدأ ، وهو الابتداء ، إلا أنهما يختلفـان فى رافع الخبر ·

فمذهب الأخفش ان الخبر مرفوع بالابتداء ، كما كان المبتدأ مرفوعا به (١) ·

ويستدل لذلك بأن الابتداء طالب لهما - المبتدأ والخبر - فعمل فيهما (٢) ·

وعلى هذا الرأى ابن السراج فى أحد قوليه ، والرمانى

وأقول عن ابن السراج هنا : « فى أحد قوليه » لأن بعض العلمـاء كأبى البقـاء العكبرى فى كتابه التبيين (٣) ،

(١) ينظر معانى القرآن للأخفش ٩/١ تحقيق د/فائز فارس الطبعة الثالثة ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ نشر دار البشير ودار الامل ·
(٢) ينظر الهمع ٨/٢
(٣) ينظر التبيين عن مذاهب النحويين لأبى البقاء ص ٢٢٩ تحقيق د/ عبد الرحمن العيثمين ·

والسيوطى فى همع الهوامع (٤) ، وابن عقيل فى المساعد (٥)، ينسبون إليه هذا الرأى ٠

وما جاء فى أصول النحو لابن السراج نفسه يخـــالف ذلك حيث يقول : « والخبر رفع بها - أى بالابتداء والمبتدأ - نحو قولك : الله ربنا ومحمد نبينا » (٦) أ هـ

ولعل ما ذكره هؤلاء العلماء السابقون منســوبا لابن السراج رأى آخر له غير ما صرح به فى أصول النحو ٠

وقد رد هذا المذهب بأن أقوى العوامل وهو الفعـــــل لا يعمل رفعين ، فالمعنوى وهو الابتداء أولى ، لأنه يضعف عن العامل اللفظى (٧) ٠

وأجيب عن ذلك بأن الابتداء ، وإن كان عاملا ضعيفا ، إلا أن ذلك لا يمنع من العمل فى اسمين ، لأن علة العمـل هو الاقتضاء ، والاقتضاء فى الابتداء ، كاقتضاء « كان » و « إن » يدل عليه ان « كان » و « إن » أضعف من الفعل المتعدى ، وقد عملا فى اسمين كما عمل ضرب فى الفاعل والمفعول (٨) ٠

---

(٤) ينظر الهمع ٨/٢

(٥) ينظر المساعد على تسهيل الفوائد ٢٠٥/١ تحقيق د / محمد كامل بركات ٠

(٦) أصول النحو لابن السراج ٦٣/١ تحقيق د / عبد الحســين الفتلى ط بغـــداد ٠

(٧) ينظر الهمع ٨/٢ والتبيين ص ٢٣٠ والمساعد لابن عقيل ٢٠٥/١

(٨) ينظر التبيين ص ٢٣٠

هذا عن مذهب الأخفش فى هذه المسألة ٠

أما سيبويه فيرى أن الخبر مرفوع بالمبتدأ ، لأنه مبنى عليه ، فارتفع به كما ارتفع هو بالابتداء ، وينسب هذا الرأى للجمهور (٩) أيضا ٠

يقول سيبويه : « واعلم أن المبتدأ لابد له من أن يكون المبنى عليه شيئا هو هو ، أو يكون فى مكان أو زمان ٠ وهذه الثلاثة يذكر كل واحد منها بعدما يبتدأ ٠

فأما الذى يبنى عليه شىء هو هو ، فإن المبنى عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء وذلك قولك : عبد الله منطلق ، ارتفع عبد الله ، لأنه ذكر ليبنى عليه المنطلق ، وارتفع المنطلق لأن المبنى على المبتدا بمنزلته » (١٠) أ هـ

ويقول فى موضع آخر : « فأما المبنى على الأسماء المبهمة فقولك : هذا عبد الله منطلقا ، وهؤلاء قومك منطلقين ، وذاك عبد الله ذاهبا ، وهذا عبد الله معروفا ، فهذا اسم مبتدأ يبنى عليه ما بعده وهو عبد الله ، ولم يكن ليكون هذا كلاما حتى يبنى عليه ، أو يبنى على ما قبله ٠ فالمبتدأ مسند ، والمبنى

---

(٩) ينظر الهمع ٨/٢ وارتشاف الضرب لأبى حيان ٢٨/٢ تحقيق د/مصطفى النماس ط المدنى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م

(١٠) الكتاب ١٢٧/٢ تحقيق عبد السلام هارون ٠

عليه مسند إليه ، فقد عمل هذا فيما بعده ، كما يعمل الجـار والفعل فيما بعده » (١١) أ هـ

وضعف هذا الـــرأى – أى رأى ســـيبويه – بأن المبتدأ ، قد يرفع فاعلا نحو : القائم أبوه ضاحك ، فلو كان رافعا للخبر ، لأدى إلى اعمال واحد رفعين ، ولا نظير له (١٢)

ويجاب عن هذا بأنه يحذر ذلك ، إذا اتحدت الجهة ، وهى هنا مختلفة ، وبأنه قد يكون جامدا أو ضميرا ، وهمـا لا يعمـــلان ٠

كما يجاب بأن ذلك إنما يؤثر فيما يعمل بطريق الشـبه بالفعل ، وعمل المبتدأ ليس به ، بل بطريق الأصالة (١٣) ٠

هذا وفى المســألة آراء أخرى منسوبة لبعض النحـاة وهى :

أولا : رأى المبرد وابن السراج فى أحد قوليه كما ذكرت سابقا وهو أن الخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ معا ، وينسب هذا الرأى إلى الزجاج وأصحابه أيضا (١٤) ٠

---

(١١) الكتاب ٧٨/٢ تحقيق عبد السلام هارون ٠
(١٢) ينظر الهمع ٨/٢
(١٣) الســابق نفسه ٠
(١٤) ينظر المساعد لابن عقيل ٢٠٦/١

يقول المبرد : « والابتداء والمبتدأ يرفعان الخبر » (١٥)أهـ

ومما يذكر هنا أن ابن جنى يقول بهـــــذا الرأى فى الخصائص حيث جاء فيه :

« فأما خبر المبتدأ ، فلم يتقدم عندنا على رافعه ، لأن رافعه ليس المبتدأ وحده ، إنما الرافع له : المبتدأ والابتداء جميعا » (١٦) أ هـ ٠

والمشهور فى كتب النحو كما يذكر النحاة أن ابن جنى يسير على رأى سيبويه تابعا أستاذه أبا على الفارسى فى ذلك حيث يريان - كما يذكر بعض النحاة - أن الخبـــر مرفوع بالمبتـــدأ ٠

يقول أبو البقاء : « خبر المبتدأ يرتفع بالابتداء عند ابن السراج وجماعة ٠

وقال أبو على وابن جنى يرتفع بالمبتدأ » (١٧) أ.هـ ٠

---

(١٥) المقتضب ١٢٦/٤ تحقيق الشيخ عضيمة
(١٦) الخصائص لابن جنى ٣٨٥/٢ تحقيق الأســتاذ محمد على النجــار ط بيروت ٠
(١٧) التبيين للعكبرى ص ٢٢٩ وينظر شرح الرضى على الكافيـــة ٨٧/١ وشرح الفية ابن معطى لابن القواس ٨١٧/٢ تحقيق د/على موسى الشوملى ط مكتبة الخريجى الرياض ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م والايضـــاح العضدى ص ٥٦ تحقيق د/حسن شاذلى فرهود ط مطبعة دار التاليف بمصر ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م ٠

وينسب أبو حيان إلى ابن جنى أنه يقول برأى الكوفيين وهو أن كلا من المبتدأ والخبر يرفع كل منهما الآخر وهـــو أيضا اختياره يقول : وأقول : الذى نختاره من هذه المذاهب هو مذهب الكوفيين ، وهو انهما يرفع كل منهما الآخر ، وهو اختيار ابن جنى » (١٨) أ هـ

وتحقيق رأى ابن جنى هو أنه قال بالرأيين حيث ذكـــر كما رأينا فى الخصائص أن الخبر مرفوع بالمبتدأ والابتداء · بينما ذكر فى اللمع أن المبتدأ مرفوع بالابتداء ، ولم يتطرق الى رافع الخبر : يقول : « تقول زيد أخوه منطلق ، فزيد مرفوع بالابتداء والجمله بعده خبر عنه » (١٩) أ هـ فلعله قال بذلك فى كتاب آخر له ·

وعلى أية حال فقد ضعف رأى المبرد ومن وافقه بأن المبتدأ اسم ، والأصل فى الأسماء أن لا تعمل ، وإذا لم يكن له تأثير فى العمل ، والابتداء له تأثير ، فإضافة ما لا تأثير له إلى ما له تأثير لا تأثير له (٢٠) ·

كما ضعف ، بأن ذلك يقتضى منع تقديم الخبر ، لأنه لا يتقدم إذا كان العامل غير لفظ متصرف (٢١) ·

---

(١٨) ارتشاف الضرب لأبى حيان ٢/٢٩
(١٩) ينظر اللمع ص ٧٢ تحقيق حامد المؤمن ط بيروت ١٤٠ هـ - ١٠٨ م ·
(٢٠) ينظر الانصاف ١/٤٦
(٢١) ينظر المساعد ١/٢٠٦

ثانيا : رأى الزمخشرى : وهو أن العامل فى الخبر هو تجرده للاسناد ، وهذا رأيه أيضا فى رافع المبتدأ ٠

يقول : « وكونهما مجردين للاسناد هو رافعهما » (٢٢) أهـ

ثالثا : رأى الانبارى وهو أن رافع الخبر هو الابتداء بواسطة المبتدأ ٠

يقول وهو يتحدث عن هذه المسألة : « والتحقيق عندى أن يقال : ان الابتداء هو العامل فى الخبر بواسطة المبتدأ ، لأنه لا ينفك عنه ، ورتبته أن لا يقع إلا بعده ، فالابتداء يعمـــل فى الخبر عند وجود المبتدأ لا به » (٢٣) أ هـ

وقد بين ابن عقيل أن مذهب سيبويه أعدل المذاهب كلها ٠

يقول : « وأعدل هذه المذاهب مذهب سيبويه » (٢٤) أ هـ

وهذا ما أميل اليه فى هذه المسألة ٠

---

(٢٢) شرح المفصل لابن يعيش ٨٣/١
(٢٣) الانصاف للانبارى ٤٦/١ ـ ٤٧
(٢٤) شرح ابن عقيل ٢٠١/١ تحقيق الشيخ محمـــــد محيى الدين ط دار مصر للطباعة ١٤٠٠ هـ ـ ١٠٨٠ م ٠

المســـالة السابعة :

الخلاف فى جواز وقوع الحال السادة مسد الخبر فعلا

يذكر النحاة هذه المسألة ضمن مواضع حذف الخبر وجوبا

وأصل هذا الموضع انه يجب حذف خبر المبتدأ وجوبا إذا وقع المبتدأ قبل حال لا تصلح خبرا ، وبعبارة أوضح : أن يكون المبتدأ مصدرا ، وبعده حال سدت مسد الخبر ، وهى لا تصلح أن تكون خبرا ، وحينئذ يحذف الخبر وجوبا لسد الحال مسده نحو : « ضربى العبد مسيئا »

ويفسر النحاة ذلك أيضا بقولهم : أن يكون المبتدأ مصدرا عاملا فى اسم مفسر لضمير ذى حال بعده لا تصلح لأن تكون خبرا عن ذلك المبتدأ ، أو اسم تفضيل مضافا إلى المصــدر المذكور أو إلى مؤول به ، وقد مثلوا للأول بالمثال الســابق وللثانى يعنى لاسم التفضيل المضاف إلى المصدر المذكــور بقولهم : أتم تبيينى الحق منوطا بالحكم ، إذا جعل « منوطا » جاريا على الحق لا على المبتدأ .

ومثلوا الثالث أى لاسم التفضيل المضاف إلى المصــدر المؤول بقولهم : أخطب ما يكون الأمير قائما . والتقدير فى

الأمثلة المذكورة : إذا كان أو إذ كان مسيئا ومنوطا وقائما ، يعنى على إرادة الاستقبال أو المعنى .

والشاهد فى ذلك كله أن الكلمات «مسيئا ومنوطا وقائما» منصوبة هنا على الحال والضمير فى كان ، وحذفت جملة كان التى هى الخبر للعلم بها ، وسد الحال مسدها . وتقول: سد الحال مسدها ، لأن الحال هنا لا تصلح أن تكون خبرا لمباينتها المبتدأ ، إذ الضرب مثلا لا يصلح أن يخبر عنه بالإساءة (١) .

وما ذكرناه فى هذه المسألة فيما سبق ليس فيه خلاف بين الأخفش وسيبويه لكن الخلاف الواقع بينهما فى هذه المسألة هو فى مجيء هذه الحال السادة مسد الخبر فعلا .

فالأخفش يرى أن ذلك جائز ، ويوافقه الكسائى وهشام وابن مالك .

ويستدلون على ذلك بما سمع من قول الشاعر :

ورأى عينى الفتى أباكا
يعطى الجزيل فعليك ذاكا (٢)

---

(١) ينظر الهمع ٢/٤٤ ـ ٤٠ وشرح ابن عقيل ١/٣ ٢ ـ ٢٥٤ ـ وشرح الأشمونى ١/٢١٧ ـ ٢١٩ بحاشية الصبان وابن يعيش ١/٩٦ ـ ٠٧

(٢) البيت من الرجز وهو لرؤبة بن العجاج وينظر فى ملحقات ديوانه ص ١٨١ برواية « اياك » بدلا من « اباكا » والكتاب ١/١٩١ برواية « اخاكا » بدلا من « اباكا » والأشمونى ١/٢٢٠ بحاشية الصبان والهمع ٢/٤٩ وشفاء العليل ١/٢٧٨ وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ١/٣٩٨

وقـــوله :

عهدى بها فى الحى قد سربلت
بيضاء مثل المهرة الضامر (٣)

حيث وقعت جملة « يعطى الجزيل » - وهى جملة فعلية - حالا سدت مسد الخبر وكذلك جملة « قد سربلت »

ويرى سيبويه أن ذلك ممتنع ويوافقه فى هذا الفراء

ومما هو لافت للنظر فى هذه المسألة أن بعض النحـــاة ينسب هذا الرأى إلى سيبويه وبعضهم ينسبه إلى الفراء .

ولعل الذى جعلهم يتخبطون فى ذلك هو أن سيبويه لم يذكر ذلك فى كتابه صراحة ولكنه تحـــدث عنه ضمناً وهو يتكلم عن عمل المصدر غير المنون ، واستشهد لذلك بالبيت الأول ، لكن محقق كتاب سيبويه وهو الشيخ هارون ذكر أثناء تعليقه على البيت أن الجملة الفعلية « يعطى الجزيل » حال سدت مسد خبر « رأى » وهو المصـــدر غير المنون ، ويهمنا أن نذكر نص سيبويه هنا لنؤكد ما قلناه :

يقول سيبويه « : ومما جاء لا ينون - يقصد المصـــدر - قـــول لبيـــد

(٣) البيت من السريع وهو للأعشى وينظر فى ديوانه ص ١٠٤ برواية « هيفاء » بدلا من « بيضاء » والانصاف ٢/٧٧٨ والهمع ٢/٤٩

عهدى بها الحى الجميع وفيهم
قبل التفرق ميسر وندام (٤)

ومنه قولهم : « سمع أذنى زيدا يقول ذاك » قال رؤبة(٥)

ورأى عينى الفتى أخـــاك
يعطى الجزيل فعليك ذاكا » (٦) أ هـ

ولأن النحاة قد اختلفوا فى نسبة هذا الرأى القـــائل بالمنع هنا إلى سيبويه ، حيث نسبه بعضهم كما بينت إلى الفراء نذكر من نسب الرأى الى سيبويه والفراء معا ومن نسبه الى الفراء فقط ، وهذا على قدر المستطاع .

فمن نسب الرأى إلى سيبويه والفراء ابن عقيل والسيوطى

فقد علق ابن عقيل على قول ابن مالك « ولا يمتنع وقوع الحال المذكورة فعلا خلافا للفراء » بقوله : « والجواز مذهب الأخفش وهشام ، ونقل عن سيبويه المنع كالفراء » (٧) أ هـ

وعبارة ابن عقيل هنـــا تبين أنه لم يتحقق من رأى سيبويه ، وإنما ذلك منقول عنه .

(٤) البيت من الكامل وهو فى ديوان لبيد ٢٨٨ وابن يعيش ٦٢/٦ واللسان (حضر) والكتاب ٩٨/١ ط الأميرية
(٥) سبق تخريجه
(٦) الكتاب ١٩٠/١ - ١٩١
(٧) المساعد لابن عقيل ٢١٣/١ - ٢١٤

أما السيوطى فإنه ينسب الرأى إلى سيبويه ويجعل الفراء تابعا له فى ذلك بدليل قوله وهو يذكر بعض المسائل فى كتابه الهمع :

« الثالثة : فى جواز وقوع هذه الحال فعلا أقوال

أحدها : وعليه سيبويه والفراء المنع ،

والثانى : الجواز ، وعليه الأخفش والكسائى وهشام وابن مالك ... الخ (٨) أ هـ

وإذا كان بعض النحاة قد اختلف فى نسبة المنع إلى سيبويه فإن الأشمونى نسب صراحة الجواز إلى سيبويه وهو بذلك يجعل رأى الأخفش موافقا لرأى سيبويه وإن كان لم يذكر الأخفش فى كلامه .

يقول الأشمونى : « وقد منع الفراء وقوع هذه الحال فعلا مضارعا ، وأجازه سيبويه ومنه قوله :

ورأى عينى الفتى أباكا
يعطى الجزيل فعليك ذاكا » (٩)

---

(٨) همع الهوامع للسيوطى ٢/٤٨ تحقيق عبد العال سالم مكرم
(٩) شرح الأشمونى بحاشية الصبان ٢٢٠/١

ويستشف من كلام الصبان موافقته لما قاله الأشمونى من نسبة الجوازز إلى سيبويه حيث علق على البيت الذى أورده الأشمونى السابق فقال : « ويعطى الجزيل » جملة فعلية وقعت حالا ، وسدت مسد الخبر للمبتدأ ، وهو الشاهد ، وهو حجة على الفراء فى منعه الجملة الحالية أن تسد مسد الخبر » (١٠) أ هـ

ولعل الذى جعل الأشمونى ينسب الجواز إلى سيبويه ، هو أن سيبويه ذكر البيت فى كتابه كما رأينا قبل ذلك ، لكن ذلك لا يجعل نسبة الجواز إلى سيبويه موثوقا بها ، لأن سيبويه كما نبهت قبلذلك لم يصرح بشىء من هذا ، لكنه ذكر البيت فى معرض حديثه عن إعمال المصدر غير المنون ، وعبر عن ذلك بقوله : « ومنه قولهم : سمع أذنى زيدا يقول ذاك ... الخ » (١١)

لكنه فى الوقت نفسه لا ينفى نسبة الجواز إليه ، أعنى أن عدم تصريح سيبويه بجواز مجىء هذه الحال فعلا ، واستشهاده بالبيت السابق على عمل المصدر غير المنون لا ينفى أنه يجوز مجىء هذه الحال فعلا

وبناء على هذا الرأى تخرج هذه المسألة من المسائل الخلافية التى نحن بصدد الحديث عنها .

---

(١٠) حاشية الصبان على شرح الأشمونى ١/ ٢٢٠
(١١) الكتاب ١/ ١٩١ تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون

ويذكر أبو حيان رأيا يخالف ما سبق من النحـــاة فى بعضه ، حيث نسب الجواز إلى الأخفش ، وهشام ، ونسب المنع إلى سيبويه ، ونسب الى الكسائى والفراء ، القــول بالوجهين ، أعنى الجواز والمنع (١٢) .

وفى رأيى أن ما ذكره أبو حيان هو أصح الأقوال فى هذه المسألة ، لأن تحفظ النحاة فى نسبة المنع إلى سيبويه مرة وإلى الفراء مرة اخرى ، يجعلنا نجزم بأن الفراء ، يقول بالوجهين .

أما بالنسبة لرأى سيبويه فى هذه المسألة فأرجح الأقوال فيه ما قاله الأشمونى وهو نسبة الجواز إليه . وأقول ذلك لأن سيبويه قد مثل للمصدر غير المنون بقولهم : سمع أذنى يقول ذاك ، وبقول الشاعر فيما سبق :

ورأى عينى الفتى أخـــاكا ...

يعطى الجزيل فعليك ذاكا

حيث إن المصدر فيهما واقع مبتدأ ، ولا خبر له إلا الجملة الفعلية بعده ، الواقعة حالا ، والتى سدت مسد الخبر .

---

(١٢) ينظر ارتشاف الضرب لأبى حيان ٢/٣٥ تحقيق د/مصطفى النحـــاس .

وبناء على هذا الرأى يمكن إخراج هذه المســـــألة من المسائل الخلافية التى نحن بصدد الحديث عنها .

ولكن لأن سيبويه لم يصرح بالجواز ولا بالمنع ذكرناها ضمن هذه المسائل تبعا لمن نسب المنع إلى سيبويه ، وإن كنت أرى خلاف ذلك كما بينت .

المسألة الثامنة :

الخلاف في « لات » وفي عملها

يختلف سيبويه والأخفش في « لات » من حيث تركيبها كما يختلفان فيها من حيث عملها أو عدمه

فبالنسبة للنقطة الاولى يرى سيبويه أن « لات » مركبة من « لا » والتاء مثل « إنما » ولهذا تحكى عند التسمية بها كما تحكى لو سميت بـ « إنما »

ويرى الأخفش أنها « لا » زيدت عليها تاء التأنيث الكلمة كما زيدت على ثم ورب فقيل : ثمت وربت ، ويوافق الجمهور الأخفش على رأيه .

وبناء على ذلك فهي مركبة عند سيبويه وعند الأخفش ، لكن الخلاف فيما ركبت منه .

والحق أن سيبويه أو الأخفش لم يصرحا بذلك أعني بكون « لات » مركبة فقد رجعت إلى كتاب سيبويه وإلى معاني

القرآن للأخفش فلم أر فيهما ما يفيد ذلك ، لكن نقـــل ذلك بعض النحاة كالسيوطي وابن هشام وأبو حيان .

كما نقلوا آراء أخرى فيها مثل رأى ابن الطراوة حيث يرى أن التاء زائدة عليها لكنها لم تزد للتأنيث وإنما زيدت كما زيدت على الحين فى قول الشاعر (٢) :

العاطفون تحين ما من عاطف
والمسبغون يدا إذا ما أنعموا

أى : حين ما من عاطف

ويذهب ابن أبى الربيع إلى أن « لات » بسيطة وليست مركبة لكنه يرى أن الأصل فيها « ليس » أبدلت سينها تاء كما فى « ست » وأصلها « سدس » ثم عادت الياء ألفا ، لأن الأصل فى ليس كما يرى « لاس » ، لأنها فعل (٣) .

أما بالنسبة للنقطة الثانية وهى خلافهما فى عملها

فسيبويه والجمهور يرون أنها تعمل عمل « ليس » ولكن فى لفظ الحين خاصة .

---

(١) ينظر الهمع ٢/١٢٠ ـ ١٢١ والمغنى ص ٣٣٤ ـ ٤٣٥ والارتشاف ٢/١١١ .

(٢) ينسب البيت الى أبى وجزه كما فى اللسان (حين) وينظـــر للهمع ٢/١٢١ والدرر ١/٩٨ ورواية اللسان « والمفضـــلون » مكان « والمسبغون » والبيت من الكامل

(٣) ينظر الهمع ٢/١٢١

ويرى الأخفش أنها لا تعمل شيئا ، بل الاسم الواقع بعدها إن كان مرفوعا فلأنه مبتدأ ، وإن كان منصوبا فعلى إضمار فعل ، والتقدير على ذلك : فى قوله تعالى : « ولات حين مناص » (٤) ولات أرى حين مناص .

وقد نقل هذا الرأى عن الأخفش ابن عصفور ، ونقله صاحب البسيط عن السيرافى واختاره أبو حيان كما ذكره ابن هشام فى المغنى .

ونسب إلى الأخفش قول آخر يرى فيه أنها تعمل عمل « إن » وهى للنفى العام ، وعلى ذلك يكون « ولات حين مناص» بالنصب اسمها مثل لا غلام سفر ، ويكون الخبر محذوفا أى : لهم (٥) .

وهناك رأى آخر للفراء يرى فيه أن « لات » حرف جر تخفض أسماء الزمان (٦) ومن الضرورى هنا أن نذكر ما قاله كل من سيبويه والأخفش فى « لات » ليتبين لنا صحة هذه الآراء التى نسبت إليهما .

يقول سيبويه وهو يتحدث عن « ما » وأما أهل الحجاز

---

(٤) ص / ٣
(٥) الهمع ٢/١٢٢ ـ ١٢٤ تحقيق د/عبد العال سالم مكرم ومغنى اللبيب لابن هشام ص ٣٣٥ تحقيق د/مازن المبارك وشرح الاشمونى بحاشية الصبان ١/٢٥٤ ـ ٢٥٥ والارتشاف ٢/١١١
(٦) الهمع ٢/١٢٤

فيشبهونها بليس إذ كان معناها كمعناها ، كما شبهوا بهـا لات فى بعض المواضع ، وذلك مع الحين خاصة ، لا تكون « لات » إلا مع الحين ، تضمر فيها مرفوعا وتنصب الحين ، لأنه مفعول به ، ولم تمكن تمكنها ، ولم تستعمل إلا مضمرا فيها ، لأنها ليست كليس فى المخاطبة والإخبار عن غائب ، تقول : لست ولست وليسوا ، وعبد الله ليس ذاهبا فتبنى على المبتدأ وتضمر فيه ، ولا يكون هذا فى لات ، لا تقول : عبد الله لات منطلقا ، ولا قومك لاتوا منطلقين (٧) .. وزعموا أن بعضهم قرأ : « ولات حين مناص » وهى قليلة » (٨) أ هـ

ويقول الأخفش مبينا الآراء فى « لات » من حيث العمل :

« وقال : (ولات حين مناص) (٩) فشبهوا « لات » و « ليس » ، وأضمروا فيها اسم الفاعل ، ولا تكون « لات » إلا مع « حين » .

ورفع بعضهم : « ولات حين مناص » فجعله فى قـوله مثل : « ليس » كأنه قال : ليس أحد ، وأضمر الخبر .

وفى الشعـر :

---

(٧) ينظر البحر المحيط ٣٨٣/٧ ، ٣٨٤

(٨) الكتاب لسيبويه ٥٧/١ تحقيق الشيخ هارون وينظر ايضـا جـ ٢ / ٣٧٥

(٩) ص / ٣

طلبوا صلحنـــا ولات أوان
فأجبنا أن ليس حين بقاء (١٠)

فجر « أوان » وحذف وأضمر الحين ، وأضافه إلى «أوان» لأن « لات » لا تكون إلا مع الحين » (١١) أ هـ

ويمكننا هنا أن نبين أن التقدير فى الرأى الأول الذى ذكره الأخفش فى الآية هنا هو : ولات حين مناص كائن لهم.

لكننا نلاحظ أن الأخفش هنا لم يصرح ولم يذكر هـــذا الرأى الآخر الذى نسب إليه وهو أن « لات » تعمل عمل «إن» فتنصب الاسم وترفع الخبر • فلعله ذكر ذلك فى كتاب آخر من كتبه وذلك لأن أغلب هذه المسائل الخلافية التى هى موضوع هذا البحث - إن لم تكن كلها - ليست موجودة فى معـــانى القرآن ، وقد أشار محقق معانى القـــرآن للأخفش إلى ذلك فقـــــــال :

« وبإمعان النظر فى الآراء المتناثرة فى « معانى القرآن » وجدتها غير بعيدة فى أصولها عن آراء شيوخ البصرة • وأرد هذا التقارب إلى أن الأخفش قد ألف كتابه هذا بعد اتصاله

---

(١٠) البيت لأبى زيد الطائى وهو من الخفيف وينظر فى ديوانه ص ٣٠ ومعانى القرآن للأخفش ٣/٢ ٤ والاصول لابن السراج ١٤٣/٢ والخصـــائص ٣٧٧/٢ والانصاف ١٠٩/١ وابن يعيش ٣٢/٩ والمغنى ص ٣٣٦ تحقيق د/مازن المبارك والعينى ٧/٢ ١ وخزانة الأدب ١/٢ ١
(١١) معانى القرآن للأخفش ٤٥٣/٢ - ٤٥٤

بشيوخ الكوفة بفترة وجيزة . أما الخلافات العديدة التى تنسب إليه وتملأ كتب النحو ، فأظنها تعود إلى وقت لاحق بعد تأليف كتابه فى المعانى . وهو فى ذلك لا يسير وراء الكوفيين ، ولكننى أرى أن الكوفيين يسيرون وراءه ويرون آراءه » (١٢) أ هـ

وإذا كان سيبويه والأخفش قد ذكرا - كما رأينا - فى نصيهما السابقين أن « لات » لا تعمل إلا فى الحين خاصة ، فهذا بيان لمعمولها .

وطالما أنهما صرحا بذلك فلابد أن نبين هنا آراء النحاة فى معمولها حيث إن المقام أصبح يحتم علينا ذلك ، وأبيان ذلك نقـــول بإيجاز :

لقد اختلف النحاة فى معمول « لات » فالفراء يرى أنها لا تعمل إلا فى لفظ الحين وهذا ظاهر قول سيبويه والأخفش

ويرى الفارسى وجمـــاعة أنهـا تعمـــل فى الحين وما رادفه (١٣) ، معرفة كان أو نكرة ، ويزعم الفراء أن « لات » يخفض بها أسماء الزمان كما فى قول الشاعر (١٤) .

---

(١٢) مقدمة معانى القرآن قسم الدراســة ١/١٣٥ د/فائز فارس ط دار البشير والأمل .
(١٣) ينظر مغنى اللبيب لابن هشام ص ٣٣٦ تحقيق د/مازن المبارك
(١٤) هو أبو زبيد الطائى وينظر معانى القــرآن للفراء ٢/٣٩٨ والارتشاف ٢/١١٢

طلبوا صلحنـــا ولات أوان
فأجبنا أن ليس حين بقـــاء

وقرىء شاذا : « ولات حين مناص » بخفض «حين»(١٥) والبصريون لا يعرفون ذلك ولا يقولون بـه (١٦) .

وقد جاءت « لات » فى الشعر مضافا إليها الحين فى قول الطرماح :

وذلك حين لات أوان حلم
ولكن قبلها اجتنبوا أذاتى (١٧)

كما جاءت غير مضاف إليها لفظ حين ، ولا مذكور بعدها هو أو ما رادفه كما فى قول الأفوه (١٨) :

ترك لناس لنا أكتـــافهم
وتولوا لات لم يغن الفرار (١٩)

---

(١٥) ينظر البحر المحيط ٧/ ٣٨٤ وفيه أن هذه القراءة لعيسى بن عمر
(١٦) ينظر الارتشاف لأبى حيان ٢/ ١١١ ـ ١١٢
(١٧) البيت من الوافر وهو فى الخزانة ٢/ ١٤٨ والتذييل والتكميل لأبى حيان ٢/ ١٦٧ والارتشاف ٢/ ١١٢
(١٨) البيت من الرمل وينظر ديوان الافوه ص ٩ والتذييل ٢/ ١٦٨ والخزانة ٢/ ١٤٧ والارتشاف ٢/ ١١٣
(١٩) ينظر الارتشاف ٢/ ١١٢ ـ ١١٣

المسـألة التاسـعة :

الخـلاف فى « عسى » إذا اتصـل بها ضمير

يختلف سيبويه والأخفش فى عمل « عسى » حال اتصالها بضمير فسيبويه يعكس عملها بمعنى أنها تكون عنده حينئذ ناصبة للاسم رافعة للخبر حملا لها على « لعل » وقد صرح بذلك فى كتابه حيث قال :

« وأما قولهم : « عساك » فالكاف منصوبة . قال الراجز وهو رؤبة (١) :

يا أبتـا علك أو عسـاكا

والدليل على أنها منصوبة أنك إذا عنيت نفسك كانت علامتك « نى » قال عمران بن حطان (٢) :

ولى نفس أقول لها إذا ما
تنازعنى لعـلى أو عسـانى

---

(١) البيت فى ملحقات ديوان رؤبة ص ١٨١ والكتاب ٢/٣٧٥ والامالى الشجرية ٢/٧٦ ، ١٠٤ والخصائص ٢/٩٦ والانصاف ١/٢٢٢ وابن يعيش ٣/١٢ ، ٣/١٢٠ ، ٧/١٣٢ والخزانة ٢/٤٤١ والتصريح ١/٢١٣

(٢) البيت من الوافر وهو فى الكتاب ٢/٣٧٥ والخصائص ٣/٢٥ وابن يعيش ٣/٩٠ و ١١٨ ، ١٢٠ ، ٢٢٢ ، ٧/١٢٣ والخزانة ٢/٤٣٥ والعينى ٢/٢٢٩

فلو كانت الكاف مجرورة لقال : عساى ، ولكنهم جعلوها بمنزلة « لعل » فى هذا الموضع » (٣) أ هـ

وسيبويه بهذا يقر المخبر عنه والخبر على حاليهما من الإسناد السابق إلا أنه يعكس العمل فقط كما رأينا .

والأخفش لا يختلف معه فى إقرار المخبر عنه والخبر على حاليهما من الإسناد السابق ، إلا أنه يختلف معه فى عمل « عسى » فى هذه الحالة ، لأنه يقر الأمرين معا ، أى أنه يقر العمل والإسناد ، لكنه يتجوز فى الضمير ، فيجعل ضمير النصب مكان ضمير الرفع ، ويجعل ضمير النصب فى محل رفع نيابة عن المرفوع ، كما ناب ضمير الرفع عن ضمير النصب والجر فى قولهم : أكرمتك أنت ، وأنا كأنت (٤)

وقد أيد ابن مالك رأى الأخفش .

ويرى المبرد أن الضمير المتصل بعسى فى هذه الحالة يكون خبرا مقدما ووافقه على ذلك الفارسى (٥)

---

(٣) الكتاب لسيبويه ٢/٣٧٤ ـ ٣٧٥ تحقيق هارون

(٤) ينظر همع الهوامع للسيوطى ٢/١٤٥ ـ ١٤٦ وشفاء العليل للسلسيلى ١/٣٤٨ وشرح الكافية للرضى ١/٢١ ط بيروت والمدارس النحوية ص ١٠٣ د/شوقى ضيف .

(٥) ينظر المقتضب للمبرد ٣/٧٢ وابن يعيش ٣/١٢٢ ومغنى اللبيب ص ٢٠٤ تحقيق د/مازن المبارك .

ومما هو جدير بالذكر هنا أن ابن هشام رد رأى الأخفش بأن إنابة الضمير عن ضمير آخر ثبت فى الضمير المنفصـــل فقط ، والضمير هنا وكما نرى متصل بعسى .

ثانيا : ظهور الخبر مرفوعا فى قول الشاعر (٦) :

فقلت عساها نار كاس وعلها
تشـــكى فآتى نحوها فأعودها

يقول ابن هشام معلقـــا على رأى الأخفش : « ويرده أمران :

أحدهما أن إنابة ضمير عن ضمير إنما ثبت فى المنفصل، نحو : « ما أنا كأنت ولا أنت كأنا » ، وأما قوله :

يا ابن الزبير طالما عصيكا (٧)

فالكاف بدل من التاء بدلا تصريفيا ، لا من إنابة ضمير عن ضمير كما ظن ابن مالك .

(٦) البيت لصخر بن جعد وهو من الطويل وينظر فى المغنى ص ٢٠٤ تحقيق د/مازن المبارك والهمع ١٤٦/٢ تحقيق د/عبد العال سالم مكرم والدرر ١١٠/١

(٧) رجز لاعرابى من حمير وبعده : « وطالما عنيتنا اليكا » وهو فى المغنى ص ٢٠٤ والخزانة ٢٥٧/٢

والثانى : أن الخبر قد ظهر مرفوعا فى قوله :

فقلت عســـاها نار كأس وعلهـــا
تشـــكى فآتى نحوها فأعودها » (٨) أ هـ

ونشير هنا إلى أن اتصال « عسى » بهذه الضـمائر ، أى أن يقال : عساى ، وعساك ، وعساه قليـــــل كما ذكر ابن هشام (٩) والسيوطى ، لأن حق « عسى » إذا اتصل بها ضمير أن لا يكون إلا بصورة المرفوع ، ولا يكون بصورة المنصوب كما فى الأمثلة السابقة .

---

(٨) مغنى اللبيب لابن هشام ص ٢٠٣ ٢٠٤ تحقيق د/مازن المبارك
(٩) مغنى اللبيب ص ٢٠٣ ـ ٢٠٤ والهمع ٢/١٤٥ .

المسـألة العاشرة :

الخلاف فى عمل « لا » النافية للجنس فى الخبر

يختلفان فى عمل « لا » النافية للجنس فى الخبر إذا كان اسمها نكرة ، أى مركبا معها .

فسيبويه يرى أنها واسمها فى محل رفع بالابتداء ولا عمل لها فى الخبر ، وأن الخبر مرفوع على أنه خبر المبتدأ(١) وصحح ذلك أبو حيان (٢)

ويرى الأخفش أنها هى التى عملت الرفع فى الخبر سواء أكانت مركبة مع الاسم أم غير مركبة (٣) .

ويوافق الأخفش على رأيه المازنى والمبرد والسـيرافى وجماعة ، وصححه ابن مالك إجراء لـ « لا » مجرى « إن » (٤)

---

(١) ينظر الكتاب لسيبويه ٢/٢٧٥ تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون والمسائل المنثورة للفارسى ص ٨٦ .
(٢) ينظر الارتشاف ٢/١٦٥ لأبى حيان تحقيق د/مصطفى النماس.
(٣) ينظر معاني القرآن للأخفش ١/٢٣ تحقيق د/فائز فارس والمسائل المنثورة للفارسى ص ٨٦
(٤) ينظر مغنى اللبيب لابن هشام ص ٣١٣ تحقيق د/مازن المبارك وهمع الهوامع ٢/٢٠٢ تحقيق د/عبد العال سالم مكرم وشفاء العليل فى ايضاح التسهيل للسلسيلى ١/٣٨٠ - ٣٨١

ولتأكيد ذلك نعرض ما قاله كل من سيبويه والأخفش فى « لا » وفى خبرها ليتبين لنا مذهب كل منهما .

يقول سيبويه : « واعلم أن « لا » وما عملت فيه فى موضع ابتداء ، كما أنك إذا قلت : هل من رجل ، فالكلام بمنزلة اسم مرفوع مبتدأ . وكذلك : ما من رجل ، وما من شئ ، والذى يبنى عليه فى زمان أو فى مكان ، ولكنك تضمره ، وإن شئت اظهرته . وكذلك لا رجل ولا شئ ، إنما تريد لا رجل فى مكان ، ولا شئ فى زمان .

والدليل على أن لا رجل فى موضع اسم مبتدأ ، وما من رجل فى موضع اسم مبتدأ فى لغة بنى تميم قول العرب من أهل الحجاز : لا رجل أفضل منك » (٥) أ هـ

ويقول الأخفش مبينا عمل « لا » وهو يتحدث عن قوله تعالى : « لا ريب فيه » (٦) ، وقوله تعالى : « فلا إثم عليه »(٧) « وقال : لا ريب فيه هدى للمتقين » وقال : « فلا إثم عليه » فنصبهما بغير تنوين ، وذلك أن كل اسم منكور نفيته بـ «لا» وجعلت « لا » إلى جنب الاسم ، فهو مفتوح بغير تنوين ، لأن « لا » مشبهة بالفعل ، كما شبهت « إن » و « ما » بالفعل . و « فيه » فى موضع خبرها ، وخبرها رفع وهو بمنزلة الفاعل،

---

(٥) الكتاب لسيبويه ٢/٢٧٥ - ٢٧٦ تحقيق الأستاذ هارون
(٦) البقـــرة / ٢
(٧) البقرة / ١٧٣ ، ١٨٢

وصار المنصــــوب بمنزلة المفعــــول به ، و « لا » بمنزلة الفعـــل » (٨) أ هـ

ولعلنا نستشف مذهب الأخفش هنا من جعله « لا » بمنزلة الفعل وجعله الخبر بمنزلة الفاعل والمنصوب وهـــو الاسم بمنزلة المفعول ، والمعنى المراد من ذلك أن « لا » عملت في الاسم والخبر معا « كما يعمل الفعل المتعدى فيرفع الفاعل وينصب المفعول · وقد بين العكبرى ذلك فقال : « وشبهة أبى الحسن أن « لا » تقتضى اسمين ، وقد عملت فى أحدهما فتعمل فى الآخر كإن » (٩) أ هـ

ونشير إلى أنه قد نص كثير من النحاة على هذا الخلاف بين سيبويه والأخفش فى هذه المسألة ·

فقد ذكر الفارسى فى المسائل المنثورة له ما نصه :

« قال الشيخ : اختلف الأخفش وسيبويه فى « لا » فقال سيبويه : إذا قلت : « لا رجل أفضل » و « أفضل » رفع لأنه خبر الابتداء ، ولأن « لا » مع ما بعدها بمنزلة اسم واحد ، بدلالة أنه يدخل على الجملة الباء ، وإذا دخلت الباء عليهـا صارت بمنزلة اسم واحد · وألزمه الأخفش أن كل موضع نصب شيئا فلابد من رفع ، فلما كانت « لا » قد نصبت ، وجب أن

(٨) معانى القرآن للأخفش ١/٢٥ تحقيق د/فائز فارس ·
(٩) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للعكبرى ص ٣٦٨ تحقيق د/عبد الرحمن العيثمين ·

يكون لها مرفوع ، لأنها قد دخلت على المبتدأ والخبر كمـــا دخلت « إن » على المبتدأ والخبر .

فقال المخالف : لا يلزم سيبويه هذا ، لأنه قال : قد وقع الفصل بين « إن » وبينها من حيث إن الباء تدخل على « لا » مع ما بعدها ، ولا تدخل على « إن » فوقع الفصل .

فقال الأخفش : دخول الباء عليها وبناؤها ، لا يمنع من أن تكون قد كانت عاملة فى الحقيقة ، وإذا كانت عاملة فلابد من خبر ، إذ هى عاملة فى الحقيقـــة ، وقـــد بنيت مع ما بعـــدها » (١٠) أ هـ

كما نص على هذا الخلاف أيضا الزركشى فى كتابه معنى لا إله إلا الله . فقال : اذا عرف أن « لا » فى كلمة الإخلاص نافية للجنس ف « إله » اسمها ، ومذهب سيبويه أنها واسمها فى محل رفع بالابتداء ، ولا عمل لها فى الخبر ، ومذهب الأخفش أن اسمها فى محل رفع، وهى عاملة فى الخبر »(١١)أهـ

ويذكر ابن هشام هذا الخلاف فى كتابه المغنى فيقول : « والثالث : أن ارتفاع خبرها عند إفراد اسمها نحو : « لا رجل قائم » بما كان مرفوعا به قبل دخولها ، لا بها .

---

(١٠) المسائل المنثورة لأبى على الفارسى ص ٨٦ - ٨٧ تحقيـــق مصطفى الخدرى مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .

(١١) معنى لا اله الا الله للزركشى ص ٧٣ تحقيق على محى الدين داغى ط دار البشائر الاسلامية .

وهذا القـــول لسـيبويه ، وخالفـه الأخفش ، والأكثرون » (١٢) أ هـ

هذا وقد بين ابو حيان ثمرة هذا الخلاف بين الأخفش وسيبويه ، فأوضح أنه لا يجوز العطف على الاسم والإخبار عنهما بخبر واحد على مذهب الأخفش فلا يقال : لا رجل ولا امرأة قائمان · أما على قول سيبويه فيجوز ذلك ·

يقول أبو حيان بعد أن بين رأى سـيبويه والأخفش « وثمرة الخلاف تظهر فى نحو قولك : لا رجل ولا امرأة قائمان ، فعلى مذهب الأخفش لا يجوز ذلك ، وعلى قول الآخـرين يجوز ، وقوله (١٣) :

فلا لغـو ولا تأثيم فيها

على قول الأخفش لا يكون فيها إلا خبرا عن أحدهما ، وخبر الآخر محذوف · وعلى القول الآخر يصلح أن يكـون فيها خبرا عنهما » (١٤) أ هـ

---

(١٢) مغنى اللبيب لابن هشام ص ٣١٤ تحقيق د/مازن المبارك والهمع ٢/٢٠٢ تحقيق د/عبد العال سالم مكرم والارتشاف لأبى حيان ٢/١٦٥ حقيق د/مصطفى النماس · والتبيين عن مذاهب النحـويين البصريين والكوفيين للعكبرى ص ٣٦٨ تحقيق د/عبد الرحمن العيثمين ·

(١٣) صدر بيت من الوافر لأمية بن أبى الصلت وعجزه: «وما فاهو به أبدا مقيم » وينظر فى الأشمونى ٢/١١ والتبصرة للصيمرى ١/٣٨٩ تحقيق د/فتحى على الدين ، والخزانة ٢/٢٨٣ والعينى ص ٢٤١

(١٤) الارتشاف ٢/١٦٥ ـ ١٦٦

ومما يجدر ذكره هنا هو ان الجميع متفقون على أن « لا » هى الرافعة للخبر عند عدم تركيبها مع الاسم أما الخلاف بين سيبويه والأخفش فهو كما رأينا يكون حال تركيبهـــا مع اسمها . ويمكننا أن نستدل على ذلك بما ذكره كل من سيبويه والأخفش أنفسهما حيث بينا أن ترك التنوين لما تعمل فيه لازم ، وعللا ذلك بأنها تجعل مع ما عملت فيه بمنزلة اســـم واحد نحو : خمسة عشر .

يقول سيبويه : « و « لا » تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين ، ونصبها لما بعدها كنصب « إن » لما بعدها .

وترك التنوين لما تعمل فيه لازم ، لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو : خمسة عشر ، وذلك لأنها لا تشبه سائر ما ينصب مما ليس باسم ، وهو الفعل ، وما أجـــرى مجراه ، لأنها لا تعمل إلا فى نكرة ، ولا وما تعمل فيه فى موضع ابتـــداء » (١٥) أ هـ

ويقول الأخفش معللا لحذف التنوين من اسم « لا »

« وإنما حذفت التنوين منه ، لأنك جعلته و « لا » اسما واحدا ، وكل شيئين جعلا اسما لم يصرفا ، والفتحة التى فيه لجميع الاسم ، بنى عليها وجعل غير متمكن ، والاســـم الذى بعد « لا » فى محل نصب ، عملت فيه « لا » (١٦)أهـ

---

(١٥) الكتاب ٢٧٤/٢ تحقيق الأستاذ هارون
(١٦) معانى القرآن للأخفش ٢٣/١

فقد نص سيبويه على أن « لا » تركب مع اسمها فهما بمنزلة اسم واحد مبتدأ وعلى ذلك فالخبر مرفوع بهذا المبتدأ وليس « بلا » ٠

والأخفش وإن كان كما رأينا بين أن « لا » مركبة مع اسمها ، إلا أنه كما نقل النحاة عنه يجعل « لا » عاملة فى الخبر حال التركيب كما صرح هنا أو عند عدم التركيب كما نقل عنه العلماء (١٧) ٠

بقى لنا أن نختتم الكلام عن هذه المسألة بأن بعض النحاة يرى أن « لا » عند التركيب لم تعمل فى الاسم أيضا ، لأنها صارت بمنزلة الجزء ، وجزء الكلمة لا يعمل فيها (١٨) ٠

---

(١٧) ينظر همع الهوامع للسيوطى ٢/٢٠٢ والمغنى ص ٣١٤ تحقيق د/مازن المبارك ٠

(١٨) ينظر الهمع ٢/٢٠٢

المســـــألة الحادية عشرة :

« الخلاف فى إعراب الاسم المشغول المفصـــول من همزة الاستفهام بغير ظرف »

يخالف الأخفش سيبويه فى إعراب الاسم المشـــــغول المفصول من همزة الاستفهام بغير ظرف أو شبهه ، حيث إنه يرجح فيه النصب ، كما فى قولنا : « أأنت زيدا ضربته »

أما سيبويه فإنه يرجح فيه الرفع بناء على أن الاستفهام بطل حكمه ، لبعده من الفعل (١) ٠

يقول سيبويه : « وتقول : أأنت عبد الله ضربته » تجريه ها هنا مجرى أنا زيد ضربته ، لأن الذى يلى حرف الاستفهام « أنت » ، ثم ابتدأت هذا ، وليس قبله حرف استفهام ، ولا شىء هو بالفعل وتقديمه أولى ٠ إلا أنك إن شئت نصبته كما تنصب زيدا ضربته ، فهو عربى جيد ، وأمره ها هنا على قولك : زيد ضربته » (٢) أ هـ

---

(١) ينظر المسائل المنثورة للفارسى ص ٢٩٥ وشفاء العليل ١/٤٢٨ والمساعد ١/٤١٩ – ٤٢٠ والهمع ٥/١٥٥
(٢) الكتاب لسيبويه ١/١٠٤ تحقيق الأستاذ هارون

ويقول الأخفش فيما نقله عنه الأستاذ هارون فى هامش الكتاب لسيبويه :

« أبو الحسن : أنت عبد الله ضربته النصب أجود ، لأن أنت ينبغى أن ترفع بفعل مضمر إذا كان له فعل فى آخـــر الكلام ، وينبغى أن يكون الفعل الذى يرتفع به أنت ساقطا على عبد الله » (٣) أ هـ

وقد ذكر كثير من النحاة كلا من هذين الرأيين للأخفش وسيبويه فى هذه المسألة وخرجوهما على أن الاسم المشغول مرفوع عند سيبويه على أنه مبتدأ ثان والفعل الواقع بعـده خبره والمبتدأ الثانى وخبره خبر « أنت » الواقع بعد الهمزة على أنه مبتدأ أول ٠

أما الأخفش فيرى أن « أنت » فى المثال الذى مثلوا به فاعل بضرب مقدرا ، وزيدا منصوب به لوجود الاستفهام أول الكلام والفعل آخره (٤) ٠

ولتوضيح ذلك نذكر بعضا مما وجه به النحـــاة هذين الرأيين لسيبويه والأخفش ٠

---

(٣) الكتاب لسيبويه ١٠٤/١ هامش رقم (١) تحقيق الأستاذ هارون
(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١٤٤/٢ والمساعد لابن عقيـــل ٤١٩/١ ـ ٤٢٠ وشفاء العليل ٤٢٨/١ للسلسيلى

يقول الفارسى : « قال سيبويه : أزيد أنت تضربه » قال لا يجوز النصب . قال أبو الحسن : لا يجوز الرفع .

وجه قول سيبويه أن تضربه ليس لإنشاء الاستفهام فأنصبه ، وإنما « أنت » رفع بالابتداء ، و « تضربه » الخبر ، وشىء آخر وهو أن « تضربه » قد بعد عن الألف ، وتضربه هو الذى يفسر المضمر ، فلا يجوز إضماره لتأخر المفسر .

ووجه قول أبى الحسن قال : إن « زيدا » هو فى الحقيقة معمول ، وإذا كان مفعولا وجب أن أضمر واستعمل أبو الحسن الظاهر » (٥) أ هـ

والذى خرج به الفارس هنا رأى سيبويه هو نفسه ما أوضح به سيبويه كلامه السابق حيث عقب على هذا الكلام بقوله :

« وتقول : أعبد الله أخوه تضربه ، كما تقول : أأنت زيد ضربته ، لأن الاسم ها هنا بمنزلة مبتدأ ليس قبله شىء ، وان نصبته على قولك : زيدا تضربه قلت : أزيدا أخاه تضربه ، لأنك نصبت الذى من سببه بفعل هذا تفسيره » (٦) أ هـ

---

(٥) المسائل المنثورة للفارسى ص ٢٩٥ وينظر شرح التسهيل لابن مالك ١٤٤/٢ والمساعد ٤١٩/١
(٦) الكتاب لسيبويه ١٠٥/١ تحقيق الأستاذ هارون

كما أن تخريجه لرأى الأخفش مطابق لما ذكره الأستاذ هارون من كلام الأخفش فى ذلك وهو « أزيدا أخاه تضربه ، الوجه النصب ، لأن زيدا ينبغى أن يرتفع بفعل مضمر ، وذلك الفعل يقع على أخيه . واما أزيد أخوه يضربه فليس الفعل من زيد فى شىء ، لأنه إنما وقع على الأخ . وليس الفعل لزيد ، إلا فى قول من قال : زيدا ضربته ، وأما من يقول : أزيدا أخاه يضربه ، فينصب الأخ بفعل مضمر ، وينصب زيدا بفعل آخر هذا فى المضمر تفسيره .

وقد قال قوم : لا نقول فى زيد إلا الرفع ، وإن نصبنا الأخ ، لأن الذى يقع على الأخ مضمر ، فيكون تفسيرا لمضمر يقع على زيد ، فنقول : أليس المضمر الذى وقع على الأخ قد فسره الفعل الآخر الظاهر ، وقد استبان حتى صار كالظاهر ، فكيف لا يفسر المضمر الأول ، وكيف لا يكون الفعل الظاهر تفسيرا لهما جميعا إذ كانا فعلين ، وكانا فى معنى هذا الظاهر » (٧) اهـ

والراجح هنا هو رأى سيبويه ، لأن الفصل بين الهمزة وبين الاسم المبتدأ أبعده من طالب الفعل ، فبقى كما لو لم توجد الهمزة ، والمختار فى زيد ضربته ونحوه الرفع ، فكذلك هنا (٨) .

---

(٧) الكتاب ١/١٠٥ هامش رقم (١) تحقيق الأستاذ هارون

(٨) ينظر المساعد لابن عقيل ١/٤٢٠ تحقيق د/محمد كامل بركات

ولعل مما هو واضح هنا أنهما - الأخفش وسيبويه - متفقتان فى ترجيح النصب فى الاسم المشغول إذا كان الفاصل ظرفا أو شبهه ، لأنه يتوسع فى الظروف والجار والمجرور ما لم يتوسع فى غيرهما .

وقد نص سيبويه على ذلك فقال : « فإن قلت : أكل يوم زيدا تضربه ، فهو نصب ، كقولك : أزيدا تضربه كل يوم ، لأن الظرف لا يفصل فى قولك : ما اليوم زيد ذاهبا ، وإن اليوم عمرا منطلق ، فلا يحجز هنا كما لا يحجز ثمة »(٩) أ هـ

(٩) الكتاب لسيبويه ١/١٠٤ - ١٠٥ تحقيق الأستاذ هارون .

المسـألة الثانية عشرة :

« الخلاف فى التعدى بالهمزة من حيث السماع أو القياس »

يختلفان فى التعدى بالهمزة هل هو سماعى أو قياسى ؟

فسيبويه كما يذكر النحاة عنه يرى أنه قياسى فى اللازم سماعى فى المتعدى .

أما الأخفش فيرى أنه قياسى فى اللازم والمتعدى معا (١)

ويهمنى فى هذه المسألة أن أبين أنى ذكرتها ضمن مسائل الخلاف بناء على ما ذكره النحاة عن رأى سيبويه فيها ، وذلك لأنى لم أعثر على نص صريح لسيبويه يوضح رأيه فيهـا ، ولذا عبر بعض النحاة عن رأى سيبويه هنا بقوله : وظاهر مذهب سيبويه أن التعدية بالهمزة قياسى فى اللازم سماعى فى المتعدى (٢) .

---

(١) ينظر الكتاب لسيبويه ٤/٥٥ والهمع ٥/١٤ والبسيط لابن أبى الربيع ١/٤١٦

(٢)) يذظر مغنى اللبيب لابن هشام ص ٦٧٨ تحقيق د/مازن المبارك والارتشاف لأبى حيان ٢/٥٤ تحقيق د/مصطفى النماس والمساعد لابن عقيل ١/٤٤٦

ولعل أقرب النصوص التى استنشف منها النحاة رأى سيبويه هنا هو قوله : هذا باب افتراق فعلت وأفعلت فى الفعل للمعنى ، تقول : دخل وخرج وجلس ، فإذا أخبرت ان غيره صيره إلى شىء من هذا قلت : أخرجه وأدخله وأجلسه .

وتقول : فزع وأفزعته ، وخاف وأخفته ، وجال وأجلته ، وجاء وأجأته ، فأكثر ما يكون على فعل إذا أردت أن غيره أدخله فى ذلك يبنى الفعل منه على أفعلت ، ومن ذلك أيضا مكث وأمكثته .

وقد يجىء الشىء على فعلت فيشرك أفعلت ، كما أنهما قد يشتركان فى غير هذا ، وذلك قولك : فرح وفرحته ، وإن شئت قلت أفرحته ، وغرم وغرمته وأغرمته إن شئت ، كما تقول : فزعته وأفزعته .

وتقول : ملح وملحته ، وسمعنا من العرب من يقول : أملحته ، كما تقول : أفزعته .

وقالوا : ظرف وظرفته ، ونبل ونبلته ، ولا يستنكر أفعلت فيهما ، ولكن هذا أكثر واستغنى به » (٣) أ هـ

وعلى الرغم من أننى ذكرت هذا النص لسيبويه على

(٣) الكتاب ٤ / ٥٥

أساس انه أقرب النصوص التى توضـــــح رأيه ، إلا أنى أرى أنه لا يعبر عن مذهبه فى هذه المسألة صراحة ولعل ذلك هو الذى جعل بعض النحاة ـ كما قلت ـ يعبر عن مذهب سيبويه بقوله : وظاهر مذهب سيبويه ، وقد نص على ذلك ابن هشام فقال وهو يتحدث عن التعدى بالهمزة : « وقيـــــل النقل بالهمزة كله سماعى ، وقيل : قياسى فى القاصر والمتعدى إلى واحد . والحق أنه قياسى فى القاصر ، سماعى فى غيره ، وهو ظاهر مذهب سيبويه » (٤) أ هـ

كما نص على ذلك أبو حيان فى كتابه الارتشاف فقال : وفى التعدى بالهمزة مذاهب . أحدها : أنه سماع فى اللازم والمتعدى وهو مذهب المبرد .

والثانى : أنه قياسى فيهما ، وهو مذهب أبى الحسن ، وظاهر مذهب أبى على .

والثالث : أنه سماعى فى اللازم إذا لم تدخل عليه الهمزة لمعنى آخر ، سماع فى المتـــــعدى ، وهو ظاهـــــر مذهب سيبويه » (٥) أ هـ

ثم يذكر أبو حيان بعد ذلك أن السهيلى يقول : إن مذهب

---

(٤) مغنى اللبيب لابن هشام ص ٦٧٨ تحقيق د/مازن المبارك
(٥) ارتشاف الضرب لأبى حيان ٢/٥٤

ســـــيبويه هو أن النقـــــل بالهمزة سماعى عنده قيـــاسى عند غيره فى اللازم .

يقول أبو حيان : وقال السهيلى وقد ذكر الفعل اللازم : النقل بالهمزة ، مذهب سيبويه أنه مسموع ، ومذهب غيره أنه مقيس على الاطلاق » (٦) أ هـ

وهذا الرأى كما نرى يخالف ما ذكره النحـــــاة عن مذهب ســـــيبويه .

ولابن الحاجب والرضى رأى يريان فيه أن النقـــــل بالهمزة سماعى كله ، يعنى فى اللازم والمتعدى ، وهذا الرأى موافق أرأى المبرد .

يقول ابن الحاجب : « وليست هذه الزيادات قيـــــاسا مطردا ، فليس لك أن تقول مثلا فى ظرف : أظرف ، وفى نصر : أنصر ، بل يحتاج فى كل باب الى سماع استعمال اللفظ المعين ، وكذا استعماله فى المعنى المعين ، فكما أن لفظ أذهب وأدخل يحتاج فيه الى سماع ، فكذا معناه الذى هو النقل مثلا ، فليس لك أن تستعمل أذهب بمعنى أزال الذهاب ، أو عرض لإذهاب ، أو نحو ذلك » (٧) أ هـ

---

(٦) السابق نفسه

(٧) شرح الشافية للرضى ١/٨٤ ـ ٨٥

ولعل ما ذكره المبرد والسهيلى وابن الحاجب والرضى هنا يؤيد ما ذهبت إليه من أن كلام سيبويه ليس فيه ما يدل صراحة على مذهبه الذى نسبه بعض النحاة إليه فى هـــذه المســـألة ٠

بقى لنا أن نبين أن فى المســـألة مذهبا رابعـــا لأبى عمرو ، وهو أن النقل بالهمزة مقيس فى كل فعـــل إلا فى باب علم (٨) ٠

(٨) ينظر الارتشاف ٢/٥٤

المســـــألة الثالثة عشرة :

الخلاف فى ناصب الظـــرف المختص المتعدى إليه الفعــــــل بدون واسطة

يختلف سيبويه والأخفش فى الظرف المختص المنصوب بدون واسطة يتعدى الفعل بها إليه ، مثل الأماكن المختصـــة الواقعة بعد الفعل « دخل » نحو : دخلت الدار والمسجد ٠

فمذهب سيبويه والمحققين أنه منصوب على الظـــرف ، تشبيها للمختص بغير المختص ، وينسب بعضهم إليـــــه القول بأن الاسم منصوب على إسقاط حرف الجر وهنا شاذ عنــــده ٠

يقول سيبويه فى « باب الفاعل الذى يتعداه فعله إلى مفعول : « وقد قال بعضهم : ذهبت الشام يشبهه بالمبهم ، إذ كان مكانا يقع عليه المكان والمذهب ٠ وهذا شاذ ، لأنه ليس فى ذهب دليل على الشام ، وفيه دليل على المذهب والمكان ٠ ومثل ذهبت الشام : دخلت البيت » (١) أ هـ

---

(١) الكتاب لسيبويه ١/٣٤ ـ ٣٥ تحقيق الأستاذ هارون

ويقول فى موضع آخر موضحا مذهبه فى هذه المسـألة كمـا بينـاه :

« هذا باب من الفعل يبدل فيه الآخر من الأول ، ويجرى على الاسم ، كما يجرى أجمعون على الاسم ، وينصب بالفعل لأنه مفعـول .

فالبدل أن تقول : ضرب عبد الله ظهره وبطنه ، وضرب زيد الظهر والبطن ، وقلب عمرو ظهره وبطنه ، ومطرنا سهلنا وجبلنا ، ومطرنا السهل والجبل ، وإن شئت كان الاسـم بمنزلة أجمعين توكيدا ، وإن شئت نصبت تقول : ضرب زيد الظهر والبطن ، ومطرنا السهل والجبل ، وقلب زيد ظهره وبطنه ، فالمعنى أنهم مطروا فى السهل والجبل ، وقلب على الظهر والبطن ، ولكنهم أجازوا هذا ، كما أجازوا قولهم : دخلت البيت وإنما معناه دخلت فى البيت ، والعامل فيه الفعل ، وليس المنتصب ههنا بمنزلة الظرف ، لأنك لوقلت : قلب هو ظهره وبطنه وأنت تعنى على ظهره لم يجز » (٢) أ هـ

ويرى الأخفش وجماعة أن الفعل « دخل » مما يتعـدى بنفسه ، فالظرف بعده منصوب على أنه مفعول به على الأصل لا على الاتساع (٣) .

(٢) الكتاب لسيبويه ١/١٥٨ - ١٥٩ تحقيق الأستاذ هارون
(٣) ينظر الهمع ٣/١٥٣ والبسيط لابن أبى الربيع ١/٤٦٠ - ٤٦١ والأصول لابن السراج ١/٢٠٤ والأمالى الشجرية ١/٣٦٨ والايضـاح للفارسى ١/١٧١ والمدارس النحوية ص ١٠٤ والارتشاف ٢/٢٥٣

يقول في معاني القرآن له معلقا على قوله تعالى : « إلا من سفه نفسه » (٤) فزعم أهل التأويل أنه في معنى « سـفه نفسه » ، وقال يونس : أراها لغة ، ويجوز في هذا القول : سفهت زيدا ، وهو يشبه غبن رأيه ، وخسر نفسه ، إلا أن هذا كثير ، ولهذا معنى ليس لذاك ، تقول : غبن في رأيه ، وخسر في أهله ، وخسر في بيعه ، وقد جاء لهذا نظير ، قال : ضرب عبد الله الظهر والبطن كما قالوا : دخلت البيت ، وإنما هو دخلت في البيت وقوله : توجه مكة والكوفة ، وإنما هو : إلى مكة وإلى الكوفة » (٥) أ هـ

ويقول معلقا على قوله تعالى : « ولن يتركم أعمالكم »(٦) : « أي في أعمالكم ، كما تقول : دخلت البيت وأنت تريد في البيت » (٧) أ هـ

هذا وللفارسي رأي في هذه المسألة قريب من رأي الأخفش ، وإن كان بعض النحاة ينسب رأي سيبويه إلى الفـارسي أيضا ، إلا أن ما ذكره الفارسي نفسه يبين أن هناك شبها بين رأيه وبين رأي الأخفش ، فالفارسي يرى أن المنصوب بعد « دخل » منصوب على المفعول به ، وأنه مما حذف منه حرف الجر « في » اتساعا (٨) .

---

(٤) البقرة / ١٣٠

(٥) معاني القرآن للأخفش ١٤٨/١ تحقيق د/فائز فارس

(٦) محمـد / ٣

(٧) معاني القرآن للأخفش ٤٨٠/٢ تحقيق د/فائز فارس

(٨) ينظر الإيضاح للفارسي ١٩٧/١ والهمع ١٥٣/٣

وللجرمى رأى آخر غير هذه الآراء يقف فيه موقفا وسطا ، فهو يرى أن دخلت الدار ، ودخلت فى الدار أصلان ، وأن « دخلت » بمنزلة « جاء » تتعدى تارة بنفسها ، وتارة بحرف الجر ، وليس أحدهما بأصل للآخر (٩) .

وقد رد أبو على الفارسى هذا الرأى ، واستدل على أن الأصل حرف الجر بأدلة منها :

١ - أن دخلت بمعنى « غرت » ، و « غار » لا يتعدى إلا بحرف الجر ، فيجب لما هو بمعناها ألا يتعدى إلا بذلك الحرف .

٢ - أن دخل ضد « خرج » والشىء يجب أن يجرى على قياس ضده ، وخرج لا يتعدى إلا بحرف جر ، فيجب لدخل أن يكون كذلك ، لأن الضد والمثل سواء فى هذا النوع (١٠)

وبعد عرض هذه الآراء نستطيع أن نقرر بناء على ما ذكره سيبويه فى كتابه أن تعدى الفعل « دخل » إلى بعض الأماكن المختصة دون حرف جر شاذ عنده كما صرح هو بذلك وهذا ما فسر به السيرافى رأى سيبويه حيث قال : « فكان من حكم

---

(٩) ينظر البسيط شرح جمل الزجاجى لابن أبى الربيع ٤٦٦/٢ تحقيق د/عياد الثبيتى .

(١٠) ينظر البسيط لابن أبى الربيع ٤٦١/١ والايضاح للفارسى ١٩٧/١ - ١٩٨ تحقيق د/حسن شاذلى

الشام أن لا يستعمل ظرفا ، لأنه اسم لبقاع بعينها ، فلما قالت العرب : ذهبت الشام ، حذفوا حرف الجر وهو فى علمنا أن ذلك شاذ خارج عن القياس التى ذكرناه إذ كان حكمه أن تقول : ذهبت إلى الشام وهو الأكثر فى كلامهم » (١١) أ هـ

كما نستطيع أن نقول : ان سيبويه يجعل المنصوب بعد الفعل « دخل » وما أشبهه منصوبا أيضا على الظرف تشبيها للمختص بغير المختص ، بناء على قوله فيما سبق : « وقد قال بعضهم : ذهبت الشام يشبهه بالمبهم ٠٠ الخ » (١٢) أ هـ

وهذا ما نقله الرضى والسيوطى عن سيبويه ٠

يقول الرضى : اعلم أن دخلت الدار وسكنت ونزلت تنصب على الظرفية كل مكان دخلت عليه مبهما كان أو لا ٠٠ إلى أن قال : « وانتصاب ما بعدها على الظرفية عند سيبويه »(١٣) هـ

وللسهيلى رأى فى هذه المسـألة يختلف عن الآراء السـابقة فيها ٠

فهو يرى أن الدخول فيه إن اتسع ، حتى يكون كالبلد

---

(١١) شرح السيرافى على كتاب سيبويه ص ٢٧٦ مخطوط رقم ١٢٧ وينظر ظاهرة الشذوذ فى النحو العربى ص ١٧٥ د / فتحى الدجنى ٠
(١٢) الكتاب ١/ ٣٤ وينظر أيضا ص ١٥٨ ــ ١٥٩ من الجزء نفسه
(١٣) شرح الكافية للرضى ١/١٨٦ ، وينظر الهمع ٣/١٥٣ تحقيق د / عبد العال سالم مكرم ٠

العظيم ، كان النصب لازما ، كدخلت العراق ، حيث يقبح أن يقال كما يرى : دخلت فى العراق ، وإن ضاق المدخول فيه بعد النصب جدا ، لأن الدخول قد صار ولوجا وتقحما ، كدخلت فى البئر ، وأدخلت إصبعى فى الحلقة (١٤) .

ولبعض المحدثين رأى آخر ربما يكون قد بناه على رأى السهيلى السابق حيث يقول فيه :

« أرى الفعل « دخل » يتعدى إلى مفعوله بحرف الجر « فى » إذا كان هذ المفعول معنويا ، أما إذا كان المفعول محسوسا ، فإن الفعل يتعدى من غير حرف الجر « فى » قال تعالى : « يأيتها النفس المطمئنة ارجعى إلى ربك راضية مرضية ، فادخلى فى عبادى وادخلى (١٥) جنتى » (١٦) أ هـ

وفى نهاية هذه المسألة أستطيع أن أقول إن رأى الأخفش فيها هو الرأى الأسهل ، حيث لا تشبيه فيه لظرف المختص بغير المختص كما يرى سيبويه ولا هو مما حذف منه حرف الجر اتساعا كما يرى الفارسى ، لأن ما لا يحتاج إلى مثل هذه الأشياء أولى مما يحتاج إليها طالما أن الكلام مستقيم فى الحالتين .

(١٤) ينظر الهمع ٣/١٥٣ تحقيق د/عبد العال سالم مكرم والارتشاف ٢ / ٢٥٣ .
(١٥) الفجر / ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠
(١٦) ينظر معانى القرآن للأخفش ٢/٤٨٠ حاشية رقم ١ د / فائز فارس .

المسألة الرابعة عشرة :

الخـــلاف فى إذا الفجـــائية من حيث كونها ظرفا أو حــرفا

يختلف سيبويه والأخفش فى « إذا » الفجائية من حيث كونها ظرفا أو حرفا .

فسيبويه يرى أنها ظرف سواء كان زمانيا أم مكانيا .

ويحكى عن الأخفش أنه يرى أنها حرف (١) .

يقول سيبويه : « وأما إذا » فلما يستقبل من الدهر ، وفيها مجازاة ، وهى ظرف ، وتكون للشىء توافقه فى حـــال أنت فيها ، وذلك قولك : مررت فإذا زيدا قائم » (٢) أ هـ

وقد ذكر ابن هشام رأى الأخفش ورجحه فقال : « إذا » على وجهين : أحدهما أن تكون للمفاجأة ، فتختص بالجمل الاسمية ، ولا تحتاج إلى جواب ، ولا تقع فى الابتداء ، ومعناها

---

(١) ينظر الكتاب لسيبويه ٤/٢٣٢ تحقيق الشيخ هارون والجنى الدانى للمرادى ص ٣٧٥ والارتشاف ٢/٢٤٠

(٢) الكتـــاب ٤ / ٢٣٢

الحال لا الاستقبال ، نحو : خرجت فإذا الأسد بالباب ، ومنه « فإذا هى حية تسعى » (٣) ، « إذا لهم مكر » (٤)

وهى حرف عند الأخفش ، ويرجحه قولهم : خرجت فإذا إن زيدا بالباب ، بكسر « إن » ، لأن « ان » لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وظرف مكان عند المبرد ، وظرف زمان عندالزجاج، واختار الأول ابن مالك ، والثانى ابن عصفور ، والثالث الزمخشرى » (٥) أ هـ

وإذا كان ابن هشام قد بين أن « إذا » ظرف مكان عند المبرد ، وظرف زمان عند الزجاج (٦) فإننا نستشف من كلام سيبويه السابق أنها عنده ظرف زمان ، وان لم يصرح بذلك، لأنه عبر عن « إذا » بقوله : وتكون للشىء توافقه فى حال أنت فيها .. والحال تكون فى زمان .

ثم ان سيبويه عبر عن « إذا » بصفة عامة أعنى شرطية كانت أم للمفاجأة بأنها لما يستقبل من الدهر ، وهذا يؤيد ما ذهبت إليه . وهذا على الرغم من أن أبا حيان قد صرح فى

---

(٣) طه / ٢٠
(٤) يونس / ٢١
(٥) مغنى اللبيب لابن هشام ص ١٢٠ تحقيق د / مازن المبارك
(٦) ينظر اعراب القرآن المنسوب الى الزجاجى ٣/٨٩٠ والارتشاف ٢/٢٤٠ وقد نسب أبو حيان فيه الى المبرد أنه قال بالرأيين يعنى أنها ظرف زمان وظرف مكان .

الارتشاف بأنه قد عزى إلى سيبويه القول بأنها ظرف مكان(٧)

وينسب السيوطى رأى الأخفش فى « إذا » الفجائية هنا إلى الكوفيين أيضا فيقول وهو يتحدث عن « إذا » الفجائية : « وهى حينئذ حرف عند الكوفيين والأخفش » (٨) أ هـ

وقد أبطل الزجاج فى إعراب القرآن المنســـوب إليه رأى الأخفش وأثبت أن إذا اسم لا حرف فقال : وقال بعضهم : « إذا » ها هنا حرف وليس باسم ، واحتج بأنه ناب عن الفاء فى جواب الشرط ، وأغنى غناه ، فيكون حرفا كالفاء ، والدليل على ذا قوله تعالى : « وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذاهم يقنطون » (٩) .

المعنى : قنطوا ، ولا يلزم أن الحرف لا يركب مع الاسم فيكون كلاما ، ولو قلت : فإذا زيد ، كان كلاما ، فثبت أنه اسم ، لأنا نقول : فإذا زيد ، ليس بكلام ، لأن تمامه محذوف ، أى إذا زيد بالحضرة ، أو فى الوجود ، فلا يكون صحيحا إلا بتقدير الخبر ؟

قلنا إنه اسم لأنها كلمة تركبت مع الإسم ليس فيهـــا علامات الحرف ، فوجب أن يكون اسما قياسا على قولنا : زيد

(٧) ينظر الكتاب ٢٣٢/٤ والارتشاف ٢٤٠/٢
(٨) همع الهوامع للسيوطى ١٨٢/٣ تحقيق عبد العال سالم مكرم
(٩) الروم / ٣٦

قائم ، وهذا ، لأن التركيب إنما يكون منه كلام إذا كان اسماً مع اسم ، أو فعلا مع اسم ، فأما الحرف مع الاسم فليس بكلام إلا فى النداء » (١٠) أ هـ

وإذا كان الزجاج قد رد رأى الأخفش كما رأينا ، فقد ذكر أبو حيان أن الأستاذ أبا على الفارسى قد اختار رأى الأخفش فى أحد قوليه ، وكذا ابن مالك (١١) .

ونشير إلى أنه ينبغى على هذا الخلاف الواقع بين النحاة فى كون « إذا » ظرف زمان أو مكان أو كونها حرفا . فإذا قلنا : «خرجت فإذا الأسد» صح كونها عند المبرد خبرا، والتقدير : فبالحضرة الأسد ، ولم يصح عند الزجاج ولا عند الأخفش ، لأن الزمان لا يخبر به عن الجثة ، ولأن الحرف لا يخبر به ولا عنه ، فإذا قلنا : « خرجت فإذا القتال » صحت خبريتها عند الجميع ما عدا الأخفش (١٢) .

---

(١٠) اعراب القرآن المنسوب الى الزجاج ٣/٨٩٠ - ٨٩١
(١١) ينظر الارتشاف ٢/٢٤٠
(١٢) ينظر مغنى اللبيب لابن هشام ص ١٢١ تحقيق د/مازن المبارك

المســـألة الخامسة عشرة :

« الخلاف فى « مذ ومنذ » إذا وليتهما جملة

لسيبويه والأخفش رأيان مختلفان فى « مذ ومنذ » إذا وليتهما جملة ٠

فرأى سيبويه ومن وافقه أنه إذا وليتهما الجمـــلة الاسمية أو الفعلية يكونان ظرفين مضـافين إلى هـــذه الجمـــــــلة ٠

ورأى الأخفش أن « مذ ومنذ » حينئذ يكونان مضـــافين إلى زمان مضاف إلى الجملة مقدر ، وهذا الزمان المقـدر هو الخبر ، لأنهما كما يرى يكونان حينئذ مبتدأين (١) ٠

ولنعرض أولا ما قاله سيبويه فى هذه المســألة لنوثق به رأيه ٠

---

(١) ينظر الكتاب لسيبويه ١١٧/٣ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ومعانى القرآن للأخفش ٩٣/١ ، ٣٣٧/٢ والارتشاف لأبى حيان ٢٤٢/٢ ومغنى اللبيب لابن هشام ص ٤٤٢ تحقيق د/مازن المبارك والهمع ٢٢٢/٣ ـ ٢٢٣

يقول : « ومما يضاف إلى الفعل أيضا قولك : ما رأيته منذ كان عندى ، ومذ جاءنى » (٢) أ هـ

ويقول : « وسألت الخليل عن قولهم : مذ عام أول ، ومذ عام أول فقال : « أول » ههنا صفة ، وهو أفعل من عامك ، ولكنهم ألزموه هنا الحذف استخفافا ، فجعلوا هذا الحرف بمنزلة أفضل منك » (٣) أ هـ

ويقول : « وسألته عن قول بعض العرب وهو قليل : مذ عام أول ؟

فقال : جعلوه ظرفا فى هذا الموضع ، فكأنه قال : مذ عام قبل عامك » (٤) أ هـ

وقد وافق سيبويه على رأيه هذا الفارسى والسيرافى وابن مالك (٥) .

وبالرجوع إلى كتاب معانى القرآن للأخفش وجدت أنه

---

(٢) الكتاب ١١٧/٣
(٣) الكتاب لسيبويه ٢٨٨/٣
(٤) الكتاب لسيبويه ٢٨٩/٣
(٥) ينظر الارتشاف ٢٤٢/٢ والهمع ٢٢٣/٣ والمساعد على تسهيل الفوائد ٥١٢/١ وشفاء العليل فى ايضاح التسهيل ٤٧٤/١ والايضاح القصدى للفارسى ص ٢٧٤ - ٢٧٥ تحقيق د/حسن شاذلى

تكلم عن « مذ ومنذ » عرضا ضمن حديثه عن قوله تعالى : «وإذ واعدنا موسى أربعين ليلة » (٦) فقال : « أى : وعدناه انقضاء أربعين ليلة ، أى : رأس الأربعين كما قال : « واســـأل القرية » (٧) ، وهذا مثل قولهم : اليوم أربعون يوما منذ خرج، واليوم يومان ، أى اليوم تمام الأربعين وتمام يومين »(٨)اهـ

ويقول : « وقال : « أسس على التقـــوى من أول يوم أحـق » (٩) ٠

يريد : منذ أول يوم ، لأن من العرب من يقول : لم أره من يوم كذا ، يـريـد منـذ ، ومن أول يـوم ، يـريـد بـه أول الأيام » (١٠) أ هـ

وهكذا نجد أنه لم يصرح بإضافتها إلى زمان مضاف إلى الجملة ، لكنه اتى بعدها فى النص الأول بالجملة الفعلية ٠

ولا ينفى عدم تصريحه هنا بإضافتها إلى زمان مضاف إلى الجملة نفى مذهبه فى مذ ومنذ ، فقد نص النحاة على أن الزمان الذى يحتم الأخفش إضافة مذ ومنذ إليه قد يكون ملفوظا به وقد يكون مقدرا ٠

---

(٦) الاية رقم ٥١ من سورة البقرة
(٧) الاية رقم ٨٢ من سورة يوسف
(٨) معانى القرآن للاخفش ٩٣/١
(٩) التـــوبة / ١٠٨
(١٠) معانى القرآن للاخفش ٣٣٧/٢

يقول أبو حيان بعد أن ذكر رأى الأخفش فى مذ ومنذ من حيث إضافتهما إلى زمان مضاف إلى الجملة الواقعـــــة بعــدهما :

« ولا يدخلان عنده إلا على اسم الزمان ملفوظ به أو مقدر ، واختاره ابن السراج وابن عصفور (١١) ، فإذا قلت : ما رأيته مذ زيد قائم ، أو مذ قدم زيد ، فالتقدير : مذ زمان زيد قام ، أو مذ زمان قدم زيد » (١٢) أ هـ

وعلى ذلك فالتقدير فى كلام الأخفش فى قوله : اليـــوم أربعون يوما مذ خرج : اليوم أربعـــون يوما منذ زمان خرج .. الخ .

وعلى رأى الأخفش الذى يقدر فيه ـ كما رأينا ـ إضافتهما إلى زمان تكون « مذ ومنذ » مبتدأين خبرهما هذا الزمان المقدر ، أما على رأى سيبويه فهما ظرفان منصوبان على الظرفية .

وقد جاءت مذ ومنذ مضافتين إلى الجملة فى الشعر ، فمن إضافتهما إلى الجملة الاسمية قول الأعشى (١٣) :

---

(١١) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٥٩/٢
(١٢) الارتشاف لأبى حيان ٢٤٢/٢ ـ ٢٤٣
(١٣) البيت من الطويل وينظر ديوان الأعشى ص ١٠٢ والجنى الدانى ص ٥٠٤ والمغنى لابن هشام ص ٤٤٢ تحقيق د/مازن المبارك والارتشاف ٢٤٢/٢ والهمع ٢٢٢/٣

وما زلت أبغى المال مذ أنا يافع
وليدا وكهلا حين شبت وأمردا

ومن إضافتهما الى الجملة قول الفرزدق (١٤) :

ما زال مذ عقدت يداه إزاره
فسما فأدرك خمسة الأشبار

وقول أبى ذؤيب (١٥) :

قالت أميمة ما لجسمك شاحبا
منذ ابتذلت ومثل ذلك ينفع

ونشير كما بين النحاة الى أن إضافة « مذ ومنذ » الى الجملة الفعلية أكثر من إضافتهما الى الجملة الاسمية (١٦)، ونلحظ هنا أن ما مثل به من جمل أضيفت فيه مذ ومنذ إليها ، كان كما رأينا مصرحا فيه بجزأى الجملة اسمية كانت أو فعلية وهذا ما ذكره معظم النحاة ٠

لكن ابن مالك يرى أنه يجوز أن يكون فعل الجملة الفعلية محذوفا بشرط كون الفاعل وقتا يجاب به متى أو كم ،

(١٤) ينظر ديوان الفرزدق ص ٣٧٨ والمغنى لابن هشام ص ٤٤٢ تحقيق د/مازن المبارك وشرح شواهده للسيوطى ص ٢٥٦ والهمع ٣/٢٢٢ وشفاء العليل ١/٤٧٣ والبيت من الكامل

(١٥) ينظر ديوان الهذليين ١/٢ والهمع ٣/٢٢٣ والبيت من الكامل

(١٦) ينظر المساعد لابن عقيل ١/٥١٢وشفاء العليلللسلسيلى ١/٤٧٣

ومثل للأول بقولهم : ما رأيته مذ يوم الجمعة ، وللثـــانى بقولهم : ما رأيته مذ يومان (١٧) ٠

وقد جعل غيره ذلك مذهب الكوفيين والســـهيلى وابن مضاء أيضا وذكروا أن للنحاة فى هذه الحالة - أى عند إيلاء مذ ومنذ اسم مرفوع - مذاهب مختلفة ٠

١ - فالمبرد وابن السراج والفارسى يرون أن مذ ومنذ حينئذ يكونان مبتدأين والاسم الواقع بعدهما هو الخبر ، وليس فاعلا لفعل محذوف كما يرى ابن مالك فيما سبق ٠

٢ - ويرى الأخفش والزجاج والزجاجى أن المرفـــوع بعدهما مبتدأ ومذ ومنذ ظرفان خبر له ٠

٣ - يرى بعض الكوفيين أن الاسم المرفوع الواقع بعدهما خبر لمبتدأ محذوف بناء على أنهما مركبان من « من » و « ذو » الطائية (١٨) ٠

والذى أرجحه من هذه الآراء هو رأى المبرد وابن السراج

---

(١٧) ينظر المساعد على تسهيل الفوائد ١/٥١٣ وشفاء العليل ١/٤٧٣

(١٨) ينظر الارتشاف ٢/٤٤٣ والهمع ٣/٢٢٣ - ٢٢٤ والمغنى لابن هشام ص ٤٤١ - ٤٤٢ تحقيق د/مازن المبارك ، والانصاف ١/٣٨٢ - ٣٩٣ والايضاح العضدى للفارسى ص ٢٧٥ تحقيقغ د/حسن شاذلى فرهود ٠

والفارسى لأنه أوضح الآراء ، ولأن رأى الأخفش والـــزجاج والزجاجى فيه تعسف ٠ كما ذكر ابن هشام والسيوطى إذ التقدير على رأيهم فى قولنا : « ما لقيته مذ يومان » بينى وبين لقائه يومان ، ثم إن رأى الكوفيين وابن مالك فيه حذف الفعل والفعل يطرد حذفه فى مواضع معـــروفة ، كأن يكون مفسرا ، أو يكون فى جواب الاستفهام (١٩) ٠٠ الخ ولا حاجة اذا هنا الى ذلك ، ثم إن إضمار الفعل ليس بقياس (٢٠) ٠

---

(١٩) ينظر المغنى لابن هشام ص ٨٢٧ تحقيق د/مازن المبارك ٠
(٢٠) ينظر الهمع ٣/٢٢٤

المسألة السادسة عشرة :

« الخلاف فى حركة « مع » إذا كانت غير مضافة »

يختلف سيبويه والأخفش فى حركة « مع » إذا كانت غير مضافة هل حركتها حركة إعراب أو أن الحركة الواقعة على العين ليست هى علامة الإعراب على أساس بأن هناك حرفا محذوفا من الكلمة ، فالعين إذن ليست لام الكلمة (١) ٠

فمذهب سيبويه فى ذلك هو أن الفتحة الموجودة على العين فى « مع » فتحة إعراب مثلها فى ذلك مثلما تكون مضافة ، والكلمة على رأيه ثنائية اللفظ حال الإفراد وحال الإضافة ، وهذا رأى الخليل أيضا ٠

يقول سيبويه : « وسألت الخليل عن « معكم » و « مع » لأى شىء نصبتها ؟

فقال : لأنها استعملت غير مضافة اسما كجميع ، ووقعت

---

(١) ينظر الكتاب لسيبويه ٢٨٦/٣ والارتشاف ٢٦٧/٢ - ٢٦٨ والتصريح ٤٨/٢ والهمع ٢٢٨/٣ والمساعد ٥٣٦/١ وشفاء العليل ٤٨٧/١ ويونس البصرى ص ٢١٤ - ٢١٥ د ٠ احمد مكى الأنصارى ٠

نكرة ، وذلك قولك : جاءا معا ، وذهبا معا ، وقد ذهب معه ، ومن معـــه ، صـــارت ظرفا ، فجعـــلوها بمنزلة أمام ، وقـدام » (٢) أ هـ .

ويرى الأخفش أن فتحتها كفتحة تاء « فتى » وأنهـــا حين أفردت أى جاءت غير مضافة رد إليها المحذوف وهو لام الكلمة فصارت اسما مقصورا منقوصا فى الإضافة تاما فى الإفراد ، وحذفت ألفها فى الوصل كما حذفت ألف فتى ، وهذا رأى يونس أيضا (٣) .

وقد صحح ابن مالك رأى الأخفش ورد رأى الخليـــل وسيبويه بأنهم يقولون : الزيدان والزيدون معا ، فيوقعون معا فى موضع رفع كما يرفع المقصور

يقول : « ولو كان باقيا على النقص لقيل : الزيدان أو الزيدون مع ، كما يقال : هم يد » (٤) أ هـ

وأبطل بعض النحويين رأى ابن مالك الذى رد به رأى سيبويه بأن « مع » باق حينئذ على ما استقر له من الظرفية ، وعدم التصرف ، فهو منصوب فى موضع الخبر ، نحـــو :

---

(٢) الكتاب لسيبويه ٣/٢٨٦

(٣) ينظر الارتشاف ٢/٢٦٧ والتصريح ٢/٤٨ والهمع ٣/٢٢٨

(٤) المساعد على تسهيل الفوائد ١/٥٣٦ - ٥٣٧ وشـــــفاء العليل ١/٤٨٧ والتصريح ٢/٤٨ - ٤٩

الزيدان عندك ، وليس هو نفس الخبر ، فيكون مرفوعا كما زعم ، وعلى ذلك لا يلزم ما قاله (٥) .

وإذا كان ابن مالك قد صحح رأى الأخفش كما رأينا ، فقد صحح أبو حيان رأى سيبويه فقال : « والصحيح عندى مذهب الخليل وسيبويه ، والأكثر فى « معا » النصب على الحال ، ووقوعها خبرا للمبتدأ قليل » (٦) أ هـ

ومما يجدر ذكره هنا أن « مع » فى هذه الحالة — أى حالة إفرادها ومجيئها غير مضافة — أجاز النحاة فيها أن تكون منصوبة على الحال وهذا هو الأكثر فيها نحو : جاء زيد وبكر معا .

ويجوز أن تكون فى موضع رفع على أنها خبر وهذا قليل ، وجاء عليه قول جندل بن عمرو (٧) :

أفيقوا بنى حرب وأهواؤنا معا
وأرحامنا موصولة لم تقضب

وهى فى الحالتين تساوى « جميعا » معنى ، وليس كما قال ثعلب أن فعلهما فى وقت أو وقتين ، فإذا قلنا : قام زيد وبكر معا ، كان القيام فى وقت واحد كما نص على ذلك بقية

(٥) المساعد ١/٥٣٦ — ٥٣٧ والتصريح ٢/٤٨ — ٤٩
(٦) الارتشاف لأبى حيان ٢/٢٦٨
(٧) البيت من الطويل وينظر فى الهمع ٣/٢٢٨ وشواهد المغنى للسيوطى ص ٧٤٦

النحاة غير ثعلب (٨) .

ومما هو واضح هنا أنها حالة إفرادها هذه جاءت منونة ، وهذا التنوين كما ذكر النحاة دليل على اسميتها ولكن هل معنى ذلك أنها تكون فى حالا الإضافة غير اسم ؟

الاجابة عن ذلك : لا ، لأن إضافتها إلى ما بعدها لا يخرجها عن الاسمية بدليل دخول حرف الجر عليها فى نحو قولهم : ذهبت من معه ، كما جاء فى نص سيبويه السابق ، حيث ضبط بعضهم كابن مالك « من » فيه أى فى قوله : « وقد ذهب معه ومن معه » ضبط كلمة « من » فيه بكسر الميم على أنها حرف جر (٩) .

ولا يرد ذلك ما زعمه أبو جعفر النحاس من أن الإجماع منعقد على حرفية « مع » اذا سكنت عينها ، لأن ذلك لغة اربيعة (١٠) ، أو أنه ضرورة كما نص على ذلك سيبويه حيث قال وهو يتحدث عن « مع »

(٨) ينظر المساعد ١/٥٣٦ وشفاء العليل ١/٤٨٧ والارتشاف٢/٢٦٧ والتصريح ٢/٤٨
(٩) ينظر المساعد لابن عقيل ١/٥٣٥ والارتشاف ٢/٢٦٧ والهمع ٣/٢٢٧
(١٠) ينظر المساعد ١/٥٣٥ والارتشاف ٢/٢٦٧ والتصريح٢/٤٨

« قال الشاعر فجعلها كهل حين اضطر وهو الراعى (١١)

وريشى منكم وهواى معكم
وإن كانت زيارتكم لماما » (١٢) أ هـ

بقى لنا أن نبين أن « معا » حينما تكون منصوبة على الحال وهى مفردة ، فإنها تكون من الاثنين نحو : جاءا معا ، أو من الجماعة كما فى قول الشاعر (١٣) :

وأفنى رجالى فبادوا معــا
فأصبح قلبى بهم مستفزا (١٤)

---

(١١) صحح الأستاذ هارون نسبة البيت فذكر أنه لجرير وأنه فى ديوانه ٥٠٦ ، وينظر فيه أيضا الأمالى الشجرية ١/٢٤٥ ، ٢/٢٥٤ وابن يعيش ٢/١٢٨ ، ٥/١٣٨ والعينى ٣/٤٣٢ والتصريح ٢/٤٨ والارتشاف ٢/٢٦٧ والأشمونى ٢/٢٥٦ والكتاب ٣/٢٨٧

(١٢) الكتاب لسيبويه ٣/٢٨٧

(١٣) البيت للخنساء وهو من المتقارب وينظر فى التصريح ٢/٤٨ وديوانها ص ٨١

(١٤) ينظر التصريح ٢/٤٨

المسألة السابعة عشرة :

الخلاف فى إضافة الظروف المبهمة إلى ما بعدها من الجمل

يختلفان - أى سيبويه والأخفش - فى إضافة الظروف المبهمة إلى ما بعدها من الجمل والمراد بالظرف المبهم هو ما لا يختص بوجه نحو : حين ومدة ووقت وزمن ، وما يختص بوجه دون وجه كنهار وصباح ومساء وغداة وعشية (١) .

والاختلاف الواقع بين سيبويه والأخفش هنا فيما لو كان المبهم بمعنى المستقبل ، أما إذا كان بمعنى الماضى فلا خلاف بينهما .

فسيبويه يرى أن الظرف إذا كان بمعنى المستقبل يتعين إضافته للجملة الفعلية ، ولا يجوز إضافته الى الاسمية ، ويعلل ذلك بأن الظرف حينئذ يكون بمعنى « إذا » وهى لا تضاف الى الاسمية ، فلا يقال : آتيك حين زيد ذاهب ، بخلاف الظرف إذا كان بمعنى الماضى ، فإنه يكون بمعنى « إذ » فيضاف الى الاسمية والفعلية كما تضاف « إذ » .

---

(١) ينظر الهمع ٣/٢٢٩ تحقيق د/عبد العال سالم مكرم

يقول سيبويه فى باب هذا ما يضاف الى الأفعال من الأسماء :

« وسألته عن قوله فى الأزمنة كان ذاك زمن زيد أمير ؟ فقال : لما كانت فى معنى « إذ » أضافوها الى ما قد عمل بعضه فى بعض ، كما يدخلون « إذ » على ما قد عمل بعضه فى بعض ، ولا يغيرونه ، فشبهوا هذا بذلك ، ولا يجوز هذا فى الأزمنة حتى تكون بمنزلة « إذ » ، فإن قلت : يكون هذا يوم زيد أمير ، كان خطأ · حدثنا بذلك يونس عن العرب ، لأنك لا تقول : يكون هذا إذا زيد أمير ·

جملة هذا الباب أن الزمان إذا كان ماضيا أضيف الى الفعل ، والى الابتداء والخبر ، لأنه فى معنى « إذا » فأضيف الى ما يضاف إليه « إذ » · واذا كان لما لم يقع لم يضف الا الى الأفعال ، لأنه فى معنى « إذا » ، وإذا هذه لا تضاف الا الى الأفعال » (٢) أ هـ

ويرى الأخفش جواز إضافة الظروف المبهمة إذا كانت بمعنى المستقبل الى الجملة الاسمية أيضا (٣) ·

وقد جعل ابن مالك إضافة الزمان المبهم الى الجملة

(٢) الكتاب ٣/١١٩ تحقيق الأستاذ هارون
(٣) ينظر شفاء العليل ٢/٧١٨ والهمع ٣/٢٣٢

الاسمية قليلا ، واستدل على ذلك بقوله تعالى : « يوم هم بارزون لا يخفى على الله منهم شيء » (٤)

يقول : « ولا يضاف اسم زمان الى جملة اسمية غير ماضية المعنى إلا قليلا » ويقول ايضا والصحيح جواز الاسمية لكن على قلة » (٥) أ هـ

ومما هو جدير بالذكر هنا أن الأخفش بنى رأيه هنـــا أعنى فى جواز إضافة الظروف المبهمة التى بمعنى المستقبل الى الجملة الاسمية ، على رأيه فى « إذا » الشرطية حيث يجيز فيها أن تضاف الى الجملة الاسمية نحو : إذا زيد قائم فقم معه .

يقول أبو حيان مبينا رأى الأخفش فى جواز إضـــافة إذا الشرطية الى الجملة الاسمية : « وأجاز الأخفش مجيء الجملة الابتدائية المصرح بجزأيها اسمين بعد « إذا » التى فيها معنى الشرط ، وأجازه ابن مالك » (٦) أ.هـ

ولذلك وجدنا أبا حيان يعلق على رأى الأخفش هنا أى فى إضافة الظروف المبهمة بقوله : « إنما أجاز الأخفش ذلك ،

---

(٤) غــافــر / ١٦
(٥) المساعد على تسهيل الفوائد ٢/٣٥٧ وشفاء العليل ٢/٧١٨
(٦) الارتشـــاف ٢/٢٣٩

لأنه يجيز فى « إذا » أن تضاف الى الاسمية ، فكذا ما هـــو بمعناها » (٧) أ هـ

ونخلص من هذا الى أن الظرف المبهم إذا كان بمعنى الماضى جاز إضافته للجملة الاسمية والفعلية على السـواء سواء أكان ذلك على رأى سيبويه أم على رأى الأخفش ، لأن الظرف فى هذه الحالة يكون بمعنى « إذ » ولا خـلاف فى إضافة « إذ » الى الجملة الاسمية أو الفعلية فكذلك ما هـو بمعناها (٨) ٠

---

(٧) همع الهوامع للسيوطى ٣/٢٣٢
(٨) ينظر المساعد ٢/٣٥٧ والهمع ٣/٢٣٢ تحقيق عبد العال سالم مكرم

المســـألة الثامنة عشرة :

الخـــــلاف فى كيف

يخالف الأخفش سيبويه فى « كيف » من حيث ظرفيتها أو اسميتها ، وما يترتب على ذلك من حيث موضعها وتقديرها

فالأخفش يرى أنها اسم غير ظرف ، وأنها فى موضع رفع مع المبتدأ وفى موضع نصب مع غيره ٠ وهذا رأى السيرافى أيضـــا ٠

أما سيبويه فيرى أن « كيف » ظرف ، وأن موضعهـــا نصب دائما ، لأن تقديرها عنده على أى حال ، أو فى أى حال

أما تقديرها عند الأخفش فى نحو : « كيف زيد » أى مع المبتدأ ، أصحيح زيد ، وفى نحو : كيف جاء زيد ؟ ـ أى مع غير المبتدأ ـ راكبا جاء زيد (١) ؟

يقول سيبويه : « وكيف : على أى حال ؟ وأين : أى

---

(١) ينظر الكتاب ٢٢٣/٤ تحقيق الأستاذ هارون ومغنى اللبيب ص ٢٧٢ تحقيق د/مازن المبارك

مكان ، ومتى : أى حين ، وأما حيث فمكان بمنزلة قولك : هو فى المكان الذى فيه زيد · وهذه الأسماء تكون ظروفا » (٢) أهـ

« ويترتب على هذا الخلاف أن الجواب المطابق عند سيبويه أن يقال : على خير ، ونحوه ، ولهذا قال رؤبة — وقد قيل له : كيف أصبحت ؟ — خير عافاك الله ، أى على خير ، فحذف الجار وأبقى عمله ، فإن أجيب على المعنى دون اللفظ قيل : صحيح أو سقيم ، وعند الأخفش العكس (٣) » أ هـ

ويؤيد ابن مالك القول باسمية « كيف » وهو رأى الأخفش ويستدل بأمور فيقول : « من الأسماء المبنية « كيف » ، وتدل على اسميتها أمور :

أحدها : انتفاء أن تكون حرفا ، للاكتفاء بها مع الاسم المفرد ، نحو : كيف أنت ؟ وانتفاء أن تكون فعلا ، لدخولها على الأفعال واتصالها بها ، نحو : « كيف فعل ربك » (٤) والفعل لا يدخل على الفعل إلا مفصولا عنه فى النية بضمير الفاعل المستكن ، كما فى قولك : إن تقم أقم · فلما انتفى أن تكون حرفا ، وأن تكون فعلا تعين أن تكون اسما ·

---

(٢) الكتاب ٤/٢٣٣ تحقيق الأستاذ هارون وينظر الجزء الثالث من الكتاب / ٦٠ أيضا ·
(٣) مغنى اللبيب لابن هشام ص ٢٧٢ تحقيق د/مازن المبارك ·
(٤) الفجر /٦ والفيل /١

الثانى : جواز إبدال الاسم منها ، كما فى قولك : كيف زيد ؟ أفارغ أم مشغول ؟ وكيف سرت ؟ أراكبا أم ماشيا ؟ فلولا أن كيف اسم لما أبدل منها الاسم .

الثالث : دخول حرف الجر عليها فى قول بعضهم : على كيف تبيع الأحمرين (٥) ؟ وهى اسم مبنى لشبهها بالحرف فى المعنى ، لتضمنها معنى همزة الاستفهام ، بدليل وجوب اقتران الهمزة بالبدل منها نحــو : كيف زيد ؟ أصحيح أم سقيم ؟ وبنيت على حركة فرارا من التقاء الساكنين ، وكانت الحركة فتحة ، لأنها أخف والنطق بها بعد الياء الســاكنة أســهل » (٦) أ هـ

وقد استحسن ابن هشام كلام ابن مالك الذى أيد فيــه القول باسمية كيف لما رأينا فقال : وقال ابن مالك ما معناه : لم يقل أحد إن كيف ظرف إذ ليست زمانا ولا مكانا ، ولكنها لما كانت تفسر بقولك : على أى حال ؟ لكونها سؤالا عن الأحوال العامة سميت ظرفا ، لأنها فى تأويل الجار والمجرور ، واسم الظرف يطلق عليها مجازا » وهو حسن ويؤيده الاجماع على أنه يقال فى البدل : كيف أنت ؟ أصحيح أم سقيم بالرفع ، ولا يبدل المرفوع من المنصوب » (٧) أ هـ

وما أميل إليه فى هذه المســألة هو رأى الأخفش ، لأنه كما قال ابن هشام يبدل منها المرفوع ولا يبدل المرفوع من منصوب ، لأن موضعها كما رأينا نصب عند سيبويه .

---

(٥) الأحمران : اللحم والخمر .
(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٤/١٠٤ تحقيق د/عبد الرحمن السيد
(٧) مغنى اللبيب ص ٢٧٢ تحقيق د/مازن المبارك

المسألة التاسعة عشرة :

« الخلاف فى ناصب المفعول معه »

هذه المسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين بصفة عامة كما سنبين فيما بعد إن شاء الله ، لكنها فى الوقت نفسه مسألة خلاف بين سيبويه والأخفش ، لأن سيبويه يتفق مع البصريين الذين يرون أن المفعول معه منصوب بما تقدمه من فعل أو شبهه ، غير أنه يختلف معهم فى أن المفعول معه لا ينتصب بعامل معنوى كحرف التشبيه واسم الاشارة والظرف والجار والمجرور ، فهو إذن صاحب رأى مستقل وإن كان هذا الرأى منبثقا من رأى البصريين .

وهذا ما جعلنى أدرج هذه المسألة ضمن مسائل الخلاف هنا بين الأخفش وسيبويه .

ويبين رأى سيبويه هنا ما جاء فى كتابه حيث قال :

« هذا باب ما يظهر فيه الفعل ، وينتصب فيه الاسم ، لأنه مفعول معه ومفعول به ، كما انتصب نفسه فى قولك : امرأ ونفسه ، وذلك قولك : ما صنعت وأباك ، ولو تركت الناقة وفصيلها لرضعها ، إنما أردت : ما صنعت مع أبيك ، ولو

تركت الناقة مع فصيلها ، فالفصيل مفعول معه ، والأب كذلك، والواو لم تغير المعنى ، ولكنها تعمل فى الاسم ما قبلها ، ومثل ذلك : ما زلت وزيدا حتى فعل ، أى وما زلت بزيد حتى فعل ، فهو مفعول به ، وما زلت أسير والنيل ، أى : مع النيل ، واستوى الماء والخشبة ، أى : بالخشبة ٠ وجاء البرد والطيالسة ، أى مع الطيالسة ٠ وقال (١) :

فكونو أنتم وبنى أبيكم
مكان الكليتين من الطحال (٢) » أ هـ

وقد أوضح السيرافى مذهب سيبويه هنا فقال :

« مذهب سيبويه أن ما بعد الواو منصوب بالفعل ، لأنها بمعنى مع ، وهى والواو يتقاربان ، فإنهما جميعا يفيدان الانضمام ، فأقاموا الواو مقام « مع » لأنها أخف فى اللفظ ، وجعلوا الإعراب الذى كان فى « مع » فى الاسم الذى بعد الواو ، لانها حرف ، كما فعلوا فى المستثنى بإلا فأظهروا الإعراب فيما بعدها » (٣) أ هـ

ومن خلال ما أوضح به السيرافى مذهب سيبويه نجد أن مذهبه لا يختلف عن مذهب البصريين عامة ، إلا أنه يزيد

---

(١) لم يعرف القائل والبيت من الوافر وهو فى ابن يعيش ٢/٤٨ ومجالس ثعلب ص ١٢٥ والهمع ٣/٢٣٨ تحقيق د/عبد العال سالم مكرم والعينى ٣/١٠٢ والكتاب ١/٢٩٨
(٢) الكتاب لسيبويه ١/٢٩٧ - ٢٩٨ تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون
(٣) الكتاب لسيبويه ١/٢٩٧ هامش رقم (٢)

عليهم كما بينت فيما سبق أنه لا يجيز انتصاب المفعول معه بعامل معنوى ، فهو إذن يختلف مع الاخفش فى هذه المسألة من هذه الزاوية ٠

حيث إن الأخفش يرى أن المفعول معه ينتصب انتصاب الظرف وأن الواو مهيئة لما بعدها ان ينتصب انتصاب الظروف فهو يرى أن أصل : جاء البرد والطيالسة : مع الطيالسة ، فلما حذفت « مع » وجيء بالواو موضعها ، وكانت مع منتصبة على الظرف ، انتصب ما بعد الواو التى وقعت الواو موقعهـــا انتصاب الظرف ، إذ لا يصح انتصاب الحروف (٤)

ونلحظ من خلال رأى سيبويه والأخفش أنهما يتفقـــان فى أن الواو فى هذا الباب بمعنى « مع » وليس الخـــلاف بينهما إلا فى الاسم الواقع بعد الواو من حيث الاعـراب وعامل النصب فيه ٠

وقد صرح الأخفش نفسه بذلك وهـــو يعلق على قوله تعـالى : « خلطوا عملا صالحا وآخر سيئا » (٥) حيث قال : « ويجوز فى العربية أن يكون « بآخر » ، كما تقول : « استوى الماء والخشبة ، أى : بالخشبة » (٦) أ هـ

---

(٤) ينظر الارتشاف لأبى حيان ٢/٢٨٦ والهمع ٣/٢٢٩ والتبيين عن مذاهب النحويين للعكبرى ص ٣٧٩ وائتلاف النصره ص ٣٦

(٥) التـــوبة / ١٠٢

(٦) معانى القرآن للأخفش ٢/٢٣٦ تحقيق د/فائز فارس

ومن الواضح فى نص الأخفش الذى ذكرناه أنه لم يتكلم عن العامل فى المفعول معه ، لكن نقل كثير من النحاة عنه هذا الرأى الذى نسبناه إليه فقد ذكر العكبرى فى كتابه التبيين مذهب الأخفش فقال :

« المنتصب فى المفعول معه ينتصب بالفعل الذى قبله بواسطة الواو ، وقال الأخفش : ينتصب انتصاب الظرف ، كما ينتصب « مع » (٧) أ هـ

ويقول أبو حيان : « وذهب الأخفش ، ومعظم الكوفيين إلى أن الواو مهيئة لما بعدها أن ينتصب انتصاب الظرف » (٨) أ هـ

ويقول صاحب ائتلاف النصرة : « وذهب الأخفش إلى أن ما بعد الواو ينتصب انتصاب « مع » نحو : جئت معه .

ثم ضعف هذا الرأى فقال : وهو ضعيف ودعوى لا دليل عليها » (٩) أ هـ

كما ضعفه صاحب الانصاف فقال : « وأما ما ذهب إليه

---

(٧) التبيين عن مذاهب النحويين ص ٣٧٩ تحقيق د/عبد الرحمن العثيمين .

(٨) الارتشاف لأبى حيان ٢/٢٨٦ وينظر شرح عيون الاعراب ص ٨٤ للمجاشعى تحقيق د/حنا حداد

(٩) ائتلاف النصره للزبيدى ص ٣٦

الأخفش من أنه ينتصب انتصاب « مع » فضعيف أيضا ، لأن « مع » ظرف ، والمفعول معه فى نحو : اســـتوى الماء والخشبة ، وجاء البرد والطيالسة ، ليس بظرف ولا يجوز أن يجعل منصوبا على الظرف » (١٠) أ هـ

والحق أن كثيرا من النحويين ضعف رأى الأخفش فى هذه المسألة (١١) .

وفى المسألة آراء أخرى لبعض النحويين نذكرها تتميما للفـــائدة .

فالفارسى يرى : أنه يجوز نصب المفعول معه بالعامل المعنوى ، وهو بذلك يخالف سيبويه ، فيجوز على رأيه أن يقال : هذا لك وأباه

ويرى الجرجانى أن المفعول معه منصـــوب بالواو ، لاختصاصها لما دخلت عليه من الاسم فعملت فيه .

ورد هذا بأنه لو كان كذلك لاتصل الضمير معها ، كمــا يتصل بإن وأخواتها ، وبأنه لا نظير لها ، إذ لا يعمل الحرف نصبا ، إلا وهو مشبه بالفعل .

---

(١٠) الانصاف فى مسائل الخلاف ٢٤٩/١

(١١) ينظر التبيين للعكبرى ص ٣٨١ وابن يعيش ٤٩/٢ حيث قال « وأما ما ذهب اليه الأخفش فضعيف » .

ويرى الزجاج أن ناصب المفعول معه فعل مضمر بعد الواو ، ورد هذا الرأى أيضا بأن ما ذكره إحالة للباب ، إذ يصير منصوبا على أنه مفعول به لا مفعول معه ، كما عورض هذا الرأى أيضا بالعطف ، فإن فصل الواو فيه لم يمنع من تسلط العامل .

وآخر هذه الآراء للكوفيين حيث يرون أنه منصوب بالخلاف ، ورد بأن الخلاف معنى من المعانى ، ولم يثبت النصب بالمعانى المجردة من الالفاظ .

وأرى أن أصح هذه الآراء هو رأى البصريين لخلوه من هذه الاعتراضات الواردة على الآراء الأخرى ، ولأنه أوضحها (١٢).

---

(١٢) ينظر الهمع ٣/٢٢٨ - ٢٢٩ تحقيق د/عبد العال سالم مكرم والانصاف ١/٢٤٨ - ٢٥٠ ومغنى اللبيب لابن هشام ص ٤٧١ تحقيق د / مازن المبارك .

المســـألة العشرون :

« الخلاف فى حاشا وخلا وعدا »

يختلف سيبويه والأخفش فى هـــذه الأدوات من حيث فعلينها ، أو حرفيتها ، فسيبويه وأكثر البصريين ينكرون فعلية « حاشا » ويرون أنها حرف دائما بمنزلة « لا » ، لكنها تجر المستثنى .

كما ينكرون حرفية « خلا » و « عدا » ويرون أنهمـــا فعلان بمعنى المفارقة ، والمجاوزة ضمنا معنى الاستثناء .

أما الأخفش فيجيز فى كل هذه الأدوات أن تكون أفعالا ، أو أن تكون حروفا حيث نتل النصب بحاشـــا والجـــر بـ « عدا » (١)

والتوضيح رأى ســـيبويه نذكر أولا ما قاله فى هذه المســـألة :

---

(١) ينظر الكتاب لسيبويه ٢/٣٤٨ ـ ٣٤٩ تحقيق الأستاذ هارون والبسيط لابن أبى الربيع ٢/٨٥٣ ـ ٨٥٤ تحقيق د/عياد الثبيتى والانصاف ١/٢٧٨ والجنى الدانى ص ٥٦١ والتبيين للعكبرى ص ٤١٠ وعلاقة بعض المسائل الخلافية بكتاب سيبويه ص ١٠٦ ، ١٠٧ د/عبد الكريم جواد كاظم والهمع ٣/٢٨٦ تحقيق د/عبد العال سالم مكرم .

يقول : وأما عدا وخلا ، فلا يكونان صفة ، ولكن فيهما إضمار كما كان فى ليس ولا يكون ، وهو إضمار قصته فيهما قصته فى لا يكون وليس ، وذلك قولك : ما أتانى أحد خلا زيدا ، وأتانى القوم عدا عمرا ، كأنك قلت : جاوز بعضهم زيدا ، إلا أن خلا وعدا فيهما معنى الاستثناء ، ولكنى ذكرت جاوز ، لأمثل لك به ، وإن كان لا يستعمل فى هذا الموضع .

وتقول : أتانى القوم ما عدا زيدا ، وأتونى ما خلا زيدا ، فما هنا اسم ، وخلا وعدا صلة له ، كأنه قال : أتونى ما جاوز بعضهم زيدا ، وما هم فيها عدا زيدا ، كأنه قال : ما هم فيها ما جاوز بعضهم زيدا ، وكأنه قال : إذا مثلت ما خلا وما عدا فجعلته اسما غير موصول قلت : أتونى مجاوزتهم زيدا ، مثلته بمصدر ما هو فى معناه ، كما فعلته فيما مضى ، إلا أن جاوز لا يقع فى الاستثناء » (٢) أ هـ

ويقول : « وأما « حاشا » فليس باسم ، ولكنه حرف يجر ما بعده ، كما تجر حتى ما بعدها ، وفيه معنى الاستثناء » (٣) أ هـ

وقد ذكر صاحب الانصاف مسألة « حاشا » منسوبة إلى البصريين عامة وهذا تجوز منه حيث ان المسألة فى ذلك منسوبة الى سيبويه وأكثر البصريين ، بدليل أن الانبارى

---

(٢) الكتاب لسيبويه ٢/ ٣٤٠ ـ ٣٤٩
(٣) الكتاب لسيبويه ٢/ ٣٤٩ تحقيق الأستاذ هارون

نفسه ذكر رأيا منفردا للمبرد فى « حاشا » يرى فيه أنه يكون فعلا ويكون حرفا (٤) ».

والمحققون من النحاة ينسب الرأى إلى سيبويه وأكثر البصريين ومن هؤلاء الذين نسبوا الرأى الى سيبويه ابن أبى الربيع فى كتابه البسيط حيث قال : « وأما « حاشا » فلا تكون إلا خافضة ، ولا تكون إلا حرفا ، ولا تكون زائدة ، هذا مذهب سيبويه وأكثر البصريين » (٥) أ هـ

ومنهم أيضا ابن هشام فى المغنى ، حيث قال وهو يتحدث عن « حاشا » فذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى أنها حرف دائما بمنزلة « إلا » لكنها تجر المستثنى » (٦)

وكذلك ذكرها أبو حيان منسوبة إلى سيبويه فقال : « ومذهب سيبويه واكثر البصريين انها حرف خافض دال على الاستثناء كإلا » (٧) أ هـ

ويقول السيوطى : « وأنكر سيبويه وأكثر البصريين فعليتها ، وقالوا : إنها حرف دائما بمنزلة « لا » لكنها تجر المستثنى » (٨)

---

(٤) الانصاف فى مسائل الخلاف ٢٧٨/١
(٥) البسيط شرح جمل الزجاجى لابن أبى الربيع ٨٥٣/٢ ـ ٨٥٤ تحقيق د/عياد الثبيتى
(٦) مغنى اللبيب لابن هشام ص ١٦٥ تحقيق د/مازن المبارك
(٧) الارتشاف لأبى حيان ٣١٧/٢ تحقيق د/مصطفى النماس
(٨) همع الهوامع للسيوطى ٢٨٦/٣ تحقيق د/عبد العال سالم مكرم وينظر ايضا المساعد لابن عقيل ٥٨٤/١ ـ ٥٨٥

ولعل كل هذا يبين لنا أن المسألة ليست خـــلافا بين البصريين والكوفيين بقدر ما هى مسألة خلاف بين سيبويه والأخفش ، وذلك لأن سيبويه كما رأينا من خلال ما سبق على رأس القائلين بحرفية حاشا ، وفعليـــة خلا وعدا » ، والأخفش صاحب الرأى القائل إنها تكون أفعــــالا وتكون حروفا .

وعلى ذلك فأرى أن إطلاق القول فى المسألة كما ذكـــر الانبارى ، وجعلها مسألة خلاف بين البصريين والكوفيين عامة ليس صحيحا .

ولعل مما يبين لنا جوهر هذا الخلاف ، وأنه فى الأساس بين سيبويه والأخفش ، ما قاله الزمخشرى وهو يتحدث عن الاستثناء حيث قال : « وبعضهم يجر بخلا ، وقيل بهما ـ يقصد خلا وعدا ـ ولم يورد هذا القـــول ســـيبويه ولا المبرد » (٩) أ هـ .

وكذلك ما علق به ابن عقيـــل على قول ابن مالك فى التسهيل : « والتزم سيبويه فعلية عدا ، وحرفية حاشا » حيث قال : « فلم يعرف سيبويه الجر بعدا ، وكذا خلا ، وإنما نقل الجر بهما الأخفش ، وكذا لم يحفظ سيبويه النصب بعـــد حاشا ، وأجازه الأخفش والجرمى والمازنى والمبرد والزجاج وحكى بالنقل الصحيح عن العرب »(١٠) أ هـ

---

(٩) التخمير شرح المفصل لصدر الأفاضل الخوارزمى ١/٤٥٧
(١٠) المساعد لابن عقيل ١/٥٨٤ ـ ٥٨٥

ولعلنا نستشف تأييد ابن عقيل لرأى الأخفش من خلال قوله : « وحكى بالنقل الصحيح عن العرب » يعنى النصب بعد حاشا وهو محق فى هذا فقد حكى أبو زيد أنه سمع أعرابيا يقول : اللهم اغفر لى ولمن سمع ، حاشا الشيطان وأبا الأصبع ، بالنصب (١١)

ولهذا وجدنا أن السيوطى يلتمس العذر لسيبويه الذى ينكر النصب « بحاشا » بأنه لم يحفظ ذلك .

يقول السيوطى : « والعذر لسيبويه ، أنه لم يحفظ النصب « بحاشا » ولا الجر بـ « عدا » ، لقلته ، وإنما نقله الاخفش والفراء » (١٢) أ هـ

وهو بذلك يؤيد على ما يبدو لنا رأى سيبويه مستدلا على عدم حفظ سيبويه للنصب بحاشا والجر بـ « عدا » بقلة ذلك .

وأرى أن مثل ذلك لا يخفى على سيبويه ، وهو من هو ، إمام فى مدرسته ، عبقرى من عباقرة البصرة ، لكن الامر أنه يقول بخلاف هذا الرأى . ليس لأنه لا يحفظه ، ولا لقلة هذا المسموع ، ولكن لأنه — كما قلت — يرى غير ذلك ، ولأن رأيه مؤيد بالسماع والقياس كما يذكر بعض النحاة .

---

(١١) ينظر شرح عيون الاعراب للمجاشعى ص ١٨٠ ومغنى اللبيب ص ١٦٥ تحقيق د/مازن المبارك

(١٢) همع الهوامع للسيوطى ٣/٢٨٦ تحقيق د/عبدالعال سالم مكرم

أما السماع فقول الشاعر :

حاشى أبى ثوبان أن أبا
ثوبان ليس ببكمة فدم

حيث جر الشاعر بحاشا قوله : « أبى ثوبان » ، وأصله أبو ثوبان ·

وأما القياس : فلأننا نقول : « حاشاى » ، ولا نقول : « حاشانى » ، ولو كان فعلا لتلناه كما نقول : رامانى ، وعاطانى ·

كذلك لا يجوز أن يكون حاشا صلة « ما » المصدرية ، فلا يقال : قام القوم حاشا زيدا ، كما نقول : قاموا ما خلا زيدا ، وهذا يدل على أنه حرف ·

كذلك أيضاً أنه ليس له فاعل ، ولو كان فعلا لكان له فاعل (١٣) ·

هذا ما ذكره مؤيدو رأى سيبويه ·

ونختتم حديثنا عن هذه المسألة ببيان رأى بقية النحاة فيها غير الأخفش وسيبويه وهو :

---

(١٣) ينظر التبيين عن مذاهب النحويين للعكبرى ص ٤١٠ ـ ٤١١ تحقيق د/عبد الرحمن العثيمين والانصاف ١/٢٨٠ ـ ٢٨١ تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد ·

يرى بعض الكوفيين والمبرد والفراء أن حاشا فعل ناصب للاسم بعدها بمنزلة عدا زيدا وخلا زيدا ، وجـــوز المبرد فى الاستثناء الوجهين ، ويرى بعض الكوفيين أنها فعل استعمل استعمال الحروف فحذف فاعلها .

أما بالنسبة لخلا وعدا فالجمهور على وجوب النصب بعدها إذا جاء قبلهما « ما » وزيادة « ما » قبل « حاشا » قليلة ، وأجاز الكسائى : قام القوم ما حاشا زيد ويرى الجرمى والفارسى والربعى ان الجر بعد « ما عدا وما خلا » جائز ، وعلى ذلك تكون « ما » زائدة (١٤) .

---

(١٤) ينظر ارتشاف الضرب لأبى حيان ٢/٢٩٨ والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ١/٥٨٤

المسألة الحادية والعشرون :

الخلاف فى إعراب « كلمته فاه إلى فى

يختلفان – سيبويه والأخفش – فى إعراب « كلمته فاه إلى فى » أى فيما كان الحال فيه غير مشتق ، وأغنى عن اشتقاته دلالته على المفاعلة ٠

فسيبويه يرى أنه منصوب على الحالية ، على أساس أنه اسم وضع موضع المصدر « مشافهة » الموضوع موضع الحال « مشافها »

ويرى الأخفش أنه منصوب على حذف الجار – أى على نزع الخافض – وأصله على ذلك كما يرى « من فيه إلى فى » كقوله تعالى : ولا تعزموا عقدة النكاح (١) أى على عقده (٢)٠

ويهمنا هنا أن نذكر ما قاله سيبويه فى هذه المسألة ليتبين لنا مذهبه فيها ٠

---

(١) البقرة /٢٣٥ ويستشهد بالآية أيضا على تضمين «تعزموا» معنى « تنووا » ينظر المغنى ٨٩٨

(٢) ينظر الارتشاف ٢/٣٢٥ وشفاء العليل للسلسيلى ٢/٥٢٣ والمساعد لابن عقيل ٢/٨ – ١٠ والأمالى الشجرية ١/١٥٤ والهمع ٤/١٠ تحقيق د/عبد العال سالم مكرم ٠ وشرح الكافية للرضى ١/١٨٥

يقول : « هذا باب ما ينتصب من الأسماء التى ليست بصفة ، ولا مصادر ، لأنه حال يقع فيه الأمر ، فينتصب لأنه مفعول به ، وذلك قولك : كلمته فاه إلى فى ، وبايعته يدا بيد ، كأنه قال : كلمته مشافهة ، وبايعته نقدا ، أى : كلمته فى هذ الحال ».

وبعض العرب يقول : كلمته فوه إلى فى ، كأنه يقول : كلمته وفوه إلى فى ، أى كلمته وهذه حاله ، فالرفع على قوله : كلمته وهذه حاله ، والنصب على قوله : كلمته فى هذه الحال ، فانتصب لأنه حال وقع فيه الفعل » (٣) أ هـ

ويقول فى موضع آخر : « هذا باب ما ينتصب فيه الصفة لأنه حال وقع فيه الألف واللام ، شبهوه بما يشبه من الأسماء بالمصادر ، نحو قولك : « فاه إلى فى » (٤) أ هـ

وفى المسألة آراء أخرى غير هذين الرأيين ، فالفارسى يرى أن قولهم : « كلمته فاه إلى فى » منصوب على أنه حال نائبة مناب « جاعلا » ، ثم حذف « جاعلا » وصار العامل كلمته . وزعم الفارسى أن هذا مذهب سيبويه (٥) ، ولعله زعم ذلك بناء على أن سيبويه يعربها منصوبة على الحالية مثلما أعربها هو ، لكن هناك فرقا بين الرأيين كما هو واضح

---

(٣) الكتاب لسيبويه ١/٣٩١ تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون
(٤) الكتاب ١/٣٩٧
(٥) ينظر الارتشاف لأبى حيان ٢/٣٣٥ والهمع ٤/١١

من كلام سيبويه السابق ومن كلام الفارسى هنا ، فسيبويه يرى أنه منصوب كما بينا على الحالية على أساس أنه اسم وضع موضع المصدر « مشافهة » الموضوع موضع الحـــال « مشافها » بخلاف ما يراه الفارسى من أنه منصوب على أنه حال نائبة مناب « جاعلا » ، ثم حذف « جاعلا » ، وصار العامل « كلمته » ، فهو فى الأصل عنده مفعول به .

ويرى الكوفيون أن « كلمته فاه الى فى » منصوب على أنه مفعول به ، والتقدير عندهم : كلمته جاعلا فاه إلى فى »

ويعترض على مذهب سيبويه هنا بأن الاسم الذى تنقله العرب الى المصدر لابد أن يكون نكرة ، ولابد أن يكون له مصدر من لفظة ، كالدهن والعطاء ، « وفاه إلى فى » ليس كذلك

كما يعترض على مذهب الأخفش : بأنه لا يعهد حـذف الجر ملتزما ، وبأن مبدأ غاية المتكلم فمه ، لا فم المكلم ، ولو كان معنى « من » مقصودا ، لقيل : « من فيه إلى فيه » إذا اظهرت ، و « فى إلى فيه » إذا قدرت (٦) .

ويعترض المبرد على رأى الأخفش ، بأنه لا يعقل ، لأن الإنسان لا يتكلم من فى غيره ، ويرى أنه كان الوجـــه أن يقال : كلمته فى إلى فيه (٧) .

---

(٦) ينظر الهمع ٤/١٠
(٧) ينظر المقتضب ٣/٢٣٦ والمساعد ٢/١٠

وقد رجح ابن مالك مذهب سيبويه فى هذه المسألة وجعله الأولى فقال : « وجعل فاه من كلمته فاه إلى فى ، حالا أولى من أن يكون أصله : جاعلا فاه إلى فى ، ومن فيـــه إلى فى » (٨) أ هـ

ونشير إلى أن الجمهور يرى أنه لا يقاس على هـــذا التركيب ، فلا يقال « كلمته وجهه إلى وجهى ولا ماشيته قدمه إلى قدمى ، لان فيه إيقاع جامد موقع مشتق ، ومعرفة موقع نكرة ، ومركب مفرد ، ويقتصر فى ذلك على المسموع .

ويجيز هشام القياس عليه ، فهو يجيز : ماشيته قدمه إلى قدمى ، وكافحته وجهه إلى وجهى ، وصارعته جبهتـــه على جبهتى ، وجاورته بيته إلى بيتى وهكذا (٩) .

(٨) المساعد على تسهيل الفوائد ٢/١٠
(٩) المساعد ٢/١٠ والهمع ٤/١١ تحقيق د/عبد العال ســـالم مكرم وشفاء العليل ٢/٥٢٣ والارتشاف ٢/٣٣٦

المسألة الثانية والعشرون :

الخلاف فيما تزاد فيه « من »

يختلفان فيما تزاد فيه « من » الجارة من الكلام

فسيبويه يرى أنها لا تزاد إلا فى كلام منفى أو منهى نحو : لا تضرب من رجل ، وما كان من رجل (١)

أما الأخفش فيجيز زيادتها فى الإثبات ، واستدل على ذلك بقوله تعالى : « يغفر لكم من ذنوبكم » (٢) المعنى يغفر لكم ذنوبكم ، كما استدل بما حكى من قولهم : قد كان من مطر ، والأصل كما يرى قد كان مطر

وعلى ذلك يذكر الأخفش أن التقدير فى قوله تعالى : « وينزل من السماء من جبال فيها من برد » (٣) وينزل من السماء جبالا فيها بردا ،

ويوافق الأخفش فى ذلك الكسائى والفارسى وابن مالك (٤)

---

(١) ينظر الكتاب ٢/٣١٥ - ٣١٦ ، ٤/٢٢٥ تحقيق الأستاذ هارون
(٢) الأحقاف / ٣١
(٣) النور / ٤٣
(٤) ينظر اعراب القرآن المنسوب الى الزجاج ٢/٤١٦ - ٤١٩ وابن يعيش ٨/١٠ وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/٧٩٨ - ٧٩٩ وشرح الكافية للرضى ٢/٥٨ ومغنى اللبيب ص ٤٢٨ تحقيق د/مازن المبارك

ويخرج جمهور النحاة الآية الأولى وهى قوله تعــالى : « ويغفر لكم من ذنوبكم » على أن الفعل « يغفر » ضمن معنى « يخلص » ، لأنه إذا غفر الذنب فقد خلص صاحبه منه ، فعدى الفعل يغفر بـ « من » كما يعدى الفعل « يخلص »

وأما ما استدل به من قولهم : « قد كان من مطر » فخرجوه على أنه على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ، والتقدير قد كان شيء من مطر (٥) ·

ويذكر بعض النحاة أن سيبويه يشترط لزيادة « من » فى النفى أو النهى ثلاثة شروط :

أحدها : أن تدخل على نكرة

الثانى : أن تكون النكرة يراد بها استغراق الجنس

الثالث : أن تكون بعد غير الواجب

ويذكر بعضهم الآخر أنه اشترط هذه الشروط الثلاثة فى غير التمييز ، وأما التمييز فتزاد فيه من غير شرط كما فى قولهم : لله درك من رجل ، والأصل : لله درك رجلا ، ثم زيدت « من » على جهة التوكيد ·

---

(٥) ينظر البسيط لابن ابى الربيع ٢/٨٤٩ - ٨٤٣ واعراب القرآن المنسوب للزجاج ٢/٤١٦

وقد علق ابن أبى الربيع على ذلك بقوله : وهذا يظهر من كلام سيبويه فى مواضع من الكتاب (٦) .

وما قاله سيبويه فى هذه المسألة هو قوله فى باب ما حمل على موضع العامل فى الاسم : « وذلك قولك : ما أتانى من أحد إلا زيد ، وما رأيت من أحد إلا زيدا ، وانما منعك أن تحمل الكلام على من أنه خلف أن تقول : ما أتانى إلا من زيد ، فلما كان كذلك حمله على الموضع ، فجعله بدلا منه ، كأنه قال: ما أتانى أحد إلا فلان ، لأن معنى ما أتانى أحد وما أتانى من أحد واحد ، ولكن « من » دخلت هنا توكيدا ، كما تدخل الباء فى قولك كفى بالشيب والإسلام ، وفى ما أنت بفاعل ، ولست بفاعل » (٧) أ هـ

وقوله : « وقد تدخل فى موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيما ، ولكنها توكيد بمنزلة « ما » إلا أنها تجر ، لأنها حرف إضافة ، وذلك قولك : ما أتانى من رجل ، وما رأيت من أحد ، ولو أخرجت من كان الكلام حسنا ، ولكن أكد بمن ، لأن هذا موضع تبعيض » (٨) أ هـ

وقوله فى باب الفاعل الذى يتعداه فعله إلى مفعولين : « وليست عن وعلى ههنا بمنزلة الباء فى قوله « كفى بالله

---

(٦) البسيط لابن أبى الربيع ٢/٨٤١ - ٨٤٢
(٧) الكتاب ٢/٣١٥ - ٣١٦ تحقيق الأستاذ هارون
(٨) الكتاب لسيبويه ٤/٢٢٥

شهيدا » (٩) ، وليس بزيد ، لأن عن وعلى لا يفعل بها ذاك ولا بمن فى الواجب » (١٠) أ هـ إ

والذى يظهر من كلام سيبويه فى هذه النصوص التى ذكرناها له ، أنه لم يصرح فى زيادة « من » إلا بشرط واحد وهو أنها لا تزاد فى كلام واجب .

ولعل هؤلاء النحاة الذين ذكروا هذه الشروط لزيادة «من» عند سيبويه أخذوها مما مثل به لزيادة من ، ولذلك كان ابن أبى الربيع دقيقا فى تعبيره حين علق على كلام من ذكر هذه الشروط ، بقوله : وهذا يظهر من كلام سيبويه فى مواضع من الكتاب (١١) .

ومما يجدر ذكره هنا أن الزجاج فى كتابه إعراب القرآن المنسوب إليه أيد رأى سيبويه بقوله : « إن من » لا تزاد فى الواجب عندنا ، وقال الأخفش تجوز زيادتها فى الواجب ، كما جازت زيادتها فى النفى (١٢) .. الخ .

وعلى الرغم من ذلك لم يدفع رأى الأخفش أو يرده ، بل قال عنه :

---

(٩) الآية ٧٩ ، ١٦٦ من سورة النساء ، والآية ٤٨ من سورة الفتح
(١٠) الكتاب ٣٨/١ تحقيق الأستاذ هارون .
(١١) ينظر البسيط لابن أبى الربيع ٨٤٢/٢ تحقيق د/عياد الثبيتى
(١٢) اعراب القرآن المنسوب الى الزجاج ٤١٦/٢

« وإذا ثبت رأى ثقة بما لا يدفعه قياس لزم قبـــوله واستعماله ، ولم يجب دفعه » (١٣) أ هـ

وأميل إلى ما ذهب إليه الزجاج فى هذه المسألة ، فعلى الرغم من تأييدى مذهب سيبويه هنا حيث إنه طالما أن هناك وجها يخرج الكلام عليه (أعنى مما استشهد به الأخفش) فلا داعى للقول بالزيادة فى الإيجاب ، على الرغم من ذلك لا يجب دفع كلام الأخفش لأنه ثقة ، وليس هناك قياس يدفعه ، كما ذكر الزجاج ، ولأن هناك شواهد على ذلك ذكرها النحـــاة كقول الشاعر (١٤) :

وكنت أرى كالموت من بين ساعة
فكيف ببين كان موعده الحشر

وكقول الآخر (١٥) :

يظل به الحرباء يمثل قائما
ويكثر فيه من حنين الأباعر

أراد) ويكثر فيه حنين الأباعر ، فزاد من مع الفاعـــل دون نفى ولا ما يشبهه (١٦)

---

(١٣) اعراب القرآن المنسوب الى الزجاج ٢/٤١٩

(١٤) البيت من الطويل وهو لسلمة بن يزيد بن مجمع الجعفى وينظر فى شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/٧٩٨ والأمالى لأبى على القالى ٢/٧٣ برواية : « فهذا البين قد علمنا ايابه » فى الشطر الأول ولا شاهد فى البيت على هذه الرواية .

(١٥) لم يعلم القائل والبيت من الطويل وهو فى شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/٧٩٩ والعينى ٢/٢٧٥

(١٦) ينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/٧٩٨ ـ ٧٩٩ تحقيق د/عبد المنعم هريدى

المسـألة الثالثة والعشرون :

« الخلاف فى وقوع الكاف اسما مرادفة لمثل »

يختلفان - الأخفش وسيبويه - فى وقوع الكاف اسما مرادفة لمثل جارة ٠ فسيبويه يمنع وقوعها كذلك إلا فى ضرورة الشعر وهو مذهب المحققين أيضا ٠

أما الأخفش فيرى أنها تقع كذلك - أى اسما جارة مرادفة لمثل - فى الاختيار (١) ٠

يقول سيبويه مبينا رأيه فى ذلك وهو يتحدث فى باب ما ينتصب من الأماكن والوقت ، وذلك لأنها ظروف تقع فيها الأشياء ، وتكون فيها » (٢)

« ومثل ذلك : أنت كعبد الله ، كأنه يقـول : أنت كعبد الله ، أى أنت فى حال كعبد الله ، فأجرى مجـرى بعبد الله ٠ إلا أن ناسا من العرب إذا اضطروا فى الشـعر جعلوها بمنزلة « مثل » ، قال الراجز وهو حميد الأرقط :

---

(١) ينظر مغنى اللبيب لابن هشام ص ٢٣٨ - ٢٣٩ تحقيق د/مازن المبارك والجنى الدانى ص ٧٨ - ٧٩ والارتشاف ٤٣٥/٢ والهمـع ١٩٧/٤ - ١٩٩

(٢) الكتاب ٤٠٣/١ تحقيق الأستاذ هارون

فصيروا مثل كعصف مأكول (٣)

وقال : خطام المجاشعي

وصاليات ككما يؤثفين (٤)

ويدلك على أن سواءك وكزيد بمنزلة الظـــروف ، أنك تقول : مررت بمن سواءك ، وعلى من سواءك ، والذى كزيد ، فحسن هذا كحسن من فيها والذى فيها ، ولا تحسن الأسماء ههنا ، ولا تكثر فى الكلام . أو قلت : مررت بمن فاضل ، أو الذى صالح ، كان قبيحا . فهكذ مجرى كزيد وسواءك»(٥)أهـ

وقد نص كثير من النحاة على مذهب الأخفش فى هذه المسألة كأبى حيان وابن هشام والمرادى والسيوطى .

يقول أبو حيان : « الكاف حرف جر لا خلاف فاعلمه فى ذلك إلا ما ذهب إليه صاحب المشرق ، أنها تكون اسما أبدا ، لأنها بمعنى « مثل » وسيأتى خلاف الأخفش فى كونها تخرج من الحرفية إلى الاسمية فى الكلام لا فى الضرورة »(٦) أ هـ

---

(٣) ينظر الرجز فى المغنى ص ٢٣٨ والارتشاف ٢/٤٣٩ والخزانة ٤/٢٧٠ والعينى ٢/٤٠٢ وهو أيضا فى ملحقات ديوان رؤبة ص ١٨١ وينظر معانى القرآن للأخفش ٢/٣٠٣

(٤) ينظر الرجز أيضا فى الارتشاف ٢/٤٤٠ والخصائص ٢/٣٦٨ ومجالس ثعلب ٣٩ والجنى الدانى ص ٨٠ والمغنى ص ٢٣٩ ومعـــانى القرآن للأخفش ٢/٣٠٣

(٥) الكتاتب ١/٤٠٨ ـ ٤٠٩

(٦) الارتشاف ٢/٤٣٥

ويقول ابن هشام فى المغنى « وأما الكاف الاســـمية الجارة : فمرادفة لمثل ، ولا تقع كذلك عند سيبويه والمحققين إلا فى الضرورة كقوله (٧) :

يضحكن عن كالبرد المنهم

وقال كثير منهم الأخفش والفارسى : يجوز فى الاختيار، فجوزوا فى نحو « زيد كالأسد » أن تكون الكاف فى موضع رفع ، والأسد مخفوضا بالاضافة » (٨) أ هـ

ويقول المرادى : ومذهب سيبويه أن كاف التشـــبيه لا تكون اسما إلا فى ضرورة الشعر كقوله (٩) :

يضحكن عن كالبرد المنهم

أى : عن مثل البرد ، فالكاف هنا اســم بمعنى مثل : لدخول حرف الجر عليه ٠

ومذهب الأخفش والفارسى وكثير من النحويين أنه يجوز أن تكون حرفا واسما فى الاختيار فإذا قلت : زيد كالأســد ، احتمل الأمرين (١٠) » أ هـ

---

(٧) رجز للعجـــاج وهو فى ديوانه ٢/٣٢٨ والمغنى ص ٢٣٩ والجنى الدانى ص ٧٩ والخزانة ٤/٤٦٢ ، والمنهم : الذائب ٠
(٨) مغنى اللبيب لابن هشام ص ٢٣٨ ـ ٢٣٩ تحقيق د/مازن المبارك
(٩) ســبق تخريجه ٠
(١٠) الجنى الدانى للمرادى ص ٧٨ ـ ٧٩ تحقيق د/فخر الدين قباوة وينظر همع الهوامع للسيوطى ٤/١٩٧ ـ ١٩٩

وقد رد ابن هشام رأى الأخفش هنا فقال معلقا عليه : « ولو كان كما زعموا ليسمع فى الكلام مثل « مررت بكالأسد » (١١) أ هـ

كما رده ابن أبى الربيع ، وعلل ذلك بوضعها على حرف واحد ، وهذا يقتضى ألا تكون اسما .

يقول : « واما كاف التشبيه ، فلا تكون إلا خافضة ، وتكون اسما وغير اسم ، وتكون زائدة وغير زائدة ، ثم ان النحويين اختلفوا فى استعمالها اسما ، فذهب سيبويه الى أنها لا تكون اسماً الا فى الشعر ، ونقل عن أبى الحسن أنها تكون اسما فى الكلام ، والذى يظهر أنها لا تكون اسما إلا فى الضرورة ، لأن وضعها على حرف واحد يقتضى الا تكون اسما ، لأن الاسم الظاهر لا يوجد على حرف واحد وإن كان مبنيا ، وإنما يوجد من الأسماء على حرف واحد المضمر المتصل ، وليست الكاف التى للتشبيه بمضمر ، فإذا اقتضى وضعها على حرف واحد أن تكون حرفا ، فمتى وجدت اسما فذلك خروج عن قياسها ، واستعمال لها فى غير موضعها ، فيجب ألا يستعمل ذلك إلا حيث سمع ، ولم يسمع إلا فى الضرورة فلا يتعدى » (١٢) أ هـ

وعلى الرغم من نسبة القول باسمية الكاف إلى الأخفش

---

(١١) المغنى لابن هشام ص ٢٣٩
(١٢) البسيط لابن أبى الربيع ٢/٨٥٠ ـ ٨٥١

إلا أنه قد بين فى معاني القرآن له أنها فى الأبيات السابقة التى ذكرت زائدة ، ومعنى ذلك فهو يرى أنها حرف وليست اسـمـا ٠

يقول : فالكاف تزاد فى الكلام ٠٠ ومثلها فى القرآن « ليس كمثله شيء » (١٣) والمعنى ليس مثله شيء ، لأنه ليس لله مثل ، وقال الشاعر (١٤) :

فصيروا كعصف مأكول

والمعنى : صيروا مثل عصف ، والكاف زائدة ، وقـال الآخـر (١٥) :

وصاليات ككما يؤثفين
إحدى الكافين زائدة » (١٦) أ هـ

وما ذكره الأخفش هنا لا ينفى كون هذه المسألة منمسائل الخلاف الذى نحن بصددها ، لأن هذه المسائل ـ إن لم تكن كلها فجلها ـ ليست موجودة فى معانى القرآن كما بينت قبل ذلك ، ولعل الاخفش قال بالرايين كما بين المرادى فيما سبق حين قال : ومذهب الأخفش والفارسى وكثير من النحويين أنه يجوز أن تكون حرفا واسما فى الاختيار » (١٧) أ هـ

وفى رأيى أن هذا هو الصحيح ٠

---

(١٣) الشـورى / ١١
(١٤) سبق تخريجه فى ص ١٥٢
(١٥) سبق تخريجه فى ص ١٥٢
(١٦) معانى القرآن للأخفش ٢/٣٠٣ تحقيق د/فائز فارس
(١٧) الجنى الدانى ص ٧٩ تحقيق د/فخر الدين قباوة

المســـألة الرابعة والعشرون :

الخلاف فى حذف الجار والمجرور إذا كان المجرور ضميرا متصلا

يختلف سيبويه والأخفش فى طريقة حذف الجـــــار والمجرور ، إذا كان هذا الجار داخلا على ضمير متصل به ، كما فى قوله تعالى : « واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس شيئا » (١) وقوله تعالى : « فسبحان الله حينا تمســـــون وحينا تصبحون » (٢) على قراءة الأعمش ، بمعنى هل حذف حرف الجر مع الضمير دفعة واحدة ، لأن الأصل كما يقـول النحاة « لا تجزى فيه » وحينا تمسون فيه وتصبحون فيه

أو أن الحذف تم تدريجيا بمعنى أن حرف الجر حذف أولا فصار تجزيه ، ثم حذف الضمير فصار تجزى كمـــا فى الآية الأولى ؟

فسيبويه يرى أن الحذف تم دفعة واحدة ، ويرى الأخفش أنه تم تدريجيا .

---

(١) البقرة ٢/٤٨

(٢) القراءة المشهورة « فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون» والآية من سورة الروم / ١٧ ، وفى المختسب لابن جنى ان قراءة « جينا » هى قراءة عكرمة . ينظر المحتسب ٢/١٦٣

يقول سيبويه وهو يتحدث عن المصدر المعرف الواقع بعد « أما » من حيث إعرابه · « وأما بنو تميم فيرفعون لما ذكرت لك ، فيقولون : أما العلم فعالم ، كأنه قال : فأنا أو فهـــو عالم به · وكان إضمار هذا أحسن عندهم من أن يدخلوا فيه ما لا يجوز ، كما قال سبحانه : « يوماً لا تجزى نفس » ، أضمر فيه » أ هـ

وقد نص كثير من النحاة على مذهب الأخفش فى هـذه المسألة ، غير أن بعضهم يذكر أنه يوافق سيبويه فيهـــا وبعضهم الآخر يذكر أنه يخالفه ·

فمن ذكرها على أنهما يختلفان فيها ابن جنى وابن هشام والزركشى ٣) وغيرهم ·

يقول ابن جنى فى الخصائص : « ومن ذلك مذهب أبى الحسن فى قوله تعالى : « واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس شيئا » (٤) ، لأنه ذهب إلى أنه حذف حرف الجر فصار تجزيه ، ثم حذف الضمير فصار تجزى ، فهذه ملاطفة من الصنعة · ومذهب سيبويه أنه حذف « فيه » دفعـــــــة واحدة » (٥) أ هـ

---

(٣) ينظر الخصائص ٢/٤٧٣ والمحتسب ٢/١٦٣ -١٦٤ والمغنى ص ٦٥٣ - ٦٥٤ تحقيق د/مازن المبارك والبرهان فى علوم القـــرآن للزركشى ٣/١٦٠

(٤) البقرة / ٤٨

(٥) الخصائص لابن جنى ٢/٤٧٣

ويقول فى المحتسب مؤيدا رأى الأخفش أيضا « ومن ذلك قراءة عكرمة « حينا تمسون » (٦) ، قال ابو الفتح : أراد حينا تمسون فيه ، فحذف (فيه) تخفيفا . هذا مذهب صاحب الكتاب فى نحوه ، وهو قوله سبحانه : « واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس شيئا » (٧) . أى لا تجزى فيه ، ثم حذف فيه معتبطا لحرف الجر والضمير لدلالة الفعل عليهما .

وقال أبو الحسن : حذف (فى) فبقى (تجزيه) ، لأنه أوصل إليه الفعل ، ثم حذف الضمير من بعد ، ففيه حذفان متتاليان شيئا على شىء ، وهذا أرفق والنفس به أبسأ دن أن يعتبط الحرفان معا فى وقت واحد » (٨) أ هـ

ويؤيد أبو حيان رأى الأخفش من خلال اختيار أبى على الفارسى له .

كما أيده أيضا السيوطى فى الأشباه والنظائر (٩)

يقول أبو حيان فى تفسيره لقوله تعالى : « واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس شيئا »(١٠) وقرأ ابن السماك العدوى لا تجزى ، من أجزأ أى : أغنى ، وقيل جزا

---

(٦) الروم / ١٧
(٧) البقرة / ٤٨
(٨) المحتسب لابن جنى ٢/١٦٣ _ ١٦٤ تحقيق على النجدى ناصف وآخر . ومعنى ابسأ : آنس
(٩) ينظر الأشباه والنظائر ١/١٣٩
(١٠) البقرة / ٤٨

وأجزأ بمعنى واحد ، وهذه الجملة صفة لليوم والرابط محذوف فيجوز أن يكون التقدير لا تجزى فيه ، فحذف حرف الجـــر فاتصل الضمير بالفعل ، ثم حذف الضمير فيكون الحـذف بتدريج أو عداه الى الضمير أولا اتســـاعا . وهذا اختيار أبى على ، وإياه نختار » (١١) أ هـ

ثم يذكر أبو حيان بعد ذلك أن بعضهم وهو المهدوى يقول إن الوجهين جائزان عند سيبويه والأخفش والزجاج ، ثم يبين أن الكسائى يرى أن المحذوف هو الهاء ليس إلا

يقول : « قال المهدوى : والوجهان يعنى تقديره لا تجزى فيه ولا تجزيه جائزان عند سيبويه والأخفش والزجاج ، وقال الكسائى : لا يكون المحذوف إلا الهاء ، قال : لا يجـــوز أن تقول : هذا رجل قصدت ، ولا رأيت رجلا أرغب ، وانت تريد قصدت إليه وأرغب فيه » (١٢) أ هـ

وقد فسر ابن الشـــجرى رأى الكســـائى بمـــا يتفق مع رأى الأخفش ، حيث علق على قول الكسائى : لا يجـــوز أن يكون المحذوف إلا الهاء » بقوله : « أى أن الجار حـــذف أولا ، ثم حذف الضمير » (١٣) .

---

(١١) البحر المحيط لابى حيان ١/١٨٩ ط بيروت
(١٢) البحر المحيط ١/١٨٩ ـ ١٩٠
(١٣) ينظر الأمالى الشجرية ١/٢٢٦ وما لم ينشر من الامالى الشجرية ص ١٠٦ ـ ١٠٧ تحقيق د/حاتم الضامن ط بيروت وينظر مغنى اللبيب لابن هشام ص ٦٥٤ .

لكن ابن الشجرى يعود فيذكر كما ذكر المهدوى فيما نقله عنه أبو حيان أن أكثر النحويين ومنهم سيبويه والأخفش يجيز الأمرين ، وفى النهاية يؤيد ابن الشجرى رأى الكسائى بأنه هو الأقيس (١٤) .

وما ذكره المهدوى وابن الشجرى من اتفـاق سـيبويه والأخفش هو نفسه ما ذكره الرضى فى شرح الكافية له (١٥)

وقد رفض ابن هشام ما نقله ابن الشجرى من اتفـــاق سيبويه والأخفش فقال : « وهو مخالف لما نقل غيره » (١٦)أهـ

ولعل ابن الشجرى بنى رأيه هنا على ما ذكره الأخفش فى كتابه معانى القران حيث إن ما جاء فيه يبين موافقته لســـــيبويه .

يقول الأخفش (١٧) : « قال : « واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس شيئا » فنون اليوم ، لأنه جعل « فيه » مضمرا ، وجعله من صفة اليوم ، كأنه قال : يوما لا تجزى نفس عن نفس فيه شيئا ، وإنما جاز إضمار « فيه » كما جاز اضافته الى الفعل ، تقول : هذا يوم يفعل زيد ، وليس من الأسماء

---

(١٤) ينظر مغنى اللبيب ص ٦٥٤ تحقيق د/مازن المبارك .
(١٥) ينظر شرح الكافية للرضى ٤٣/٢
(١٦) مغنى اللبيب ص ٦٥٤
(١٧) معانى القرآن للأخفش ٨٨/١ تحقيق د/فائز فارس .

شيء يضاف إلى الفعل غير أسماء الزمان ، ولذلك جاز إضمار فيه .

وقال قوم : إنما أضمر الهاء ، أراد « لا تجزيه » وجعل هذه الهاء اسما لليوم مفعولا ، كما تقول : رأيت رجلا يحب زيد ، تريد « يحبه زيد » أ هـ

ولعل ذلك أيضا هو الذى جعل الرضى فى شرح الكافية يذكر أن الأخفش وسيبويه متفقان فى هذه المسألة ، أى فى أن الحذف تم دفعة واحدة (١٨) .

وقد سبق أن بينت أن كتاب معانى القرآن للأخفش لا يمثل آراءه التى اختلف فيها مع سيبويه ، وبناء عليه فإن ما ذكره النحاة غير الكسائى والمهدوى وابن الشجرى والرضى من أن المسألة فيها خلاف بين سيبويه والأخفش هو الأرجح .

---

(١٨) ينظر شرح الكافية للرضى ٤٣/٢

المســـألة الخامسة والعشرون :

الخلاف فى القياس على ما سمع من جر « رب » المضاف إلى ضمير مجرورها المعطوف بالواو خاصة

يختلف سيبويه والأخفش فى جواز القياس على ما سمع من جر « رب » للمضاف إلى ضمير مجرورها المعطوف بالواو خاصة نحو : رب رجل وأخيه ٠

بمعنى هل يجوز جرها لكل مضاف إلى ضمير مجرورها إذا كان معطوفا بالواو ؟ أو أن ذلك مقصور على ما ســـمع عن العـــرب ؟

فسيبويه يرى أن ذلك يقتصر فيه على المسموع فقط ، ولا يجوز القياس عليه ٠

يقول : « وأما رب رجل وأخيه منطلقين ، ففيها قبح حتى تقول : وأخ له ٠

والمنطلقان عندنا مجروران من قبل أن قوله وأخيه فى موضع نكرة ، لأن المعنى إنما هو وأخ له ٠

فإن قيل : أمضافة إلى معرفة أو نكرة ، فإنك قائل إلى معرفة ، ولكنها أجريت مجرى النكرة ، كما أن مثلك مضـافة إلى معرفة ، وهى توصف بها النكرة ، وتقع مواقعها ، ألا ترى أنك تقول : رب مثلك · ويدلك على أنها نكرة أنه لا يجوز لك أن تقول : رب رجل وزيد ، ولا يجوز لك أن تقول : رب أخيه حتى تكون قد ذكرت قبل ذلك نكرة » (١) أ هـ

أما الأخفش فيجيز القياس على ما سمع ، واختار رأيه ابن مالك وأبو حيان (٢) وقد بين المرادى سبب تجويزهم جر « رب » للمعطوف بالواو ، بأن رب لم تباشره ·

يقول : وقد يعطف على مجرورها مضاف إلى ضميره ، نحو : رب رجل وأخيه ، وإنما اغتفر ذلك فى المعطوف ، لأنها لم تباشره ، قيل : وشرط ذلك أن يكون العطف بالواو »(٣)أهـ

ومما هو واضح من خلال ما مثل به لهذه المسألة أن «رب» دخلت على اسم نكرة ، وقد بين النحاة أنه لا يجوز الفصـــل بينها وبين هذه النكرة إلا فى الشعر خلافا لأبى على بن المبارك الأحمر الذى أجاز الفصل بينهما بالقسم ·

---

(١) الكتاب لسيبويه ٢/٥٤ - ٥٥ تحقيق الأستاذ هارون

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/١٨٤ تحقيق الدكتـــور عبد الرحمن السيد والمساعد لابن عقيل ٢/٢٨٨ - ٢٨٩ والهمع ٤/١٧٩ تحقيق د/عبد العال سالم مكرم والارتشاف ٢/٤٥٦

(٣) الجنى الدانى فى حروف المعانى للمرادى ص ٤٤٩ تحقيـــق د/فخر الدين قبـاوه

يقول أبو حيان مبينا ذلك ومؤيدا رأى الأخفش فى هذه المســــــألة :

« وتجر مضافا إلى ضمير مجرورها معطوفا عليه بالوو ، ويقاس على ذلك وفاقا للأخفش نحو : رب رجل وأخيه يقولان ذلك ، ويقاس على ما سمع من ذلك ، وشذ رب أبيه ورب أخيه، ورب واحد امه ، ولا يجوز الفصل بينها وبين النكرة ، وأجاز أبو على بن المبارك الأحمر الفصل بينهما بالقسم فتقول : رب والله رجل صالح صحبته ٠٠ وجاء فى الشعر الفصل بينهما بالجار والمجرور ولا يقاس عليه » (٤) أ هـ

وقد نص أبو حيان كما رأينا من خلال هذا النص على شذوذ نحو : رب أبيه ورب أخيه وهذا يعنى أن « رب » لا تباشر المضاف إلى الضمير ، ولهذا وجدنا أنهم يخرجون ما حكاه الأصمعى من قوله : رب أخيه ، ورب أبيه ، على أنه على نية الانفصال وأنه من النادر ، أو من الشاذ كما بين أبو حيان فيما ســــبق ٠

يقول المرادى : « وحكى الأصمعى : رب أبيه ورب أخيه ، على نية الانفصال وهو نادر » (٥) ا هـ

ويقول السيوطى : « أما ما حكاه الأصمعى من مباشرة « رب » للمضاف إلى الضمير ، حيث قال لأعرابية : ألفــلان

(٤) ارتشاف الضرب لأبى حيان ٢/٤٥٦ ــ ٤٥٧
(٥) الجنى الدانى للمرادى ص ٤٤٩

أب أو أخ ، فقالت : رب أبيه ، ورب اخيـــه ، تريد : رب أب له ، ورب أخ له تقديرا للانفصال ، لكون أب وأخ من الأسماء التى يجوز الوصف بها ، فلا يقاس عليه اتفاقا » (٦)اهـ

ويجدر هنا أن نبين أنهم على الرغم من جعلهم مباشرة رب لما اضيف إلى ضمير ، شاذا او نادرا ، إلا أنهم أجازوا جرها للضمير واوجبوا فيه أن يكون مفردا مذكرا مفسرا بنكرة منصوبة مطابقة للمعنى الذى يقصده المتكلم بشرط كونها غير مفصولة عنه نحو : ربه رجلا ، وربه رجلان ، وربه رجالا ، وربه امرأة ، وربه امرأتين وربه نساء (٧) ٠

ويذكر أبو حيان أن مفسر الضمير جاء فى الشعر مجرورا كما فى قول الشاعر (٨) :

وربه عطب أنقذت من عطبة

وبين أنه لا يجوز ذلك فى سعة الكلام (٩) ٠

---

(٦) همع الهوامع للسيوطى ٤/١٧٩

(٧) ينظر الهمع ٤/١٧٩

(٨) عجز بيت من البسيط وصدره : واه رأيت وشيكا صدع أعظمه
ويروى : ربه « عطبا » ولا شاهد على هذه الرواية لما ذكـــره أبو حيان والبيت مجهول القائل
وينظر الأشمونى ٢/٢٠٨ والهمع ٤/١٨٠ والارتشاف ٢/٤٦٢ برواية « عطبا » وهو مخالف لما جاء فى كلامه حين نص على أن المفسر جاء فى الشعر مجرورا ، وقد أورد السيوطى فى الهمع رأى أبى حيان وروى البيت بجر « عطب » وهو الصحيح ٠

(٩) ينظر الارتشاف لأبى حيان ٢/٤٦٢

المسـألة السادسة والعشرون :

الخلاف فى عامل الجر فى المضـاف إليه

يختلفان فى عامل الجر فى المضاف إليه

فالأخفش يرى أن المضاف إليه مجرور بالإضـافة المعنـوية ٠

وقد نسب ذلك إليه السيوطى فى الهمع وهو يتحـدث عن العامل فى المضاف إليه فقال : « وقال الأخفش بالإضافة المعنـوية » (١) أ هـ

ويوافق الأخفش فى ذلك السهيلى وأبو حيان فى النكت الحسـان له (٢) ٠

وقد رد الرضى هذا المذهب وأبطله فقال : وقال بعضهم : العامل معنى الإضافة وليس بشىء ، لأنه إن أراد بالاضافة كون الاسم مضافا إليه ، فهذا هو المعنى المقتضى ، والعـامل ما به يتقوم المعنى ، وإن أراد بها النسبة التى بين المضـاف

---

(١) همع الهوامع للسيوطى ٤/٢٦٥ تحقيق د/عبد العال سالم مكرم

(٢) شرح التصريح للازهرى ٢/٢٥ والنكت الحسان ص ١١٧

والمضاف إليه فينبغى أن يكون العامل فى الفاعل والمفعول أيضا النسبة التى بينهما وبين الفعل كما قال خلف : العامل فى الفاعل هو الإسناد لا الفعل » (٣) أ هـ

ويرى سيبويه أن عامل الجر فى المضاف إليه هو المضاف نفسه .

يقول : « واعلم أن المضاف إليه ينجر بثلاثة أشياء : بشئ ليس باسم ولا ظرف ، وبشئ يكون ظرفا ، وباسم لا يكون ظرفا » (٤) أ هـ

ويصحح هذا المذهب - أعنى مذهب سيبويه - باتصال الضمير بالمضاف ، والضمير لا يتصل إلا بعامله .

ويؤيد هذا المذهب أيضا كثير من النحاة كالرضى وابن مالك وابن عقيل والسيوطى والأشمونى والشيخ خالد الأزهرى وغيرهم من النحاة (٥)

ونعرض بعضا من أقوالهم هنا توثيقا لما قلناه .

---

(٣) شرح الكافية للرضى ١/٢٥
(٤) الكتاب ١/٤١٩
(٥) ينظر شرح الكافية للرضى ١/٢٥ وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٢١ والمساعد ٢/٢٣٩ والأشمونى ٢/٢٢٧ بحاشية الصبان وشرح التصريح ٢/٢٥ .

يقول الرضى : « ومن قال إن عامل الجر هو المضاف ، وهو الأولى ، قال إن حرف الجر شريعة منسوخة ، والمضاف مفيد معناه ، ولو كان مقدرا لكان غلام زيد نكرة ، كغلام لزيد ، فمعنى كون الثانى مضافا إليه حاصل له بوساطة الأول ، فهو الجار بنفسه » (٦) أ هـ

ويقول ابن عقيل : « واختلف فى الجار للمضاف إليه ، فقيل : هو مجرور بحرف مقدر وهو اللام ، أو « من » أو « فى »، وقيل : هو مجرور بالمضاف ، وهو الصحيح من هذه الأقوال » (٧) أ هـ

ويقول السيوطى أيضا مؤيدا مذهب سيبويه ومعللا له : والأصح أن الجر فى المضاف إليه بالمضاف ، قاله سيبويه ، وإن كان القياس ألا يعمل من الأسماء إلا ما أشبه الفعل ، والفعل لاحظ له فى عمل الجر ، لكن العرب اختصرت حروف الجر فى مواضع ، وأضافت الأسماء بعضها إلى بعض ، فناب المضاف مناب حرف الجر ، فعمل عمله ، ويدل له اتصال الضمائر به ، ولا تتصل إلا بعاملها (٨) أ هـ

ويقول الشيخ خالد : « ويجر المضاف إليه بالمضاف وفاقا لسيبويه ، وهو الأصح ، لاتصال الضمير به ، والضمير

---

(٦) شرح الكافية للرضى ١/٢٩

(٧) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/٤٣ تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد وينظر المساعد ٢/٣٢٩

(٨) الهمع للسيوطى ٤/٢٦٥ تحقيق د/عبد العال سالم مكرم

لا يتصل إلا بعامله ، لا بمعنى اللام خلافا للزجاج ولا بالاضافة خلافا للسهيلى وأبى حيان فى النكت الحسان (٩) ، ولا بحرف مقدر ، خلافا لابن الباذش » (١٠) أ هـ

وإذا كنا قد رأينا هذا التأييد لمذهب سيبويه من هؤلاء العلماء ، ورأينا أيضا تأييد السهيلى ، وأبى حيان فى النكت الحسان لمذهب الأخفش ، فإن الزمخشرى يؤيد مذهب القائلين بأن العامل هو الحرف المقدر ٠

يقول : لا يكون الاسم مجرورا إلا بالاضـــافة ، وهى المقتضية للجر ، كما ان الفاعلية والمفعولية همـــا المقتضيان للرفع والنصب ، والعامل ها هنا غير المقتضى ، كما كان ثم ، وهو حرف الجر أو معناه فى نحو قولك : مررت بزيد ، وزيد فى الدار ، وغلام زيد ، وخاتم فضة » (١١) أ هـ

ويرد هذا المذهب بأنه يلزم عليه تقدير متعلق للجـــار المقدر ، إذ كل حرف جر غير زائد ولاشبهه لابد له من متعلق، ولا متعلق هنا ، فلا حرف جر مقدر (١٢) ٠

كما يرد بان هذا الحرف المقدر لو ظهر لأخل المعنى ،فكيف

---

(٩) ينظر النكت الحسان لأبى حيان ص ١١٧
(١٠) شرح التصريح للشيخ خالد الازهرى ٢/٢٤ ـ ٢٥ وينظـر اعراب القرآن المنسوب الى الزجاج ٣/٧٩٣ ـ ٧٩٤
(١١) شرح المفصل الموسوم بالتخمير لصـــدر الأفاضل القاســـم الخوارزمى ٢/٥ تحقيق د/عبد الرحمن العثيمين ٠
(١٢) ينظر حاشية الشيخ يس العليمى على شرح التصريح ٢/٢٥

يكون المضاف مجرورا بحرف لو ظهر لأخل المعنى ، وتوضيح ذلك أننا لو قلنا : غلام زيد كان الغلام معرفة ، وإذا قلنا : غلام لزيد كان « غلام» نكرة ، فظهور الحرف يحول الاسم من معرفة إلى نكرة (١٣) .

ويرد أيضا بأن حرف الجر لا يضمر مع بقاء عمله إلا شاذا (١٤) .

وأرى أن أصح هذه المذاهب هو مذهب سيبويه ، لأن العامل على رأيه لفظى ، وهو أقوى من العامل المعنوى كما يرى الأخفش ، ولأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة المبتدأ والخبر ، وقد رفع المبتدأ الخبر وهما اسمان ، وإنما عمل المبتدأ فى الخبر لطلبه إياه ، فكذلك المضاف خفض المضاف إليه ، لأنه يطلبه ، وأصل العمل راجع إلى الطلب (١٥) .

(١٣) ينظر البسيط شرح جمل الزجاجى لابن أبى الربيع ٢/٨٨٦ تحقيق د/عياد الثبيتى

(١٤) ينظر النكت الحسان لأبى حيان ص ١١٧

(١٥) ينظر البسيط شرح الجمل لابن أبى الربيع ٢/٨٨٩

المســـألة السابعة والعشرون :

الخلاف فى إعراب المصدر المعرف الواقع بعد « أما »

يختلف سيبويه والأخفش فى تخريج وجه النصب فى المصدر المعرف الواقع بعد « أما » ، ونقول هنا فى وجه النصب لأن هذا المصدر يجوز فيه الرفع وهو الراجح عند الحجازيين ويجوز فيه النصب فى لغة الحجاز أيضا ٠

أما بنو تميم فيوجبون فيه الرفع نحو : أما العـــلم فعـــالم ٠

وعلى ذلك فالاختلاف الواقع بين سيبويه والأخفش ليس فى وجه النصب ، لأنهما متفقان فيه ، ولكن فى تخريج هذا الوجه ، بمعنى على أى شىء نصب هذا المصدر ٠

فسيبويه يرى أنه منصوب على أنه مفعول له ، ويمنع أن يكون هذا المصدر حينئذ حالا ، لتعذر الحال بالتعريف ، والمصدرية ، لأن المصدر التوكيدى لا يكون معرفا ٠

ويرى الأخفش أنه منصوب على أنه مفعول مطلق ٠

وما قاله الأخفش فى المصدر المعرف هنا يقول به أيضـا فى المصدر النكرة (١) .

يقول ابن مالك مبينا رأى سيبويه والأخفش « وهو فى النصب - أى المعرف المذكور - مفعول له عند سيبويه ، وهو والمنكر مفعول مطلق عند الأخفش (٢) » أ هـ

ويقول سيبويه موضحا رأيه : « وتقول : اما العلم فعالم بالعلم ، وأما العلم فعالم بالعلم . فالنصب على انك لم تجعل العلم الثانى العلم الأول الذى لفظت به قبله ، كأنك قلت : أما العلم فعالم بالأشياء ، وأما الرفع فعلى أنه جعـل العلم الآخر هو العلم الأول ، فصار كقولك : أما العلم فانا عالم به ، وأما العلم فما أعلمنى به ».

وقد ينصب أهل الحجاز فى هذا الباب بالألف واللام ، لأنهم قد يتوهمون فى هذا الباب غير الحال ، وبنو تميم كأنهم لا يتوهمون غيره ، فمن ثم لم ينصبوا فى الألف واللام ،وتركوا القبح . فكأن الذى توهم أهـــل الحجـــــاز الباب الذى ينتصب ، لأنه موقوع له نحو قولك فعلته مخافة ذلك وذلك قولهم : أما النبل فنبيل ، وأما العقل فهو الرجل الكامل ،

---

(١) ينظر الكتاب ١/٣٨٥ تحقيق الأستاذ هارون والمساعد لابن عقيل ٢/١٦ وشفاء العليل ٢/٥٢٥ والهمع ٤/١٧

(٢) المساعد على تسهيل الفوائد ٢/١٦ وينظر شفاء العليل ٢/٥٢٥ والارتشـــاف ٢/٣٤٤

كأنه قال : هو الرجل الكامل العقل والرأى ، أى للعقـــــل والرأى ، وكأنه أجاب من قال : له » (٣) ا هـ

وإذا كان الأخفش - كما رأينا - يختلف مع ســـيبويه فى المصدر المعرف ، فهو يختلف معه هو وجمهور البصريين فى المصدر الواقع مع الحال ، حيث يرون أن هذا المصـــدر فى موضع الحال مؤولة بالمشتق نحو قولهم : قتلته صبرا ، وأتيته ركضا وكلمته مشافهة ، أى ساعيا وراكضا وهكذا ٠

اما الأخفش فيرى أنها مفاعيل مطلقة لفعل مقدر من لفظها وذلك الفعل هو الحال ، والتقدير عنده : أتيت أركض ركضا. ويوافق الأخفش فى ذلك المبرد (٤) ٠

ونشير هنا إلى ان رأى الأخفش فى المصدر المعرف الواقع بعد « أما » والذى يرى فيه أنه منصوب على أنه مفعـــــول مطلق أيضا يرده أن المصدر التوكيدى لا يكون معرفة (٥) ٠

ولهذا السبب ارى أن ما ذهب إليه سيبويه وما خرج به وجه النصب فى هذه المسألة هو الأرجح ٠

بقى أن نبين أن الكوفيين يجعلون المصدر الواقع بعـد

---

(٣) الكتاب لسيبويه ١/٣٨٥ - ٣٨٦ تحقيق الأستاذ هارون
(٤) ينظر الهمع ٤/١٤ - ١٥
(٥) ينظر المساعد لابن عقيل ٢/١٦

« أما » مفعولا به ، سواء كان منكرا او معرفا وهو عندهم مفعول به بفعل لا يظهر ، أي مضمر فالتقدير عندهم في قولهم : « أما العبيد فلا عبيد لك » مهما تذكر العبيد • وقد اختار ابن مالك هذا المذهب ، وقال به السيرافي (٦) • ويذكر ابن عقيل أن هذا المذهب مردود ، لعدم اطراد ذلك في الأسـمـاء التي ليست بمصادر كعلم ، ولا صفات كعالم (٧) •

---

(١٦) ينظر الارتشاف ٢/٣٤٤

(٧) المساعد لابن عقيل ٢/١٦ - ١٧

المســـألة الثامنة والعشرون :

الخـــلاف فى « ما » المصدرية

يختلفان فى ما المصدرية من حيث اسميتها أو حرفيتها

فسيبويه يرى أنها حرف ، وهو رأى الجمهور أيضا ، وعلى ذلك فالتقدير عنده فى قولهم : أعجبنى ما قمت : أى قيامك .

يقول : وسألته عن قوله : ما تدوم أى أدوم لك ، فقال : ليس فى هذا جزاء ، من قبل ان الفعل صلة لما ، نصار بمنزلة الذى ، وهو بصلته كالمصدر ، ويقع لى الحين كأنه قال : أدوم لك دوامك على ، فما ودمت بمنزلة الدوام (١) » أ هـ

ويرى الأخفش ان « ما » المصدرية اسم لا حرف ، ويوافقه فى ذلك ابن السراج والرمانى والمبرد (٢) .

ويؤيد ابن مالك وشراح التسهيل رأى سيبويه هنا .

---

(١) الكتاب لسيبويه ٣/١٠٢

(٢) ينظر شرح الكافية للرضى ٢/٥٤ وشرح ابن عقيل ٢/١٤٩ تحقيق الشيخ محمد محيى الدين

يقول ابن مالك وهو يتحدث عن الموصولات الحرفية : « ومنها « ما » ، وتوصل بفعل متصرف غير أمر ، وتختص بنيابتها عن ظرف زمان ، موصولة فى الغالب بفعل ماضى اللفظ مثبت أو منفى بلم ، وليست اسماً فتفتقر الى ضمير ، خلافا لأبى الحسن وابن السراج » (٣) أ هـ

ويعلق ابن عقيل على كلام ابن مالك فيقول : وليست - أى ما المصدرية (اسما فتفتقر الى ضمير) - وهذا مذهب سيبويه والجمهور ، فإذا قلت : أعجبنى ما قمت ، فيقدرونه : قيامك ، وخلافاً لأبى الحسن وابن السراج فى انها اسم وبه قال جماعة من الكوفيين ايضا ، فإذا قلت : أعجبنى ما قمت ، فالتقدير : القيام الذى قمته ، وحذف الضمير الذى فى الصلة ، ورد هذا بقوله (٤) :

بما لستما اهل الخيانة والغدر

إذ لا يمكن هذا التقدير فيه » (٥) أ هـ

ونسب ابن هشام إلى ابن خروف القول بأن « ما »

---

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٢٣ وينظر الجنى الدانى ص ٣٣١ - ٣٣٢ والارتشاف لأبى حيان ١/٥١٩

(٤) لم يعرف قائله وهو من الطويل وصدره :

أليس أميرى فى الأمور بانتما

وينظر فى المساعد لابن عقيل ١/١٧٣ وشفاء العليل ١/٢٤٦ والمغنى ص ٤٠٣ والجنى الدانى ص ٣٣٢

(٥) المساعد لابن عقيل ١/١٧٣ وينظر الجنى الدانى ص ٣٣٢

المصدرية حرف باتفاق وأنه رد على من نقل فيها خلافا ·

وقد رفض ابن هشام هذا الرأى وصوب رأى ناقـــل الخلاف ، حيث صرح الأخفش وابن السراج باسميتها ، ثم شرح ابن هشام رأى الأخفش ورجحه وبين ما اعترض به عليه ، وفند هذه الاعتراضات ·

يقول : « وزعم ابن خروف أن « ما » المصدرية حرف باتفاق ، ورد على من نقل فيها خلافا ، والصواب مع ناقل الخلاف ، فقد صرح الأخفش وأبو بكر باسميتها ، ويرجحه أن فيه تخلصا من دعوى اشتراك لا داعى إليه ، فإن « ما » الموصولة الاسمية ثابتة باتفاق ، وهى موضوعة لما لا يعقل ، والأحداث من جملة ما لا يعقل ، فإذا قيل : أعجبنى ما قمت : قلنا : التقدير : أعجبنى الذى قمته ، وهو يعطى معنى قولهم : أعجبنى قيامك · ويرد ذلك أن نحو : جلست ما جلس زيد ، تريد به المكان ممتنع ، مع أنه مما لا يعقل ، وأنه يستلزم أن يسمع كثيرا : أعجبنى ما قمته ، لأنه عندهما الأصل ، وذلك غير مسموع ، قيل : ولا ممكن ، لأن قام غير متعد ، وهـــذا خطأ بين ، لأن الهاء المقدرة منعول مطلق ، لا مفعول به ، وقال ابن الشجرى : أفسد النحويون تقدير الأخفش بقــــوله تعـــالى : « ولهم عذاب أليم بما كانوا يكذبون » (٦) فقالوا : إن كان الضمير المحذوف للنبى عليه السلام أو للقرآن صح

---

(٦) البقــــرة / ١٠

المعنى وخلت الصلة من عائد ، أو للتكذيب فسد المعنى ، لأنهم إذا كذبوا التكذيب بالقرآن أو النبى كانوا مؤمنين ، أ هـ

وهذا سهو منه ومنهم ، لأن كذبوا ليس واقعـــا على التكذيب ، بل مؤكد به ، لأنه مفعول مطلق لا مفعول به ، والمفعول به محذوف أيضا ، أى بما كانوا يكذبون النبى أو القرآن تكذيبا ، ونظيره « وكذبوا (٧) بآياتنا كذابا »(٨) أهـ

وقد بين الزركشى فى البرهان أن « ما » على الرأيين ــ أعنى ــ مذهب سيبويه أو مذهب الأخفش ــ لايعود عليهـــا من صلتها شئ ، وهو رأى أبى البقاء أيضا (٩)

يقول الزركشى وهو يتحدث عن «ما» المصدرية : وصاحب الكتاب يجعلها حرفا ، والأخفش يجعلها اسما ، وعلى كلا القـولين لا يعود عليها من صلتها شئ » (١٠) أ هـ

وأرى أنه على القول باسمية « ما » كما يرى الأخفش لابد من عود ضمير عليها ، لأنها تفتقر إلى هذا الضمير كما صرح النحاة بذلك فيما سبق ، أما قول الزركشى إنه لا يعود عليها من صلتها شئ ففيه نظر .

---

(٧) النبـــا / ٢٨

(٨) مغنى اللبيب لابن هشام ص ٤٠٢ تحقيق د/مازن المبارك .

(٩) مغنى اللبيب لابن هشام ص ٤٠٢ ــ ٤٠٣

(١٠) البرهان فى علوم القرآن ٤٠٨/٤ تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم وينظر شرح الكافية للرضى ٥٤/٢ والنكت الحسان لأبى حيان ص ٢٩٧

المســـألة التاسعة والعشرون :

الخــلاف فى صوغ التعجب والتفضيل من غير الثلاثى

المعروف أن صيغتى التعجب والتفضيل لا يبنيان إلا من الفعل الثلاثى المجرد التام المثبت ، المتصرف القابل للكثرة ، غير المبنى للمفعول ، والذى ليس فاعله على أفعل فعلاء ·

ولسيبويه والأخفش رأيان مختلفان فيما يختص بالشرط الأول وهو كون الفعل ثلاثيا على الرغم من أنهما يجـــوزان بناءهما مما زاد على ثلاثة ·

ومسألة الخلاف أن سيبويه يجوز بناءهما من « أفعل » فقط نحو « أكرم » دون غيره ·

أما الأخفش فيجيز بناءهما من كل فعل مزيد ، وقد علق السيوطى على ذلك بأن الأخفش راعى الأصل ، لأن أصل كل مزيد هو الثلاثى ·

يقول السيوطى مبينا رأى الأخفش فى هذه النقطة : « وجوزه الأخفش من كل فعل مزيد ، كأنه راعى أصله لأن أصل جميع ذلك الثلاثى » (١)

---

(١) همع الهوامع للسيوطى ٤٢/٦ تحقيق عبد العال سالم مكرم ·

ومما لا يخفى هنا أن شروط صيغة التفضيل هى نفسها شروط صيغة التعجب كما بينا ولذلك وجدنا سيبويه قد بين هذه الشروط وهو يتحدث عن التعجب فبين أنه يبنى من فعل ، وفعل ، وفعل وأفعل • بفتح الفاء والعين ، وبفتح الفاء وكسر العين ، وبضم الفاء وفتح العين فى الأوزان الثلاثة الأولى ، وهى أوزان كما نرى ثلاثية مجردة وقد زاد « أفعل » فأجاز بناءه منها ، وهذا يوضح لنا رأيه فى هذه المسألة •

يقول سيبويه : « هذا باب ما يعمل عمل الفاعل ، ولم يجر مجرى الفعل ، ولم يتمكن تمكنه ، وذلك قولك : ما أحسن عبد الله ••• وبناؤه أبدا من فعل وفعل وفعل وأفعل »(٢) أ هـ

وقد اختار ابن مالك رأى سيبويه هنا ونسبه أيضا لمحققى أصحابه •

يقول ابن مالك : « وإن كان المزيد فيه على وزن أفعل ، لم يقتصر فى صوغ فعل التعجب منه على المسموع ، بل يحكم فيه بالاطراد ، وقياس ما لم يسمع منه على ما سمع ، ما لم يمنع مانع آخر • هذا مذهب سيبويه والمحققين من أصحابه (٣) •

---

(٢) الكتاب لسيبويه ١/٧٢ ـ ٧٣

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٣/٤٦ تحقيق د/عبد الرحمن السيد وآخر وينظر المساعد شرح تسهيل الفوائد ٢/١٦٣ وشفاء العليل فى ايضاح التسهيل ٢/٦٠٦

وجدير بالذكر هنا أن أبا حيان قد خطأ ابن مالك فى نسبته هذا الرأى إلى المحققين من أصحاب سيبويه وبين أن مذهب البصريين فى ذلك هو المنع ·

يقول أبو حيان : فإن كان المزيد على وزن « أفعل » فثلاثة مذاهب :

أحدها : أنه لا يجوز البناء للتعجب منه مطلقا ، وهو مذهب أبى الحسن والجرمى والمازنى والمبرد وابن السراج والفارسى فى الإغفال ·

والثانى : أنه يجوز مطلقا ، ونقل عن الأخفش ، ونسب إلى سيبويه وصححه ابن هشام الخضراوى ، وقال ابن مالك هذا مذهب سيبويه والمحققين من أصحابه ، وهذا مخالف لما حكيناه من المنع عن جمهور البصريين الذين ذكرناهم

والثالث : التفصيل بين أن تكون الهمزة فى أفعل للنقل فلا يجوز أن يبنى منه صيغة التعجب ، أو لا تكون للنقل فيجوز (٤) أ هـ ·

ومما هو لافت للنظر هنا أن أبا حيان جعل الرأى الثانى – كما ذكر – للأخفش وسيبويه معا ·

---

(٤) ارتشاف الضرب لأبى حيان ٤٢/٣

ولتوضيح ذلك نقول : ان الأخفش كما ذكرنا فى بداية المسألة يجيز البناء من كل مزيد ، فيدخل فيه أيضا ما كان على أفعـــل ٠

وبعرضنا لنص أبى حيان تبين لنا أن فى المســـألة مذاهب مختلفة

الأول : المنع ٠

والثانى : جواز بنائه من كل فعل مزيد كما رأى الاخفش

الثالث : جواز بنائه من « أفعل » فقط مما هو مزيد وهذا رأى سيبويه ، سواء كانت همزته للنقل ، أم لا

الرابع : جواز بنائه من « أفعل » التى همزته لغير النقل كما هو رأى ابن عصفور

يقول ابن عصفور مبينا رأيه : « وان كان على وزن « أفعل » ولم تكن همزته للتعدية جاز التعجب منه نحو قولهم : ما أخطأه وإن كانت للتعدية لم يجز (٥) أ هـ

وبناء على ما أوضحنا يكون فى المســـألة أربعـــة مذاهب ، ولا يعترض بذلك على أبى حيان ، لأنه اقتصر على

---

(٥) المقرب لابن عصفور ٧٣/١ تحقيق الجبورى ٠

ذكر المذاهب فى « أفعل » فقط ، وليس فى كل مزيد ، مع أن مذهب جمهور البصريين المنع مطلقا فى « أفعل » وفى غيره .

ونوضح هنا أن السيوطى نسب القول بجواز بناء التعجب والتفضيل من كل مزيد سواء كان « أفعل » أم غيره ، إلى الأخفش ، وهذا ما اعتمدت عليه فى الرأى الذى ذكرته فى بداية المســـألة .

لكن صاحب التصريح نسب القـــول بالمنع المطلق فى البناء من « أفعل » إلى الأخفش وجعل ذلك أيضا مذهب المازنى والمبرد وابن السراج والفارسى ومن وافقهم فقد علق على كلام ابن مالك : (فلا يبنيان من دحرج ، وضارب واستخرج إلا أفعل فقيل يجوز مطلقا ، وقيل يمتنع مطلقا) علق على قوله (وقيل يمتنع مطلقا) بقوله : « إلا إن شذ منه شىء فيحفظ ولا يقاس عليه وهو مذهب المازنى والأخفش والمبرد وابن السراج والفارسى ومن وافقهم » (٦) أ هـ

ولا أدرى هل يقصد بالأخفش هنا الأخفش الأوسط وهو المعنى فى بحثنا ، أو أنه يقصد الأصغر ، وإن كان هـــــذا مستبعدا ، لأن الأخفش الأصغر من تلاميذ المبرد ، فليس من اللائق أن يقدمه فى الذكر على أستاذه ، كما أنه من المعروف ان اطلاق « الأخفش » بلا تقييد بالأكبر أو الأصغر يعنى به عند النحاة الأخفش الأوسط وهو أبو الحسن سعيد بن مسعدة

---

(٦) شرح التصريح للشيخ خالد الأزهرى ٢/٩١

وعلى الرغم من ظهور ذلك ، إلا أننى أردت أن ابين ذلك لأنه فى كلامه قدم المازنى على الأخفش مع أنه من تلاميذه (٧) . وإذا كان الأمر كذلك تبين لنا أنه يعنى الأخفش الأوسط تلميذ سيبويه وهو الذى نعنيه فى بحثنا هذا . وبناء عليه يمكن أن يكون القول بجواز بناء صيغتا التعجب والتفضيل من كل مزيد من الأقوال المنسوبة الى الأخفش كما ذكر السيوطى وهو ما اعتمدنا عليه فى جعل هذه المسألة من المسائل الخلافية بين الأخفش وسيبويه هنا ويمكن أن يكون الخلاف محصورا بين الأخفش وسيبويه فى صوغهما من « أفعل » فقط كما ذكر صاحب التصريح وبعض النحاة حيث رأينا أن الأخفش كما ذكر يمنع بناءهما من « أفعل » مطلقا ، أما سيبويه فيجيز مطلقا .

والمسألة بذلك أيضا داخلة فى مسائل الخلاف بين سيبويه والأخفش وهو ما نحن بصدده .

وقد نسب أبو حيان القول بالمنع المطلق ، والقول بالجواز المطلق فى « أفعل » خاصة الى الأخفش ، وجعله فى القول الثانى مشتركا مع سيبويه ، لكنه تحرز من نسبة القول بالجواز المطلق إلى الأخفش بقوله : « ونقل عن الأخفش»(٨) وقد بينت ذلك فيما مضى وذكرت نص أبى حيان فى هذا .

---

(٧) ينظر نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ص ٨٣ ، ٨٧ تأليف الشيخ محمد الطنطاوى

(٨) ينظر الارتشاف لأبى حيان ٣/٤٢

المسألة الثلاثون :

الخلاف فى توكيد المحذوف

يختلفون فى توكيد المحذوف فى نحو : الذى ضربت نفسه زيد ، والأصل فى الكلام : الذى ضربته نفسه زيد ، وفى نحو : مررت بزيد وأتانى أخوه أنفسهما ٠

فسيبويه يجيز ذلك وهو رأى الخليل (١) والمازنى وابن طاهر وابن خروف أيضا ٠

ويمنع الأخفش ذلك ويوافقه الفارسى وابن جنى (٢) وثعلب ، وصححه ابن مالك وأبو حيان ، لأن التوكيد بابه الإطناب ، والحذف للاختصار ، فتدافعا ، ولأنه لا دليل على المحذوف ٠

واختار أبو حيان هذا الرأى ، وعلل له بأن إجازة ذلك يحتاج إلى سماع من العرب ٠

وقد رد رأى سيبويه بأن ذلك تأكيد التكرار دون غيره ٠

---

(١) ينظر الكتاب ٢/٦٠ تحقيق الأستاذ هارون
(٢) ينظر الخصائص لابن جنى ١/٢٨٧ ، ٢/٢٨٠

ورد رأى الأخفش بأن التوكيد يدل على المحذوف (٣) .

ويوضح رأى سيبويه هنا ما جاء في كتابه حيث قال : « وسألت الخليل رحمه الله عن : مررت بزيد وأتاني أخوه أنفسهما ، فقال : الرفع على هما صاحباى أنفسهما ، والنصب على أعنيهما ، ولا مدح فيه ، لأنه ليس مما يمدح به » (٤) أهـ

وقد علل ابن جنى هنا لرأى الأخفش وأيده فقال : فإن قلت : فإذا كان المحذوف للدلالة عليه عندك بمنزلة الظاهر ، فهل تجيز توكيد الهاء المحذوفة في نحو قولك : الذى ضربت زيد ، فتقول : الذى ضربت نفسه زيد ، كما تقول : الذى ضربته نفسه زيد ، قيل : هذا عندنا غير جائز ، وليس ذلك لأن المحذوف هنا ليس بمنزلة المثبت ، بل لأمر آخر ، وهو أن الحذف هنا إنما الغرض به التخفيف لطول الاسم ، فلو ذهبت تؤكده لنقضت الغرض ، وذلك أن التوكيد والاسهاب ضد التخفيف والإيجاز ، فلما كان الأمر كذلك تدافع الحكمان فلم يجز أن يجتمعا » (٥) أهـ

ويقول وهو يتحدث عن زيادة الحروف « ولما زيادتها فخارج عن القياس أيضا ، وذلك أنه إذا كانت إنما جىء بها

---

(٣) ينظر الهمع ٥/٢٠٥ وارتشاف الضرب لأبى حيان ٢/٦٢٢ ومغنى اللبيب ص ٧٩٣

(٤) الكتاب لسيبويه ٢/٣٨٢ تحقيق الأستاذ [illegible]

(٥) الخصائص لابن جنى ١/٢٨٧ تحقيق الأستاذ محمد على النجار

اختصارا وإيجازا كانت زيادتها نقضا لهذا الأمر ، وأخذا له بالعكس والقلب ، ألا ترى أن الإيجاز ضد الاسهاب ، ولذلك لم يجز أبو الحسن توكيد الهاء المحذوفة من صلة الذى فى نحو : الذى ضربت زيد ، فأفسد أن تقول : الذى ضربت نفسه زيد ، قال : لأن ذلك نقض ، من حيث كان التوكيد إسهابا والحذف إيجاز . وذلك أمر ظاهر التدافع » (٦)

وضعف ابن مالك رأى سيبويه بأن المؤكد مذكور كتقوية ولبيان كون المؤكد مرادا به الحقيقة لا المجاز ، فالاستغناء عنه بالمؤكد بمنزلة الاستغناء بعلامة على معنى فى شىء غير مذكور .

يقول ابن مالك : « وقال سيبويه رحمه الله فى باب ما ينتصب فيه الاسم ، لأنه لا سبيل إلى أن يكون صفة : وسألت الخليل رحمه الله عن : مررت بزيد وأتانى أخوه أنفسهما ، فقال : الرفع على : هما صاحباى أنفسهما . والنصب على أعينهما أنفسهما » (٧) ، فأجاز حذف المؤكد ، والاستغناء عنه بالمؤكد ، وهذا ضعيف بين الضعف ، لأن المؤكد مذكور كتقوية ، ويبين كونه مرادا به الحقيقة لا المجاز ، فالاستغناء عنه بالمؤكد بمنزلة الاستغناء بعلامة على معنى فى شىء غير مذكور ، كالاستغناء بحرف التعريف عن المعرف ، وبعلامة التأنيث عن المؤنث ، مع ما فى تقديره من كثرة الحذف

---

(٦) الخصائص لابن جنى ٢/٢٧٩ - ٢٨٠

(٧) ينظر الكتاب لسيبويه ٢/٦٠ تحقيق الأستاذ هارون

ومخالفة المعتاد ، وذلك أن فى كلا الوجهين تقدير ثلاثة أشياء : فى الرفع تقدير مبتدأ ومضاف ومضاف إليه ، وفى النصب تقدير فعل وفاعل ومفعول ، وفى التقدير الأول مخالفة لقاعدة التقدير من قبل أنه قدر : هما صاحباى ، وما فى الكلام دليل على الصحبة ، والمعتاد فى الحذف أن يكون فى الباقى دلالة على المحذوف ، وكان الأولى بعد أن نسلم التقدير أن نقدر : هما معنيان أنفسهما ، كما قدر فى النصب : أعينهما ، لأن كونهما معنيين معلوم ، وكونهما صاحبين غير معلوم .

وأيضا فإن هذا الحذف المدعى هو من حذف المتبوع وإبقاء تابعه ، والأصل فيه حذف المنعوت وإبقاء نعته قائما معه ، وإنما جعلت حذف المنعوت أصلا لكثرته ، وكونه مجمعا على صحة استعماله ، ومع ذلك لا يستعمل إلا والعامل فى المنعوت المحذوف موجود ، وما مثل به الخليل من حذف المذكور فالعامل فيه محذوف ، فتجويزه يستلزم مخالفة النظير فيما هو أصل أو كالأصل » (٨) أ هـ

وما أرجحه فى هذه المسألة هو رأى الأخفش ، لأنه الأظهر ، حيث لا تكلف فى تقدير محذوف ، ولأن التوكيد كما ذكر النحاة ينافى الحذف ، ولهذا السبب رد الفارسى قول الزجاج فى (إن هذان لساحران) (٩) إن التقدير : إن هذان

---

(٨) شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٩٨ تحقيق د/عبد الرحمن السيد وينظر المساعد لابن عقيل ٢/٣٩٢ ـ ٣٩٣ وشرح الأشمونى بحاشية الصبان ٣/٨٤

(٩) طه / ٦٣

لهما ساحران (١٠) ، فقال الحـــذف والتـــوكيد باللام متنافيان (١) ٠

---

(١٠) ينظر معـــانى القـــرآن واعرابه للزجاج ٣/٣٦٣ تحقيـــق د/عبد الجليل شلبى ط بيروت

(١١) مغنى اللبيب لابن هشام ص ٧٩٢ تحقيق د/مازن المبارك

المسألة الحادية والثلاثون :

الخلاف فى العطف على معمولى عاملين

يختلفان ـ الأخفش وسيبويه ـ فى العطف على معمولى عاملين ، فالأخفش يجيزه فى المجرور وغيره ، فيجوز على رأيه أن يقال : كان آكلا طعامك زيد وتمرك عمرو ، فى الدار زيد والحجرة عمرو ٠

أما سيبويه فيمنع ذلك كله ، لأنه عنده بمنزلة تعديتين بمعد واحد ٠

وعلى ذلك فهو يقدر عاملا آخر لما بعد حرف العطف (١) ٠

يقول : وإذا قلت : ما زيد منطلقا أبو عمرو ، وأبو عمرو أبوه ، لم يجز ، لأنك لم تعرفه به ، ولم تذكر له إضمارا ، ولا إظهارا فيه ، فهذا لا يجوز ، لأنك لم تجعل له فيه سببا ٠

وتقول : ما أبو زينب ذاهبا ولا مقيمة أمها ترفع ، لأنك

---

(١) ينظر شفاء العليل للسلسيلى ٢/٧٩٣ ـ ٧٩٤ وشرح الكافية للرضى ١/٣٢٤ ومغنى اللبيب ص ٦٣٢ وأصول النحو لابن السراج ٢/٧٠ ـ ٧٦ تحقيق د/عبد الحسين الفتلى

لو قلت : ما أبو زينب مقيمة أمها لم يجز ، لأنها ليست من سببه ، وإنما عملت ما فيه ، لا في زينب ·

ومن ذلك قول الشاعر وهو الأعور الشنى :

هـون عليـك فإن الأمور
بكف الإله مقـاديرها

فليس بآتيـك منهيهـا
ولا قاصر عنـك مأمورها

لأنه جعل المأمور من سبب الأمور ، ولم يجعله من سبب المذكر وهو المنهى (٢) ·

ويقول : ونقول : ما كل سوداء تمرة ، ولا بيضاء شحمة ، وإن شئت نصبت شحمة ، وبيضاء في موضع جر ، كأنك اظهرت كل فقلت ولا كل بيضاء · قال الشاعر أبو دؤاد :

أكل امرئ تحسبين امرأ
ونار توقد بالليـل نارا (٣)

فاستغنيت عن تثنيـة كل ، لذكرك إياه في أول الكلام » (٣) أهـ

---

(٢) الكتاب ١/٦٣ - ٦٤ تحقيق الأستاذ هارون
(٣) البيت من الخفيف - الكتاب ١/٦٥ - ٦٦ تحقيق الأستاذ هارون

وقد علق السيرافى على كلام سيبويه السابق ، فبين ان سيبويه أوضح أن ذلك ليس من العطف على عاملين ، وتأوله على ان بيضاء فى قوله : ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة » مجرور بكل أخرى مقدرة بعد « لا » وليست بمعطوفة على سوداء ، وهو بذلك يرد على من احتج بأن ذلك من العطف على عاملين .

يقول السيرافى : احتج بعض الناس أن هذا عطف على عاملين ، وذلك ان بيضاء جر عطفا على سوداء ، والعامل فيها كل ، وشحمة نصب عطفا على تمرة خبر ما ، فقال سيبويه : ليس ذلك عطفا على عاملين ، وتأوله على أن بيضاء مجرور بكل أخرى مقدرة بعد « لا » وليست بمعطوفة على سوداء ، ومثل ذلك تأول سيبويه قول أبى دؤاد » (٤) أ هـ

وقد بين الرضى سبب منع سيبويه العطف على معمولى عاملين فقال : « ومنع سيبويه العطف على عاملين مطلقا وذلك لما ذكرنا من ضعف حرف العطف عن كونه بمنزلة عاملين مختلفين » (٥) أ هـ

وقبل ذلك كان الرضى قد بين أن الأخفش يجيز ذلك فقال : « اعلم أن الأخفش يجيز العطف على عاملين مختلفين

---

(٤) الكتاب ١/٦٦ هامش رقم (١) تحقيق الأستاذ هارون ، والمقصود من قول أبى دؤاد هو قوله :

أكل امرىء تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا

(٥) شرح الكافية للرضى ١/٣٢٤ ط دار الكتب العلمية بيروت .

مطلقا ، إلا إذا وقع فصل بين العاطف والمعطوف المجـــرور نحو : دخل زيد الى عمرو وبكر خالد ، فهذا لا يجوز إجمـاعا منهم (٦) » أ هـ .

ويؤيد الأخفش فى رأيه الفارسى وقد بين ابن هشام ذلك وذكر فى المسـألة تفصيلات فقال : « أجمعـوا على جواز العطف على معمولى عامل واحد ، نحو إن زيدا ذاهب وعمرا جالس ، وعلى معمولات عامل نحو : أعلم زيد عمرا بكرا جالسا وأبو بكر خالدا سعيدا منطلقا ، وعلى منع العطف على معمولى أكثر من عاملين نحو : إن زيدا ضارب أبوه لعمر ، وأخاك غلامه بكر ، وأما معمولا عاملين فإن لم يكن أحدهما جار فقـــال ابن مالك : هو ممتنع إجماعا نحو : كان آكلا طعامك عمــرو وتمرك بكر ، وليس كذلك ، بل نقل الفارسى الجواز مطلقا عن جماعة ، وقيل إن منهم الأخفش ، وإن كان أحدهما جارا ، فإن كان الجار مؤخرا نحو : زيد فى الدار والحجرة عمرو ، أو وعمرو الحجرة ، فنقل المهدوى أنه ممتنع إجماعا ، وليس كذلك بل هو جائز عند من ذكرنا ، وإن كان الجار مقدما نحـــو : فى الدار زيد والحجرة عمرو ، فالمشهور عن سيبويه المنع ، وبه قال المبرد (٧) وهشام ، وعن الأخفش الإجازة ، وبه قـــال الكسائى والفراء والزجاج ، وفصـل قوم - منهم الأعـلم - فقالوا : إن ولى المخفوض العاطف كالمثال جاز ، لأنه سـمع

---

(٦) السابق نفسه

(٧) ينظر المقتضب ٤/١٩٥ تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة

فيه تعادل المتعاطفات ، وإلا امتنع نحو : فى الدار زيد وعمرو الحجرة ، (٨) أ هـ

وقد أيد ابن السراج مذهب سيبويه فى هذه المسـألة وبين أن السبب فى عدم جواز العطف على معمولى عاملين هو أن حرف العطف إنما وضع لينوب عن العامل ، ويغنى عن إعادته ، فصار يرفع أو ينصب أو يجر كما يعمل العـامل السابق عليه ، فلو عطفنا على عاملين أحدهما يرفع والآخـر ينصب لكنا قد جعلنا حرف العطف رافعا ناصبا فى حـال واحد وهذا محال ، ثم ذكر ابن السراج أن الأخفش أجـاز العطف على معمولى عاملين إن كان أحد العاملين جارا وكان مؤخرا ، وذكر أنه ومن ذهب مذهبه احتجوا لرأيهم هذا بأشياء منها قول الشاعر (٩) :

هون عليك فإن الأمور بكف الإله مقاديرها
فليس بآتيك منهيها ولا قاصر عنك مأمورها

وقول الشاعر (١٠) :

فليس بمعروف لنا أن نردها صحاحا ولا مستنكرا أن تعقرا

---

(٨) مغنى اللبيب لابن هشام ص ٦٣٢ تحقيق د/مازن المبارك

(٩) البيتان من الخفيف للأعور الشنى وهما فى الكتاب لسيبويه ١/ ٦٤ والاصول لابن السراج ٢/ ٧٠ والمقتضب للمبرد ٤/ ١٩٦ والبسيط لابن أبى الربيع ١/ ٣٥٦ والمغنى ص ٦٣٣

(١٠) البيت للنابغة الجعدى وهو من الطويل وينظر فى الكتاب ١/ ٦٤ وأصول النحو لابن السراج ٢/ ٧١ والمقتضب ٤/ ١٩٤ وخزانة الادب ١/ ٥١٣ وديوان النابغة ص ٧٣ .

وبقولهم : ما كل سوداء ثمرة ولا بيضاء شحمة ، ويقول الشاعر (١١) أيضا :

أكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا

ويبين ابن السراج أن مذهب سيبويه فى جميع هذه الأشياء أن لا يعطف على عاملين ، وانه يؤول كل ذلك ويرده إلى عامل واحد (١٢)

والذى ذكره ابن السراج عن سيبويه هنا هو ما أوضحه سيبويه نفسه فى نصه الذى ذكرناه له فى بداية حديثنا عن هذه المسألة .

ويأتى ابن السراج فى النهاية ليعلن تأييده لمذهب سيبويه فيقول : فالعطف على عاملين خطأ فى القياس غير مسموع من العرب ، ولو جاز العطف على عاملين ، لجاز على ثلاثة واكثر من ذلك ، ولو كان الذى أجاز العطف على عاملين أى شاهد عليه بلفظ غير مكرر نحو : إن فى الدار زيدا والمسجد عمرا ، وعمرو غير زيد لكان ذلك له شاهدا على أنه حكى مثله

---

(١١) البيت لأبى دؤاد الايادى وهو من المتقارب وينظر فى الكتاب ٦٦/١ والاصول لابن السراج ٧١/٢ وابن يعيش ٢٧/٣ والتصريح ٥٦/٢ والمحتسب لابن جنى ٢٩١/٢ والامالى الشجرية ١٩٦/١ .

(١٢) ينظر أصول النحو لابن السراج ٧٠/٢ - ٧٢ وينظر البسيط لابن أبى الربيع ٣٥٣/١ - ٣٥٨ تحقيق د/عياد الثبيتى وتقييد ابن لب على بعض جمل الزجاجى ١٤٨/١ تحقيق د/محمد الزين زروق

حاك ، ولم يوجد فى كلام العرب شائعا ، فلا ينبغى أن تقبله وتحمل كتاب الله عز وجل عليه ، (١٣) أ هـ

ويبطل ابن أبى الربيع رأى الأخفش ويفنده بعد أن ذكر ما استدل به الأخفش من الأبيات السابقة والآيات مثل قوله تعالى : « وإنا أو إياكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين »(١٤)

حيث يرى الأخفش أن قوله : « فى ضلال » معطوف على قوله (على هدى) وقد شركت « أو » بينهما فى إن ، واللام ، فكما شرك حرف العطف بين الاسمين فى كلمتين إحداهما عاملة والأخرى غير عاملة ، يجوز أن يشرك فى كلمتين كلتاهما عاملة .

ومثل قوله تعالى : « واختلاف الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الارض بعد موتها وتصريف الرياح آيات لقوم يعقلون » (١٥) حيث شركت الواو ـ كما يرى ـ فى « فى » بين اختلاف وخلق ، وشركت بين آيات وآيات فى « إن » فى قراءة حمزة والكسائى ، لأنهما يقرآن بالنصب .

---

(١٣) اصول النحو لابن السراج ٧٦/٢
(١٤) سـبـأ /٢٤
(١٥) الجاثية / ٥

ويخرج ابن أبى الربيع ذلك على حذف حرف الجر كما يرى سيبويه (١٦) ، ثم يقول :

« ومما يؤكد عندك امتناع العطف على عاملين ، أن الواو موصلة للفعل إلى الاسم ، على حسب ما تقدم ، ولم نجد قط حرفا يوصل فعلين ، فقد صح بما ذكرته أن العطف لا يجـوز على عاملين . ومما يقوى لك امتناعه ، انهم كلهم أجمعوا على أنه لا يجوز : إن زيدا فى الدار وعمرا السوق ، لأنهم لو قالوا هذا لكنت كأنك فصلت بين حرف الجر والمجرور ، لأن حرف العطف تنزل منزلة ذلك ، فإذا تنزل حرف العطف منزلة الجار فسيتنزل منزلة الرافع والناصب ، ولا يوجد فى أصـــــول العوامل ما يرفع ويخفض » (١٧) أ هـ

وهذا ماأميل إليه فى هذه المسالة .

(١٦) ينظر البسيط ١/٣٥٣ ـ ٣٥٥
(١٧) البسيط لابن ابى الربيع ١/٣٥٨ تحقيق د/عياد الثبيتى .

المسألة الثانية والثلاثون :

العامل فى البدل

يخالف الأخفش سيبويه فى العامل فى البدل .

فسيبوية يرى أن العامل فى البدل هو العامل فى المبدل منه ، لأن المتبوع فى حكم الطرح ، فكأن عامل الأول باشر الثانى .

ويوافقه فى هذا الرأى كل من المبرد والسيرافى والزمخشرى وابن الحاجب (١)

أما الأخفش فيرى أن العامل فى البدل مقدر من جنس الأول .

واستدل على ذلك بالقياس والسماع .

أما السماع فنحو قوله تعالى : « لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم » (٢) وغيرها من الآيات والشعر

---

(١) ينظر الكتاب ١/١٥٠ تحقيق هارون والمقتضب ٤/٣٩٩ وشرح المفصل لابن يعيش ٣/٦٧ - ٦٨ وشرح الكافية للرضى ١/٣٠٠ وحاشية الصبان ٢/٨٥ - ٨٦

(٢) الزخرف / ٣٣

وأما القياس فلكونه مستقلا ومقصودا بالذكر ، ولهذا لم يشترط مطابقته للمبدل منه تعريفا وتنكيرا .

وأجيب عن الاستدلال بالسماع بالآية الكريمة بأن قوله: « لبيوتهم » الجار والمجرور ، بدل من الجار والمجرور ، والعامل « لجعلنا » غير مكرر (٣) .

وأما الاستدلال بالقياس فقد أجيب عنه بأن استقلال الثانى وكونه مقصودا ، يؤذنان بأن العامل هو الأول ، لا مقدر آخر ، لأن المتبوع إذن كالساقط ، فكأن العامل لم يعمل فى الأول ، ولم يباشره ، بل عمل فى الثانى (٤) .

ويوافق الأخفش كل من الرمانى والفارسى وأكثر المتأخرين (٥) ، وقد بين ذلك الرضى فقال : « وأما البدل فالأخفش والرمانى والفارسى وأكثر المتأخرين على أن العامل فيه مقدر من جنس الأول .

ومذهب سيبويه والمبرد والسيرافى والزمخشرى والمصنف أن العامل فى البدل هو العامل فى المبدل منه ، إذ

---

(٣) ينظر تقييد ابن لب على بعض جمل الزجاجى ١/١٥٩ رسالة دكتوراه من جامعة أم القرى تحقيق د/محمد الزين زروق

(٤) ينظر شرح الكافية للرضى ١/٣٠٠

(٥) ينظر شرح الكافية للرضى ١/٣٠٠ والايضاح للفارسى ص ٢٩٣ والارتشاف ٢/٦١٩ وحاشية الصبان ٢/٨٥ - ٨٦

المتبـــوع فى حكـــم الطـــرح ، فكأن عامل الأول باشر الثـــانى » (٦) أ هـ

وما جاء فى كلام سيبويه يظهر منه مذهبه هنا ، يقـول : هذا باب من الفعل يستعمل فى الاسم ثم يبدل مكان ذلك الاسم اسم آخر ، فيعمل فيه كما عمل فى الأول ، وذلك قولك : رأيت قومك أكثرهم ورأيت بنى زيد ثلثهم ، ورأيت بنى عمك ناسا منهم ، ورأيت عبد الله شخصه وصرفت وجوههـــا أولها » (٧) أ هـ

وقد صرح أبو حيان بأن ظاهر قول سيبويه فى بعض كلامه أن العامل فى البدل هو العامل فى المبدل منه

يقول أبو حيان : وذهب بعض النحويين ومنهم المبرد إلى أن العامل فيه هو العامل فى المبدل منه ، وليس على نية تكرار العامل . وهو ظاهر قول سيبويه فى بعض كلامه ، وقيل العامل هو الأول بحكم العوضية عن العامل الثـانى المحذوف » (٩) أ هـ

وما أميل إليه فى هذه المسألة هو رأى سيبويه ، حيث لا داعى إلى تقدير عامل آخر من جنس العامل السابق ، لأنه يترتب على ذلك أن يكون البدل من جملة أخرى غير الجملة التى منها المبدل منه وهذا لا يجوز .

---

(٦) شرح الكافية للرضى ٣٠٠/١

(٧) الكتاب ١٥٠/١ تحقيق الأستاذ هارون ، وينظر أيضا ٤٣٩/١ تحقيق هارون .

(٨) ارتشاف الضرب لأبى حيان ٦١٩/٢ تحقيق د/مصطفى النماس

المسـألة الثالثة والثـلاثون :

الخلاف فيما كان على « فعل » مؤكدا به أو مختصا بالنداء من حيث منعه من الصرف أو صرفه حال التسمية به

يختلفان فيما كان على وزن « فعل » بضم الفاء وفتح العين إذا كان مؤكدا به كجمع ، أو مختصا بالنداء كفسق ولكع ٠

هل يمنعان من الصرف إذا سمى بهما كما كانا ممنوعين قبل التسمية ، أو أنهما يصرفان ٠

فالأخفش يرى أنهما يصرفان ، لأنهما كانا قبل التسمية بهما ممنوعين من الصرف للعلمية والعدل ، وقد ذهب العدل ، لأنه كان من حال التأكيد ، وحال النداء (١) ٠

ويرى سيبويه انهما يظلان ممنوعين من الصرف كما كانا قبل التسمية بهما طالما انهما لم ينكرا ، فالعدل فى نظره باق بعد التسمية كما كان قبل التسمية ٠

---

(١) ينظر همع الهوامع للسيوطى ٩١/١ تحقيق د/عبد العـال سـالم مكرم ٠

يقول : وسألته عن جمع وكتع فقال : هما معرفة بمنزلة كلهم ، وهما معدولتان عن جمع جمعاء ، وجمع كتعاء ، وهما منصرفان فى النكرة ، (٢) أ هـ

ويقول وهو يتحدث عن أخر : « فما بال أخر ، لا ينصرف فى معرفة ولا نكرة ؟ فقال : لأن أخر خالفت أخواتها وأصلها ... فلما خالفت الأصل وجاءت صفة بغير الألف واللام تركوا صرفها ، كما تركوا صرف لكع حين أرادوا يا ألكع ، وفسق حين أرادوا يا فاسق ، وترك الصرف فى فسق هنا ، لأنه لا يتمكن بمنزلة يا رجل للعدل » (٣) أ هـ

وأميل فى هذه المسألة الى رأى الأخفش ، حيث إن العدل قد ذهب فعلا بعد التسمية لأن الكلمة تغير معناها ، حيث أصبحت لا تفيد التوكيد ، وشرط العدل بقاء المعنى الأصلى .

فالعدل كما يعرفه النحاة هو تحويل الاسم من حالة لفظية إلى أخرى مع بقاء المعنى الأصلى (٤)

أى هو كما يقول السيوطى : صرفك لفظا أولى بالمسمى

---

(٢) الكتاب لسيبويه ٣/٢٢٤ تحقيق الأستاذ هارون
(٣) الكتاب ٣/٢٢٤ ـ ٢٢٥
(٤) ينظر ضياء السالك الى أوضح المسالك ٣/٣٦٤ للاستاذ محمد عبد العزيز النجار بهامش أوضح المسالك لابن هشام ط الاتحاد الدولى للبنوك الاسلامية ـ مصر

إلى آخر ، وهو فرع عن غيره لأن أصل الاسم أن يكون مخرجا عما يستحقه بالوضع لفظا أو تقديرا » (٥) أ هـ

ويرجح رأى الأخفش هنا أيضا أن العدل فى هذه الكلمات ملتمس ، وليس أصلا فيها ، حيث سمعت هذه الألفاظ ممنوعة من الصرف وليس بها علة غير العلمية ، فالتمسوا لها علة أخرى ، فقالوا بالعدل (٦)

فالعدل إذن ليس علة متمكنة فى الاسم هنا حتى تبقى بعد التسمية كما كانت قبل التسمية ٠

ونشير هنا إلى أن ابن مالك قد جعل مذهب سيبويه هنا هو مذهبه فى كل معدول سمى به إلا سحر وأمس ، فإن عدلهما يزول بالتسمية فينصرفان (٧) ٠

وفى نهاية كلامه « عما كان ممنوعا من الصرف للعدل مع علة أخرى وقد سمى » صحح مذهب سيبويه معللا ذلك بأن لفظ العدل باق فلا أثر لزوال معناه ٠

يقول ابن مالك : والصحيح ما ذهب إليه سيبويه من منع الصرف ، لأن لفظ العدل باق ، فلا أثر لزوال معناه ، كما

---

(٥) همع الهوامع للسيوطى ٨١/١ تحقيق د/عبد العال سالم مكرم
(٦) ينظر ضياء السالك الى أوضح المسالك ٣٧٨/٣
(٧) ينظر شرح الكافية الشافية ١٤٨٢/٣ تحقيق د/عبد المنعم هريدى

لا أثر لزوال معنى الجمعية من مساجد - علما - ولا لزوال معنى التأنيث من سعاد ، علم رجل ، (٨) اهـ

---

(٨) شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣/١٤٩٨ تحقيق د / عبد المنعم هـــريدى .

المسألة الرابعة والثلاثون :

الخلاف فيما كان على « فعلان » وصفا وسمى به ثم نكر من حيث منعه من الصرف وعدمه

لا خلاف فى أن ما كان على فعلان وصفا ولم يسم به يمنع من الصرف للوصفية وزيادة الألف والنون نحو : عطشان وسكران .

لكن الخلاف هنا فيما لو سمى به ثم نكر

فسيبويه يمنعه من الصرف كما كان قبل التسمية به .

ويخرج النحاة ذلك بأن الاسم حينئذ شبيه بالوصف ، وشبه العلة فى هذا الباب علة .

أما الأخفش فيرى أنه يصرف ، لأن معنى الوصف قد ذهب بالتسمية فليس فى الكلمة إلا علة واحدة وهى زيادة الألف والنون ، وهذه لا تكفى لمنع الاسم من الصرف (١)

---

(١) ينظر الكتاب ٣/٢١٥ والهمع ١/١١٦ - ١١٧ تحقيق د/عبدالعال سالم مكرم وضياء السالك الى أوضح المسالك ٣/٣٦٦ - ٣٦٧ تحقيق الشيخ محمد عبد العزيز النجار وشفاء العليل ٢/٩٠٣ والخصائص ٢/١٩٩ تحقيق محمد على النجار

وإليك ما قاله سيبويه فى كتابه موضحا رأيه فى هـــذه المســـألة :

يقول : « هذا باب ما لحقته نون بعد ألف فلم ينصرف فى معرفة ولا نكرة .

وذلك نحو عطشان وسكران وعجلان وأشباهها

وذلك أنهم جعلوا النون حيث جاءت بعد ألف كألف حمراء لأنها على مثالها فى عدة الحروف والتحرك والسكون ، وهاتان الزائدتان قد اختص بهما المذكر ، ولا تلحقه علامة التأنيث كما أن حمراء لم تؤنث على بناء المذكر . ولمؤنث سكران بناء على حدة ، كما كان لمذكر حمراء بناء على حدة .

فلما ضارع فعلاء هذه المضارعة وأشبهها فيما ذكرت لك أجرى مجراها » أ هـ (٢) .

ونلحظ من كلام سيبويه أنه قاس سكران ونحوه ، أى ما ختم بالألف والنون – قاسه على حمراء ، فجعل النــون فى سكران ونحوه كهمزة حمراء ، حيث وقعت بعــد الألف أيضا . كما نلحظ أنه جعل هذا الوزن خاصا بالمذكر

وقد أيد كثير من النحاة رأى سيبويه هنا وعللوا ذلك

(٢) الكتاب ٣/٢١٥ – ٢١٦ تحقيق الأستاذ هارون .

بأن « فعلان » علم لهذا الوزن ، وهذا ما علل به سيبويه ذلك فى نصه السابق ٠

يقول ابن جنى : وتقول : « فعلان » إذا كانت له « فعلى » فإنه لا ينصرف معرفة ولا نكرة ، فلا تصرف « فعلان » هذا ، لأنه علم لهذا الوزن بمنزلة حمدان وقحطان » (٣) أ هـ

ويقول ابن هشام معللا بقاء المنع من الصرف فى هـذا الاسم بعد التنكير بأن الصفة لما ذهبت خلفتها العلمية :

« وإذا سمى بشىء من هذه الأنواع (٤) ، بقى على منع الصرف ، لأن الصفة لما ذهبت بالتسمية خلفتها العلمية » (٥) أ هـ

أما الأخفش فقد أيد مذهبه هنا الحنوشرى حيث قال : الذى يقتضيه النظر صحة ما قاله الأخفش وكونه هو الصواب لأنه عند قصد التنكير لا يعود الوصف ، ولا الدلالة عليه ، لأن معنى أحمر حينئذ شخص ما سمى بهذا الاسم ولا نسلم بأن الزائل عاد ، وقوله : « إذا زال المانع رجعت الصفة غير مسلم » (٦) أ هـ

---

(٣) الخصائص ٢/١٩٩ وينظر الايضاح العضدى للفارسى ص ٣٠٨ تحقيق د ٠ حسن شاذلى فرهود

(٤) يقصد ما منع من الصرف للوصفية وزيادة الألف والنون أو الوصفية ووزن الفعل أو الوصفية والعدل ٠ حيث سبق له أن تحدث عن ذلك ٠

(٥) اوضح المسالك لابن هشام ٣/٣٦٦ — ٣٦٧ تحقيق محمد عبد العزيز النجار

(٦) حاشية الشيخ يس على التصريح ٢/٢٢٧

وما أميل إليه فى هذه المسألة هو رأى سيبويه ، لأن الوصفية وإن زالت بالتسمية إلا أن هذا الإسم علم على هذا الوزن كما خرج العلماء رأى سيبويه ، فالعلمية قامت مقام الوصفية والمعروف أن العلم المختوم بالألف والنون الزائدتين يمنع من الصرف

وتجرنا هذه لمسألة الى الحديث عما كان مختوما بالألف والنون وسمى به نحو : « رمان » حيث جرى الخلاف أيضا بين الأخفش وسيبويه فيه .

فسيبويه يمنعه من الصرف كما هو مذهبه فيما سبق وهو مذهب الخليل أيضا . ويبنى الخليل وسيبويه رأيهما على أساس اعتقادهما بأن الألف والنون زائدتان فوزنه عندهما « فعلان » بضم النون

أما الأخفش فيرى أصالة النون ولذلك يحكم على هذا الاسم بأنه يصرف وعلى ذلك فوزن الكلمة عنده « فعال » (٧)

يقول سيبويه مبينا رأيه فى ذلك : « وسألته عن «رمان» فقال : لا اصرفه ، وأحمله على الأكثر إذا لم يكن له معنى يعرف » (٨) أ هـ

---

(٧) ينظر الارتشاف لأبى حيان ٤٣٢/١ والايضاح العضدى للفارسى ص ٣٠٨ تحقيق د/حسن شاذلى فرهود ط دار العلوم للطباعة والنشر ١٤٠٨ هـ ١٩٨٨ م .

(٨) الكتاب ٢١٨/٣ تحقيق الأستاذ هارون

وهذا الخلاف نفسه يجرى بينهما أى بين الأخفش وسيبويه فيما كان على « أفعل » وقد سمى به نحو : أكبب وألبب (٩)

فسيبويه كما هو مذهبه يمنعه من الصرف ، والأخفش يصرفه

يقول سيبويه : وإذا سميت رجلا بألبب فهو غير مصروف والمعنى عليه ، لأنه من اللب ، وهو أفعل ، ولو لم يكن المعنى هذا ، لكان فعلل والعرب تقول (١٠) :

قد علمت ذاك بنات ألببه » (١١) أ هـ

---

(٩) ينظر الارتشاف ١/٤٣٠ تحقيق د/ مصطفى النماس ٠
(١٠) ذكر الأستاذ هارون أنه من الخمسين المجهولة وينظر فى المقتضب ١/٥٠ لابن جنى ١/٢٠٠ ، ٣/٣٤ والكتاب ٣/١٩٥
(١١) الكتاب لسيبويه ٣/١٩٥ ٠

المسألة الخامسة والثلاثون

الخلاف فى منع « أحمر » من الصرف إذا نكر

لا خلاف فى أن « أحمر » ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل

فإذا نكر فقد اختلف فيه سيبويه والأخفش .

فسيبويه يرى أنه يظل ممنوعا من الصرف كما كان قبل التنكير ، لأن الاسم فى الأصل وصف فليست الوصفية فيه عارضة

أما الأخفس فيصرفه حينئذ ويحتج لذلك بأن الوصف عارض فلا يحتج به (١)

يقول سيبويه مبينا رأيه فى ذلك : « وأما أجمع وأكتع ، فإذا سميت رجلا بواحد منهما لم تصرفه فى المعرفة وصرفته فى النكرة ، وليس واحد منهما فى قولك : مررت به أجمع أكتع ، بمنزلة أحمر ، لأن أحمر صفة للنكرة ،

---

(١) ينظر التخمير شرح المفصل للخوارزمى ٢٢٣/١ - ٢٢٤ تحقيق د/عبد الرحمن العثيمين .

وأجمع واكتع إنما وصف بهما معرفة ، فلم ينصرفا ، لأنهما معرفة » (٢) أ هـ

وقد نص على هذا الخلاف كثير من النحاة ، يقـــول الزمخشرى . « إلا أن نحو أحمر فإن فيه خلافا بين الأخفش وصاحب الكتاب » (٣) أ هـ

ويقول الخوارزمى فى شرحه لكلام الزمخشرى السابق : « اعلم أن احمر لا ينصرف بالإجماع لما فيه من تركيب الوزن، فإذا سميت به لم ينصرف أيضا بالاجماع ، وهذا لأن وزن الفعل وإن كان لا يعتد به ، إلا مع الوصف والعلمية ، لكن فى الأول وجد الوصف ، وفى الثانى وإن زال لكن الى العلمية فإذا ذكرته فهنا اختلف سيبويه والأخفش ، فعند سيبويه يبقى كما كان غير منصرف ، وعند الأخفش ينصرف .

كذا رواية هذه المســـألة فى شرح الكتاب للسيرافى ، احتج الأخفش بأن الوصفية وإن جاءت بعد العلمية ، لكنه وصف عارض فـلا احتجاج به كما فى نســوة أربع . حجة ســـيبويه هـــذا الوصف إنما يكون عارضا لو لم يكن الاسم فى الأصل وصفا » (٤) أ هـ

---

(٢) الكتاب ٣/٢٠٢ ـ ٢٠٣
(٣) التخمير شرح المفصل ١/٢٢٣
(٤) التخمير شرح المفصل للخوارزمى ١/٢٢٣ ـ ٢٢٤

ويبين ابن هشام أن الأخفش خالف سيبويه فى هـذه الكلمة وما يماثلها فى كتاب له يسمى بالحواشى ، ووافقـه على رأيه فى كتاب آخر له أيضا يسمى بالأوسط .

يقول ابن هشام وهو يتحدث عن الأسباب التى يصرف الممنوع من الصرف بسببها : « الأول : أن يكون أحد سببيه العلمية ثم ينكر ، تقول : رب فاطمة ، وعمران ، وعمر ، ويزيد وابراهيم ، ومعد يكرب ، وأرطى .

ويستثنى من ذلك : ما كان صفة قبل العلمية كأحمـــر وسكران ، فسيبويه يبقيه غير منصرف . وخالفه الأخفش فى الحواشى ، ووافقه فى الأوسط » (٥) أ هـ

وما أميل إليه فى هذه المسألة هو رأى سيبويه ، لأن العلمية لما زالت صـار الاســم ممنــوعا من الصرف بسبب الوصفية ووزن الفعل ، لأن الوصفية كانت قد اختفت بسبب العلمية التى طرأت على الاسم ، فلما زالت العلمية ظهـرت الوصفية مرة أخرى .

---

(٥) أوضح المسالك لابن هشام ٣/٢٨٥ تحقيق الأستاذ محمـــد عبد العزيز النجار .

المسـألة السادسة والثـلاثون :

الخـلاف فى سبب رفع الفعـل المضارع

هذه المسألة من المسـائل التى تتردد على ألسـنة المعربين كثيرا ، والمشهور فيها هو رأى الفراء القـائل بأن المضارع يرفع لتجرده من الناصب والجازم ، ولعـل سبب شهرة هذا الرأى هو خفته وسهولته ٠

لكن المسألة فيها آراء كثيرة غير هذا الرأى وفيهـا خلاف بين سيبويه والأخفش وهذا هو الذى جعلنى أذكرها ضمن مسائل هذا البحث ٠

فسيبويه يرى أن المضارع يرتفع لوقوعه موقع الاسـم وهذا مذهب جمهور البصريين أيضا ٠

أما الأخفش فيرى أن المضارع يرفع بسبب التعـرى من العوامل اللفظية مطلقا وهذا مذهب جماعة من البصريين أيضا (١) ٠

يقول سيبويه مبينا سبب رفع المضارع : « هذا باب وجه دخول الرفع فى هذه الأفعال المضارعة للأسماء ٠

---

(١) ينظر الهمع ٢/٢٧٤ والتصريح ٢/٢٢٩

اعلم أنها إذا كانت فى موضع اسم مبتدأ ، أو موضع اسم بنى على مبتدأ ، أو فى موضع اسم مرفوع غير مبتدأ ولا مبنى على مبتدأ ، أو فى موضع اسم مجرور أو منصوب ، فإنها مرتفعة ، وكينونتها فى هذه المواضع ألزمتها الرفع ، وهى سبب دخول الرفع فيها . وعلته : أن ما عمل فى الأسماء لم يعمل فى هذه الأفعال على حد عمله فى الاسماء ، كما أن ما يعمل فى الأفعال فينصبها ، أو يجزمها لا يعمل فى الأسماء وكينونتها في موضع الأسماء ترفعها كما يرفع الاسم كينونته مبتدأ » (٢) أ هـ

وعلى الرغم من تصريح سيبويه هنا بسبب رفع الفعل المضارع كما هو واضح من هذا النص الذى ذكرناه له ، إلا أن بعض النحاة يجعلون هذا الرأى لعامة البصريين غير الأخفش والزجاج ، ولم يخصوا سيبويه بالذكر ، ولعلهم فى هذا يعتمدون على أن سيبويه إمام هذه المدرسة

يقول ابن مالك : « رافع المضارع تجرده من الناصب والجازم وفاقا للفراء ، لا حلوله محل الاسم خلافا للبصريين » أ هـ

وقد علق الشيخ خالد الأزهرى على ذلك فقال : أجمع النحويون على أنه إذا تجرد من الناصب والجازم وسلم من نونى التوكيد والإناث كان مرفوعا كيقوم ، وإنما اختلفوا

---

(٢) الكتاب لسيبويه ٣/ ٩ - ١٠ تحقيق الأستاذ هارون .

فى تحقيق الرفع على أقوال أصحها قولهم : رافع المضـــارع تجرده من الناصب والجازم وفاقا للفراء ، وغيره من حذاق الكوفيين ، والأخفش لا رافعه حلوله محل الاســـم خلافا للبصريين غير الأخفش والزجاج » (٣) أ هـ

وهذا ما سار عليه صاحب الانصاف فى كتابه حيث نسب الرأى للبصريين عامة وجعل المسألة على ذلك من المســـائل الخلافية بين البصريين والكوفيين ، هذا على الرغم من أنه فصل فى مذهب الكوفيين فنسب القول بالتعرى من العوامل الناصبة والجازمة إلى أكثرهم ·

يقول : اختلف مذهب الكوفيين فى رفع الفعل المضارع نحو : « يقوم زيد ، ويذهب عمرو » فذهب الأكثرون إلى أنه يرتفع لتعريه من العوامل الناصبة والجازمة ، وذهب الكسائى إلى أنه يرتفع بالزائد فى أوله ·

وذهب البصريون إلى أنه يرتفع لقيـــامه مقـــام الاسم » (٤) أ هـ

والمســـألة بهذه الصورة قد تخرج عن موضوع البحث الذى نحن بصدده ، لكن ما جعلنى أذكرها هنا هو أن بعض النحاة كالسيوطى فصل فنسب الرأى الأول الى ســـيبويه

---

(٣) شرح التصريح للشيخ خالد الأزهرى ٢/٢٢٩
(٤) الانصاف فى مسائل الخلاف ٢/٥٥٠ ـ ٥٥١

وجمهور البصريين ، ونسب الثانى الى الأخفش وجماعة من البصريين .

يقول السيوطى : « وفى عامل الرفع فيه - يقصد المضارع - أقوال :

أحدها : نفس التجرد والتعرى من الناصب والجازم ، فهو معنوى ، وهو رأى الفراء ، واختاره ابن مالك ، وقال إنه سالم من النقض ، ونسبه لحذاق الكوفيين واختاره أيضا ابن الخباز .

والثانى : وقوعه موقع الاسم فهو معنوى أيضا . وهذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين ، وقال ابن مالك إنه منتقض بنحو : هلا تفعل ، وجعلت أفعل ، ومالك لا تفعل ، ورأيت الذى يفعل ، فإن الفعل فى هذه المواضع مرفوع مع أن الاسم لا يقع فيها .

والثالث : وعليه الكسائى : أنه ارتفع بحروف المضارعة فيكون عامله لفظيا .

والرابع : أنه ارتفع بنفس المضارعة ، وعليه ثعلب » (٥) أ هـ

ثم يذكر السيوطى نقلا عن أبى حيان رأيا آخر وهو

---

(٥) همع الهوامع للسيوطى ٢/٢٧٣ - ٢٧٤

التعرى من العوامل اللفظية مطلقا ويبين أن ذلك هو مذهب جماعة من البصريين ، وأنه عزى للفراء والأخفش (٦) ٠

والمسألة بهذه الصورة تخرج عن كونها مسألة خلاف بين البصريين والكوفيين بصفة عامة الى كونها مسألة خلاف بين فريق من النحاة وفريق آخر سواء كان فى ذلكم أو هـؤلاء بصريون أم كوفيون ٠

ولعل هذا مما يؤيد رأينا هنا فى جعلها مسألة خلاف بين الأخفش وسيبويه ٠

وفى المسألة آراء أخرى ذكرها أبو حيان وهى :

١ _ ان المضارع ارتفع بالإهمال وهذا قول الأعلم

٢ _ أنه ارتفع بالسبب الذى أوجب له الاعراب ، لأن الرفع نوع من الإعراب (٧) ٠

ومما ذكرناه من آراء النحاة فى رفع المضارع يتبين لنا أنهم ينسبون الى الفراء القول بالتجرد مرة ، وهذا هو المشهور عنه فى هذه المسألة ، كما ينسبون اليه القول بالتعرى ، كما هو رأى الأخفش ، وهذا ما ذكره عنه أبو حيان ٠

---

(٦) المرجع السابق نفسه
(٧) الهمع ٢/٢٧٤

وعلى كلتا الحالتين فالأمر لا يختلف فى القولين فى نظرى ، لأن التجرد تعر من العوامل ، ولعل ذلك هو الذى جعل أبا حيان ينسب الرأى القائل بالتعـــرى الى الأخفـش والفراء (٨) .

(٨) ينظر خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربى ص ١١٨ - ١١٩ د/عفيف دمشقية

المسألة السابعة والثلاثون :

« الخلاف فى إعراب الفعل الواقع بعد حتى إذا كانت مسبوقة بفعل غير موجب »

يختلف الأخفش مع سيبويه فى إعراب الفعل الواقع بعد حتى إذا كان ما قبلها غير موجب نحو : ما سرت حتى أدخل المدينة »

فسيبويه يوجبفيه النصب ويمنع الرفع ، ويعلل لعدم جواز الرفع فيه ، بأنه على معنى السببية للأول فى الثانى ، والأول منفى لم يقع ، فلا يكون نفى السبب موجبا لوجود مسببه (١) ·

وقد أوضح ذلك ابن يعيش فقال : وأما قولهم : « أسرت حتى تدخلها ؟ فلا يجوز فيه الا النصب ، لأن الرفع بعد حتى يوجب أن يكون ما قبلها سببا لما بعدها ، وموجبا له ، فلابد أن يكون واجبا ، وأنت إذا استفهمت كنت غير موجب ، فلا يصلح أن يكون سببا ، فبطل الرفع ، وتعين النصب (٢) أ هـ

---

(١) الكتاب ٣/٢٤ ـ ٢٥
(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٧/٣٢

ويرى الأخفش أن الرفع فى ذلك جائز ، بناء على أن أصل الكلام موجب وهو « سرت حتى أدخل المدينة ، ثم أدخلت أداة النفى على الكلام بأسره فنفت أن يكون سير كان عند دخول، فكأنك قلت : ما وقع السير الذى كان سببا لدخول المدينة .

ويذكر النحاة أن الأخفش أجاز ذلك قياسا ، وأنه نص على أن العرب لم ترفعه (٣) .

ونشير هنا إلى أنه يراد بالفعل غير الموجب هنا ما كان منفيا أو ما فيه الاستفهام وقلما التى يراد بها النفى المحض. وقد مثلنا للنفى فيما سبق ، ومثال الاستفهام قولهم : أسرت حتى تدخل المدينة ؟ ومثال ما كان فيه قلما : « قلما سرت حتى أدخلها » .

ويجيز أبو على والرمانى وابن السيد وجماعة الرفع بعد « قل » إذا أريد بها التقليل لا النفى (٤) ، وقد منع سيبويه الرفع فى « قل » فى الحالتين كماسيظهر لنا من خلال ما قاله فى هذه المسـألة .

يقول سيبويه وهو يتحدث عن إعراب الفعل الواقع بعد حتى المسبوقة بفعل غير موجب : « واعلم أن الفعل إذا كان

(٣) الهمع ١١٥/٤ والارتشاف ٤٠٤/٢ وينظر معانى القرآن للأخفش ١٢١/١

(٤) الارتشاف ٤٠٤/٢ والهمع ١١٥/٤

غير واجب ، لم يكن إلا النصب ، من قبل أنه إذا لم يكن واجبا رجعت « حتى » إلى « أن » و « كى » ، ولم تصر من حروف الابتداء ، كما لم تصر إذن فى الجواب من حروف الابتداء إذا قلت : إذن أظنك ، وأظن غير واقع فى حال حديثك .

وتقول : أيهم سار حتى يدخلها ، لأنك قد زعمت أنه كان ثم دخول ، وإنما سألت عن الفاعل ، ألا ترى أنك لو قلت : أين الذى سار حتى يدخلها وقد دخلها لكان حسنا ، ولجاز هذا الذى يكون لما قد وقع ، لأن الفعل ثم واقع ، وليس بمنزلة قلما سرت إذا كان نافيا لكثر ما ، ألا ترى أنه لو كان قال : قلما سرت فأدخلها ، أو حتى أدخلها ، وهو يريد أن يجعلها واجبة خارجة من معنى قلما ، لم يستقم إلا أن تقول : قلما سرت فدخلت وحتى دخلت ، كما تقول : ما سرت حتى دخلت، فإنما ترفع بحتى فى الواجب ، ويكون ما بعدها منفصلا من الأول كان مع الأول فيما مضى أو الآن ، وتقول : أسرت حتى تدخلها نصب ، لأنك لم تثبت سيرا تزعم أنه قد كان معه دخول » (٥) أ هـ

وما جاء فى معانى القرآن للأخفش لا يعبر عن هذا الرأى الذى نسبه النحاة إليه حيث جعل ما بعد حتى المسبوقة بنفى منصوبا .

---

(٥) الكتاب لسيبويه ٣/٢٤ - ٢٥ تحقيق الأستاذ هارون

يقول وهو يتحدث عن حتى ، وبعد أن بين أن ما بعدها ينتصب بأن مضمرة

« وكذلك ما انتصب بعد « حتى » إنما انتصب بضمير « أن » ، قال : (حتى يأتى وعد الله) (٦) و (حتى تتبع ملتهم) (٧) إنما هو : حتى أن يأتى وحتى أن تتبع ، وكذلك جميع ما فى القرآن من حتى ، وكذلك (وزلزلوا حتى يقول الرسول) (٨) أى حتى أن يقول ، لأن حتى فى معنى « إلى » وقد قرئت هذه الآية : (وزلزلوا حتى يقول الرسول) ، يريد حتى الرسول قائل ، جعل ما بعد « حتى » مبتدأ ، وقد يكون ذلك نحو قولك : سرت حتى أدخلها ، إذا أردت : سرت فإذا أنا داخل فيها ، وسرت أمس حتى أدخلها اليوم ، أى حتى أنا اليوم أدخلها فلا أمنع .

وإذا كان غاية لسير نصبته ، وكذلك ما لم يجب مما يقع عليه « حتى » نحو : (لا أبرح (٩) حتى أبلغ مجمع البحرين أو أمضى حقبا) » (١٠) أ هـ

ويقول : « وقال : (لا يؤمنون به حتى يروا العذاب

(٦) الرعد / ٣١
(٧) البقرة / ١٢٠
(٨) البقرة / ٢١٤
(٩) الكهف / ٦٠
(١٠) معانى القرآن للأخفش ١/١٢٠ - ١٢١ تحقيق د/فائز فارس

الأليم (١١) فيأتيهم) ليس بمعطوف على « حتى » ، إنما هو جواب لقوله : لا يؤمنون به ، فلما كان جوابا للنفى انتصب » (١٢) أ هـ

ولعلنا تيقنا بعد ما رأيناه من آراء الأخفش فى معانى القرآن فى هذه المسألة وفى غيرها مما مضى أنه لا يضم آراءه فى مسائل الخلاف بينه وبين سيبويه ولذلك فقد اعتمدنا فى توثيق آراء الأخفش التى خالف فيها سيبويه من أمهات الكتب كما هو واضح فى البحث ، أما بالنسبة لآراء سيبويه فقد حرصت على توثيقها من كتابه ٠

وقد رأينا قبل ذلك أن الأخفش أجاز الرفع هنا قياسا ، وأنه نص على أن العرب لم ترفعه كما ذكر النحاة عنه ذلك (١٣) ٠

ولأجل هذا وجدنا أن أبا حيان علق على ذلك بأن هذه المسألة يمكن أن تكون من مسائل الخلاف بين الأخفش وسيبويه ، ويمكن أن لا تكون ٠ يقول أبو حيان : « وما قبل حتى إما أن يكون واجبا ، أو غير واجب ، إن كان غير واجب نحو : ما سرت حتى أدخل المدينة ، فالنصب ، وأجاز أبو الحسن الرفع قياسا ، فقيل هى مسألة خلاف بين

---

(١١) الشعراء / ٢٠١ ، ٢٠٢
(١٢) معانى القرآن للأخفش ٢/٤٢٧ تحقيق د/فائز فارس ٠
(١٣) ينظر الارتشاف ٢/٤٠٤ والهمع ٤/١١٥

سيبويه وأبي الحسن ، وقيل ليست مسألة خلاف ، لأن الوجه الذى منع سيبويه الرفع فيه غير الوجه الذى جوز فيـــه الأخفش الرفع .

فالوجه الذى منع سيبويه الرفع فيه هو أن النفى للسير لا يكون سببا للدخول ، والوجه الذى جوز الأخفش به ، أن يكون أصل الكلام واجبا وهو : سرت حتى أدخل المدينة ، ثم أدخلت أداة النفى على الكلام بأسره فينتفى أن يكون عنك سير كان عنه دخول ، فكأنك قلت : ما وقع السير الذى كان سببا لدخول المدينة ، وصحح ابن عصفور قول الأخفش وتارة أبطله » (١٤) أ هـ

ويعلق ابن هشام والأشمونى على رأى الأخفش بمـــا يخرج المسألة أيضا من مسائل الخـــلاف بينـــه وبين ســـيبويه .

يقول ابن هشام : « وأجاز الأخفش الرفع بعد النفى على أن يكون أصل الكلام إيجابا ، ثم أدخلت أداة النفي على الكلام بأسره ، لا على ما قبل حتى خاصة ، ولو عرضت هذه المسألة بهذا المعنى على سيبويه ، لم يمنع الرفع فيها ، وإنما منعه إذا كان النفى مسلطا على السبب خاصة وكل أحـــد يمنع ذلك » (١٥) أ هـ .

---

(١٤) الارتشاف لأبى حيان ٢/٤٠٤

(١٥) مغنى اللبيب لابن هشام ص ١٧١ تحقيق د/مازن المبارك وينظر شرح الأشمونى بحاشية الصبان ٣/٣٠٠

كما أخرج الصبان أيضا هذه المسألة من مسائل الخلاف فقال معلقا على قول الأشمونى « ولو عرضت المســـألة على سيبويه لم يمنع الرفع فيها »

« أى لوجود الشرط ، لأن عدم السير ، يتسبب عنه عدم الدخول ، أى فلا خلاف فى الحقيقة » (١٦) أ هـ

وبناء على ذلك يمكننا أن نقول : إن الخلاف فى هـــذه المســـألة خلاف ظاهرى فقط ٠

---

(١٦) حاشية الصبان ٣٠٠/٣

المسألة الثامنة والثلاثون :

الخلاف فى « كى » المصدرية

يقسم النحاة « كى » قسمين

الأول : تكون فيه حرف جر بمعنى اللام فتفهم العلة نحو : جئت كى تكرمنى .

وقد بين النحاة أن « كى » فى هذا القسم تعرف بدخولها على « أن » المصدرية مضمرة كما فى المثال الذى ذكرناه ، أو بدخولها على « ما » الاستفهامية فى قولهم : فى السؤال عن العلة : كيمه ، بمعنى : لمه .

أو بدخولها على « ما » المصدرية كما فى قول الشاعر (١)

إذا أنت لم تنفع فضر فإنما
يرجى الفتى كيما يضر وينفع

---

(١) البيت لعبد الأعلى بن عبد الله وهو فى مغنى اللبيب ص ٢٤١ تحقيق د/مازن المبارك وشرح الأشمونى بحاشية الصبان ٣/٢٧٩ والهمع ٤/٩٨ تحقيق د/عبد العال سالم مكرم ونسبه المحقق فيه الى قيس بن الخطيم برواية : « يراد » مكان « يرجى » ونسبه العينى فى الشواهد الصغرى بهامش الأشمونى ٣/٢٠٤ الى النابغة وذكر أنه قيل : الذبيانى وقيل الجعدى برواية « يراد » بدلا من « يرجى » والبيت من الطويل .

وقيل إن « ما » في البيت كافة .

القسم الثاني من أقسام « كي » تكون فيه بمنزلة « أن » المصدرية معنى وعملا ويتعين ذلك في الواقعة بعد اللام وليس بعدها « أن » نحو قوله تعالى : « لكيلا تأسوا على ما فاتكم »(٢)

وهذا القسم هو الذي وقع الخلاف فيه بين سيبويه والأخفش ، لأن الأخفش يرى أن « كي » تكون جارة دائما وأن النصب بعدها يكون بأن مضمرة أو ظاهرة .

أما سيبويه فيرى أن « كي » تأتي جارة كما في القسم الأول وناصبة كما في القسم الثاني وحينئذ تكون هي الناصبة بنفسها وليس بأن مضمرة بعدها كما يرى الأخفش (٣)

وقد نسب النحاة هذا الرأي إلى الأخفش على الرغم من أنه صرح في معاني القرآن ، له بما يوافق رأي سيبويه حيث قسم « كي » إلى جارة وناصبة

يقول : « قوله : « ليشتروا به ثمنا قليلا » (٤) فهذه اللام

---

(٢) الحديد / ٢٣
(٣) ينظر الكتاب لسيبويه ٣/٥ والارتشاف ٢/٣٩٢ ومغني اللبيب ص ٢٤١ ، ٢٤٢ تحقيق د/مازن المبارك والهمع ٤/٠٨ والأشموني بحاشية الصبان ٣/٢٧٩ ، ٢٨١ والمساعد لابن عقيل ٣/٦٨ - ٧١ والتصريح ٢/٢٣٠
(٤) البقرة / ٧٩

إذا كانت فى معنى « كى » كان ما بعدها نصبا على ضمير « أن » وكذلك المنتصب بعد « كى » هو أيضا على ضمير « أن » كأنه يقول : « للاشتراء » فـ « يشتروا » لا يكون اسما آلا « بأن » فـ « أن » مضمرة ، وهى الناصبة ، وهى فى موضع جر باللام ، وكذلك : « كى لا يكون دولة » (٥) « أن » مضمرة ، وقد جرتها كى » (٦) أ هـ

ويقول : وقد تكون « كى » بمنزلة « أن » هى الناصبة ، وذلك قولك : « لكيلا تأسوا » فأوقع اللام ، ولو لم تكن «كى» وما بعدها اسما لم تقع عليها اللام » (٧) أ هـ

ولعل هذا الرأى الذى قال به الأخفش من أن « كى » تكون جارة دائما موجود فى غير معانى القرآن ، لأنه كما بينت قبل ذلك لم تكن مسائل الخلاف بينه وبين سيبويه موجودة فى هذا الكتاب .

وقد رد النحاة رأى الأخفش الذى يخالف به سيبويه هنا بدخول اللام على « كى » كما فى قوله تعالى : « لكيلا تأسوا على ما فاتكم » (٨) ، لأن حرف الجر لا يدخل على حرف

---

(٥) الحشر / ٧
(٦) معانى القرآن للأخفش ١/١١٩ - ١٢٠ تحقيق د/فائز فارس
(٧) معانى القرآن للأخفش ١/١٢٠ تحقيق د/فائز فارس
(٨) الحـــــديد / ٢٣

جر مثله ، فإن زعم الأخفش أن « كى » تأكيد للام ، رد بأن الفصيح المقيس لا يخرج على الشاذ (٩)

وينسب أبو حيان رأى الأخفش هنا إلى الخليل أيضا فيقـــول :

« كى » حرف باتفاق ، ومذهب سيبويه والأكثرين أنهـا تكون جارة بمعنى اللام ، وناصبة للمضارع ، فإذا نصـبت فسيبويه يقول : تنصب هى بنفسها ، والخليـــل والأخفش يقولان : أن مضمرة بعدها » (١٠) أ هـ

وما قاله أبو حيان هنا من نسبة الرأى الى الخليـــل والأخفش قاله السيوطى أيضا (١١)

ولم أر فيما وقعت يدى عليه من مصادر من نسب هـــذا الرأى إلى الخليل ، ولم يذكر سيبويه ذلك ولم يشر إليــه عند حديثه عن « كى »

يقول سيبويه فى باب إعراب المضارعة للأسماء : « اعلم أن هذه الأفعال لها حروف تعمل فيها فتنصبها ، لا تعمـــل

(٩) ينظر مغنى اللبيب ص ٢٤٢ تحقيق د/مازن المبـــــارك والتصريح ٢/٢٣٠
(١٠) الارتشاف لأبى حيان ٢/٣٩٢
(١١) همع الهوامع للسيوطى ٤/٩٨ تحقيق د/عبد العال سالم مكرم

فى الأسماء ، كما أن حروف الأسماء التى تنصبها لا تعمل فى الأفعال ، وهى : « أن » وذلك قولك : أريد أن تفعل ، وكى ، وذلك قولك : جئتك لكى تفعل ، ولن » (١٢) أ هـ

ويقول : « وبعض العرب يجعل « كى » بمنزلة حتى ، وذلك أنهم يقولون : كيمه فى الاستفهام ، فيعملونها فى الأسماء ، كما قالوا حتى مه ، وحتى متى ، ولمه . فمن قال : كيمه ، فإنه يضمر أن بعدها ، وأما من أدخل عليها اللام ، ولم يكن من كلامه كيمه ، فإنها عنده بمنزلة « أن » وتدخل عليها اللام كما تدخل على « أن » . ومن قال : كيمه ، جعلها بمنزلة اللام » (١٣) أ هـ

وقد علق السيرافى على قول سيبويه : « ومن قال كيمه، جعلها بمنزلة اللام » بقوله : « يعنى أنها تكون جارة »(١٤)أهـ

فسيبويه كما نرى لم يتطرق إلى رأى الخليـــل الذى نسبه بعضهم إليه على الرغم من أننا تعودنا أن نرى آراء الخليل فى كتابه ، فلعل الخليل قال بذلك فى بعض كتبه .

هذا وللكوفيين رأى فى « كى » يرون فيه أنها لا تكون جارة ، بل هى عندهم مختصة بالفعل ناصبة له .

---

(١٢) الكتاب لسيبويه ٣/٥ تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون
(١٣) الكتاب لسيبويه ٣/٦ تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون
(١٤) الكتاب لسيبويه ٣/٦ هامش «٧» تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون .

وهناك من يرى انها مختصة بالاسم فلا تكون ناصبة للمضارع (١٥) :

---

(١٥) ينظر الارتشاف ٢/٢٩٣ والهمع ٤/٩٨ والمغنى ص ٢٤١ تحقيق د/مازن المبارك

المســـألة التاسعة والثلاثون :

الخــــلاف فى جازم جواب الشرط

يخالف الأخفش فى أحد قوليه سيبويه فى جازم جواب الشرط

وأقول : فى أحد قوليه ، لأن الأخفش له رأيان فى هذه المســـألة

الأول : وافق فيه سيبويه وهو كون الجواب مجـــزوما بالأداة وفعل الشرط معاً ٠

والثانى : وهو الذى خالف فيه ســــيبويه وهو كون الجواب مجزوما بفعل الشرط ٠

وينسب السيرافى لسيبويه القول بأن الجواب مجزوم بفعل الشرط وهذا مذهب المحققين من البصريين أيضـــا واختاره الجزولى وابن عصفور والأبدى (١) ٠

---

(١) ينظر ارتشاف الضرب لأبى حيان ٢/٥٥٧ وهمع الهــــوامع للسيوطى ٤/٣٣١ - ٣٣٢ وشرح التصريح للشيخ خالد الأزهرى ٢/٢٤٨

والمسألة بهذه الصورة تخرج من المسائل الخلافية التى نحن بصدد الحديث عنها

والحق أنى كنت قد اعتزمت اخراج هذه المســـألة من مسائل الخلاف لما وجدته من أقوال النحاة الذين ينسبون الرأين الى الأخفش وإلى سيبويه أيضا ، لكننى عندما رجعت الى كتاب سيبويه وجدت أن كلامه لا يقطع بأحد الرأيين فيها بل يحتمل كلا منهما فهو يقول :

« واعلم أن حروف الجزاء تجزم الأفعال ، وينجــــزم الجواب بما قبله ٠

وزعم الخليـــل أنك إذا قلت : إن تأتنى ، آتك ، فآتك انجزمت بإن كما تنجزم اذا كانت جوابا للأمر حين قلت : ائتنى آتك » (٢) أ هـ ٠

ولو نظرنا الى كلام سيبويه هذا سنجد أن صدره لا يقطع بأن الجواب مجزوم بالفعل فقط أو بالأداة فقط أو بهما معا ، لأن قوله : وينجزم الجواب بما قبله ، يحتمل ذلك كله ٠

لكن ما ذكره عن الخليل يفيد بأن الجواب مجزوم بالأداة والفعـل معـا ٠

---

(٢) الكتاب لسيبويه ٣/٦٢ - ٦٣ تحقيق الأستاذ هارون

ولم يخالف سيبويه الخليل فيما زعمه - على حد تعبيره - وهذا هو الذى جعلنى أدرج هذه المسألة ضمن المسائل الخلافية وتوضيحا لما ذكرته نورد هنا بعض ما قاله النحاة فى نسبة هذين الرأيين الى سيبويه ، والأخفش ٠

يقول أبو حيان : وذكر بعض أصحابنا الاتفاق على أن أداة الشرط عاملة الجزم فى فعل الشرط ، وشذ المازنى ، فعنه فى قول : إنه مبنى هو وفعل الجزاء ، وعنه فى قول إنه معرب وفعل الجزاء مبنى ، والمختار أن الأداة هى الجازمة لفعل الجواب ، وهو مذهب المحققين من البصريين ، وعزاه السيرافى الى سيبويه ، وذهب الأخفش الى أنه مجزوم بفعل الشرط ، وقيل الجزم بالأداة وفعل الشرط معا ، ونسب هذا الى سيبويه والخليل والأخفش أيضا ، وذهب الكوفيون الى أنه انجزم على الجوار ، كما ينجر الاسم على الجوار » (٣) أ هـ

ويقول السيوطى : « وجازمه ، أى الجواب ، الأداة ، عملت فيه كما عملت فى الشرط باتفاق ، لاقتضائها إياهما ، فعملت فيهما ، كما عملت : كان ، وظن ، وإن فى جزأيها ٠

هذا مذهب المحققين من البصريين ، وعزاه السيرافى لسيبويه ، واختاره الجزولى ، وابن عصفور ، والأبذى ، وقيل جازمه فعل الشرط ، قاله الأخفش ، واختاره ابن مالك (٤) ،

---

(٣) إرتشاف الضرب لأبى حيان ٢/٥٥٧ تحقيق د/مصطفى النماس
(٤) ينظر شرح تسهيل الفوائد لابن مالك ٣/٨٠

لأنه مستدع له بما أحدثت فيه الأداة من المعنى والاستلزام .
ورد بأن النوع لا يعمل ، إذ ليس أحدهما بأولى من الآخر ،
وإنما يعمل بمزية ، وهو أن يضمن العامل من غير النـــــوع
أو شبهه كعمل الأسماء فى الأسماء ، وقيل : جازمه هما أى :
الأداة والفعل معا ، ونسب أيضا للأخفش قال : المجموع هو
الطالب ، فهو العامل ، قال : وباطل أن يكون العمل ، لـ « إن »
لأن الجزم نظير الجر ، فإذا كان الجار وهو أقوى لا يعمل عملين
فأحرى ألا يعلمه الجــازم .

ورد بأن الجار لا يقتضى معمولين ، والجازم يقتضيهمــا
فيعمل فيهما ، وبأن كل عامل مركب من شيئين لا يجوز حذف
أحدهما كإذما ، وحيثما ، وقد يحذف فعل الشرط دون الأداة ،
فدل على ان العامل ليس مركبا منهما ، وبان الجازم لا يحذف
معموله ، والجواب يجوز حذفه ، فلو كان العامل مجموع الأداة
والشرط ، لزم إبقاء الجازم مع حذف معموله ، بخلاف ما إذا
العامل الأداة وحذف ، فإنها تكون قد أخذت معمولا واحدا ،
فلا يقبح » (٥) أ هـ

ولعل هذا الإختلاف فى نسبة هذه الآراء الى سيبويه أو
الأخفش هو الذى جعل صاحب الانصاف ينص على اختــلاف
البصريين فى هذه المسألة دون أن ينسب رأيا معينا الى عالم
معين منهم حين قال :

---

(٥) همع الهوامع للسيوطى ٤/٢٣١ — ٢٣٢ تحقيق د/عبد العـال
سالم مكرم وينظر شرح التصريح ٢/٢٤٨

« ذهب الكوفيون الى أن جواب الشرط مجزوم على الجوار، واختلف البصريون ، فذهب الأكثرون الى أن العامل فيهمـــا حرف الشرط ، وذهب آخرون الى أن حرف الشرط ، وفعـــل حرف الشرط يعمل فى فعل الشرط ، وفعل الشرط يعمل فى جواب الشرط ، وذهب أبو عثمـــان المـــازنى الى أنه مبنى على الوقف » (٦) أ هـ

ولعل مما يؤكد ما قلته من أن كلام سيبويه يحتمل الأمرين ما ذكره الشيخ خالد الأزهرى فى شرح التصريح حينما قال : « وقيل الأداة والشرط كلاهما جزم الجواب ... ونسب هذا القول لسيبويه والخليل » (٧) أ هـ

ويؤكده أكثر ما ذكره ابن مالك من أن كلام سيبويه يجب أن يؤول على أن الفعل هو الجازم للجواب . وهذا ما يراه ابن مالك ويرجحه .

يقول ابن مالك بعد أن ذكر آراء العلماء فى جازم الجواب « وإذا بطل جزم الجواب بما سوى فعل الشرط ، تعين كونه مجزوما بفعله ، لاقتضائه إياه ، بما أحدثت فيه الأداة من المعنى والاستلزام ، وعلى هذا يؤول قول سيبويه :

---

(٦) الانصاف فى مسائل الخلاف للانبارى ٦٠٢/٢ تحقيق الشيخ محمد محيى الدين

(٧) شرح التصريح للشيخ خالد الأزهرى ٢٤٨/٢

« واعلم أن حروف الجزاء تجزم الأفعال ، ويجزم الجواب بما قبله ، لأن ترك تأويله يقتضى أن يكون للفاعل والمفعـول حظ فى جزم الجواب ، وذلك لا يصح اتفاقا ، وقد دل الدليل على أن جزم الجواب ليس بالأداة والشرط معا ، ولا بالأداة وحدها ، فلم يبق ما يحمل عليه قول سيبويه إلا فعل الشرط وحـده » (٨) أ هـ

وأرى أن أوضح الآراء عامة فى هذه المســـألة هو رأى المحققين من البصريين الذين يرون أن الجواب مجـــــزوم بالأداة كما جزم فعل الشرط بها ٠

---

(٨)شرح التسهيل لابن مالك ٣/٨٠ – ٨١ تحقيق د/عبدالرحمن السيد

المسـألة الأربعـون :

« الخلاف فى جواز حذف الفاء الداخلة فى جواب الشرط »

يختلف الأخفش وسيبويه فى جواز حذف الفاء من جواب الشرط دون أن ينوب عنها شئ

فسيبويه لا يجيز حذف الفاء من جواب الشرط دون نيابة « إذا » عنها إلا فى الضرورة ٠

يقول : « واعلم أنه لا يكون جواب الجزاء إلا بفعـل أو بالفاء ٠

فأما الجواب بفعل فنحـو قولك : إن تأتنى آتك ، وإن تضرب أضرب ، ونحو ذلك ٠

وأما الجواب بالفاء فقولك : إن تأتنى فأنا صاحبك ، ولا يكون الجواب فى هذا الموضع بالواو ولا بثم ٠٠ وسألت الخليل عن قوله عز وجل : وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون » (١) فقال : هذا كلام معلق بالكلام الأول كما كانت الفاء معلقة بالكلام الأول ٠٠٠ وسألته عـن قوله :

(١) الروم / ٣٦ /

إن تأتنى أنا كريم ، فقال : لا يكون هذا الا أن يضطر شاعر من قبل أن أنا كريم ، يكون كلاما مبتدأ ، والفاء وإذا لايكونان إلا معلقتين بما قبلهما ، فكرهوا أن يكون هذا جوابا حيث لم يشبه الفاء ، وقد قاله الشاعر مضطرا ، يشبهه بما يتكلم به من الفعل قال حسان بن ثابت (٢) :

من يفعل الحسنات الله يشـــكرها
والشر بالشر عند الله مثلان » (٣) أ هـ

ويرى الأخفش أن الفاء يجوز حذفها مطلقا ، ويمنع جعل « إذا » نائبة عن الفاء فى الربط فيما وردت فيه ويحتج لذلك بقوله تعالى : « وإن أطعتموهم أنكم لمشركون » (٤)

وبقراءة من قرأ « وما أصابكم من مصيبة بما كســبت أيديكم » (٥) فى قراءة نافع وابن عامر .

وبناء على ذلك فهو يرى أن الفاء محذوفة فى قوله تعالى: « وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذاهم يقنطون » (٦)

---

(٢) البيت من البسيط وهو فى الكتاب ٣/٦٥ وشرح التسهيل لابن مالك ٤/٧٦ والمغنى ص ٢١٨ تحقيق د/ مازن المبارك والتصريح ٢/٢٥٠ والمساعد لابن عقيل ٣/١٤٧ والجنى الدانى ص ٦٩ وخزانة الأدب ٣/٦٤٤ والعينى ٤/٤٣٣ وينسب البيت أيضا لعبد الرحمن بن حسان أو لكعب ابن مالك الأنصارى .

(٣) الكتاب لسيبويه ٣/٦٣ - ٦٥

(٤) الأنعـــام / ١٢١

(٥) الشـــورى / ٣٠

(٦) الروم / ٣٦

ويمنع أن تكون إذا فى الآية بمنزلة الفاء أو نائبة عنها فى الربط (٧) .

وقد أيد كثير من النحاة مذهب سيبويه هنا وردوا مذهب الأخفش . فالزجاج فى إعراب القرآن المنسوب إليه يورد آيات كثيرة استشهد بها على أن الفاء فيها محذوفة ثم خرجها على أن الجواب فيها لقسم مقدر وليس جوابا للشرط ، ويبين فى النهاية أن رأى الأخفش - وإن لم يصرح باسمه - بعيد عن الصواب .

يقول : هذا باب ما جاء فى التنزيل من حروف الشرط دخلت عليه اللام الموطئة للقسم . فمن ذلك قوله تعالى : « ولئن اتبعت أهواءهم »(٨) ، « ولئن أتيت الذين أوتوا الكتاب بكل آية ما تبعوا قبلتك » (٩) ، « وإن أطعتموهم إنكم لمشركون » (١٠) وقوله : « ولئن أذقنا الإنسان منا رحمة ثم نزعناها منه إنه ليئوس (١١) » وقوله تعالى : « قل لئن اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله » (١٢) وقوله : « ولئن شئنا لنذهبن بالذى

---

(٧) ينظر البرهان فى علوم القرآن للزركشى ٤/٣٠١ والمغنى ص٢١٩ والارتشاف ٢/٥٥٣ والهمع ٤/٣٢٩ والجنى الدانى ص ٦٩

(٨) البقرة / ١٢٠ .

(٩) البقرة / ١٤٥

(١٠) الأنعام / ١٢١

(١١) هود / ٩

(١٢) الاسراء / ٨٨

أوحينا إليك » (١٣) وقوله : « لئن أخرجوا لا يخرجون معهم ، ولئن قوتلوا لا ينصرونهم ، ولئن نصروهم ليولن الأدبار»(١٤) وقوله : « لمن تبعك منهم لأملأن جهنم » (١٥)

وهذا ونحوه من الآى دخلت اللام على حرف الشرط فيه مؤذنة بأن ما بعدها جواب قسم مضمر ، على تقدير : والله لئن اتبعت اهواءهم ، يدل على صحة هذا ، وان الجواب جواب قسم مضمر دون جواب الشرط ، ثبات النون فى قوله : « لا يأتون بمثله » ، وقوله : « لا يخرجون معهم » ، ولو كان جواب الشرط لم يقل « لنذهبن » ولا « ليولن » ولا « إنه ليئوس » ولا « إنكم لمشركون » ولا « ما تبعوا قبلتك » والجواب جواب قسم مضمر دون جواب الشرط ، فلا يجوز : والله لئن تأتنى آتك ، وإنما يقال : والله لئن تأتنى لآتينك . وأصل هذا الكلام أن تقول : والله لآتينك ، ثم بدا له عن الحلف بالثبات فقال : والله إن تأتنى . فإذا أضمروا القسم دخلت اللام على « إن » تؤذن بالقسم المضمر الذى ما بعده جوابه ، فهذا مساع هذا الكلام . فقول من قال : إن الفاء فى قوله : « إنكم لمشركون » مضمرة ذهاب عن الصواب ، وكذا « إنه ليئوس كفور » ليست الفاء هنا مضمرة بتة » (١٦) أ هـ

---

(١٣) الاسراء / ٨٦
(١٤) الحشر / ١٢
(١٥) الأعراف / ١٨
(١٦) اعراب القرآن المنسوب الى الزجاج ٦٥٩/٢ – ٦٦٠ تحقيق ابراهيم الابيارى .

ويبطل الزركشى أيضا ما اســـتدل به الأخفش ويخرج الآيات التى استشهد بها على أن الجواب فيها جواب قسم والجزاء محذوف سد جواب القسم مســـده وهو يختلف عن الزجاج هنا فى أنه صرح بنسبة الرأى إلى الأخفش .

يقول الزركشى : « وأما الأخفش فإنه جوز حذف الفـاء حيث يوجب سيبويه دخولها ، واحتج بقوله تعالى : « وإن أطعتموهم إنكم لمشركون » (١٧) وبقراءة من قرأ « وما أصابكم من مصيبة بما كسبت أيديكم » (١٨) فى قراءة نافع وابن عامر (١٩) ولا حجة فيه ، لأن الأول يجوز أن يكون جواب قسم والتقدير : والله إن أطعتموهم ، فتكون « إنكم لمشركون» جوابا للقسم ، والجزاء محذوف سد جواب القسم مسده .

وأما الثانية ، فلأن « ما » فيه موصولة لا شرطية ، فلم يجز دخول الفاء فى خبرها » (٢٠) أ هـ

ويرد أبو حيان مذهب الأخفش أيضا بأن حذف الفـاء فيما يلزمه لم يجئ فى كلامهم إلا فى الشعر ، ولو جاز حذف

---

(١٧) الأنعـــام / ١٢١
(١٨) الشـــورى / ٣٠
(١٩) ينظر فى هذه القراءة
(٢٠) البرهان فى علوم القرآن للزركشى ٣٠١/٤ تحقيق محمـــد أبو الفضل ابراهيم

الفاء ، لرفعناه في قولنا إن تقم أقوم ، ولن يجئ شئ من ذلك (٢١) .

ويرد السيوطي ما رآه الأخفش من أن الفاء محذوفة في قوله تعالى : « وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذاهـم يقنطون » (٢٢) فيقول وهو يتحدث عن الربط بالفاء وجواز حذفها : « وفي جواز حذفها أقوال :

أحدها : يجوز ضرورة واختيارا .

ثانيها : المنع في الحالين . وهو رأى المبرد .

ثالثها : وهو الأصح يجوز ضرورة ، ويمتنع في السعة ، وهو مذهب سيبويه ومقابل الأصح قول الأخفش : لا أرى إذا بمنزلة الفاء إلا رديا ، لا تقول : إن تأتنى اذا أكرمك ، كما تقول : فأنا أكرمك ، ولكن أرى الآية على حذف الفاء ، أي فإذاهم يقنطون » (٢٣) أ هـ

ولابن مالك في هذه المسألة رأى يخالف به الآراء السابقة حيث يرى أن حذف الفاء جائز في النثر لكنه أقل من الشعر ، وجعل من ذلك حديث اللقطة وهو قوله : صلى الله عليه وسلم لأبي ابن كعب: « فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها » (٢٤)

---

(٢١) الارتشاف ٢/٥٥٣ وينظر الهمع ٤/٣٢٩
(٢٢) الروم / ٣٦
(٢٣) الهمع ٤/٣٢٧ — ٣٢٩
(٢٤) أخرجه البخاري في كتاب اللقطة

كما جعل منه قوله صلى الله عليه وسلم لهلال بن أمية « البينة وإلا حد فى ظهرك » (٢٥)

وقوله لسعد رضى الله عنه « إنك إن تركت ولدك أغنياء خير من أن تتركهم عالة » (٢٦)

يقول ابن مالك فى بحث : حذف الفاء والمبتدأ معـا من جواب الشرط :

« ومنها قول رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لسعد رضى الله عنه « إنك إن تركت ولدك أغنياء خير من أن تتركهم عالة » وقوله صلى الله عليه وسلم لأبى بن كعب : « فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها » .

وقوله صلى الله عليه وسلم لهلال بن أمية « البينـــة وإلا حد فى ظهرك »

قلت : تضمن الحديث الأول ، حذف الفاء والمبتدأ معا من جواب الشرط ، فإن الأصل : إن تركت ولدك أغنياء فهو خير . وهو مما زعم النحويون أنه مخصـــوص بالضرورة وليس مخصوصا بها ، بل يكثر استعماله فى الشعر ، ويقـــل فى غيره .

---

(٢٥) اخرجه البخارى فى كتاب التفسير
(٢٦) اخرجه البخارى فى كتاب الفرائض

فمن وروده فى غير الشعر ، مع ما تضمنه الحديث المذكور قراءة طاوس : « ويسألونك عن اليتامى قل أصلح لهم خير »(٢٧) أى أصلح لهم فهو خير .

وهذا وإن لم يصرح فيه بأداة الشرط ، فإن الأمر مضمن معناها ، فكان ذلك بمنزلة التصريح بها فى استحقاق جواب، واستحقاق اقترانه بالفاء ، لكونه جملة اسمية .

ومن خص هذا الحذف بالشعر حاد عن التحقيق ، وضيق حيث لا تضييق ، بل هو فى غير الشعر قليل ، وهو فيه كثير ... وإذا حذفت الفاء والمبتدأ معا ، ولم يخص ذلك بالشعر ، فحذف الفاء بعدها أولى بالجواز ، وأن لا يخص بالشعر .

فلو قيل فى الكلام : إن استعنت أنت معان ، لم أمنعه ، إلا أنه لم أجده مستعملا والمبتدأ مذكور ، إلا فى شعر كقول الشاعر (٢٨) :

من يفعل الحسنات الله يشكرها
والشر بالشر عند الله مثلان » (٢٩) أ هـ

---

(٢٧) البقرة / ٢٢٠ والقراءة المشهورة « قل اصلاح لهم خير »
(٢٨) سبق تخريجه
(٢٩) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك ص ٣٣ ـ ١٣٥ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى

وهذا الرأى لابن مالك أقرب الآراء إلى مذهب الأخفش ، وهو مخالف لما ذكره فى التسهيل وشرحه ، حيث ذكر هناك أنه لا يجوز حذف الفاء إلا فى الضرورة .

يقول فى شرح التسهيل بعد أن ذكر أمثلة كثيرة ذكرت فيها الفاء فى جواب الشرط :

« فالفاء فى أمثال كل هذا واجبة الذكر ، لا يجوز أن تقام الواو وغيرها مقامها ، ولا يجوز حذفهـــا إلا فى الضرورة كقـــوله (٣٠) :

من يفعـــل الحســـنات الله يشـــكرها
والشر بالشر عند الله مثـــلان

وقـــوله (٣١) :

ومن لا يزل ينقـــاد للغى والهوى
سيلفى على طول السلامة نادما » (٣٢) أ هـ

ويذكر أبو حيان ان محمد بن مســـعود ذهب الى أنه لا يربط بإذا ، وأن ما ورد من ذلك إنما هو على حذف الفاء ، ويخرج قوله تعالى : « وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذاهم يقنطون » (٣٣) على أن التقـــدير فيها : فإذاهم يقنطون (٣٤) .

وهذا الرأى هو نفســـه رأى الأخفش الســـابق فى المســـألة .

---

(٣٠) سبق تخريجه
(٣١) البيت من الطويل ولم يعلم قائله وهو فى شرح التسهيل لابن مالك ٧٦/٤ والتصريح ٢٥٠/٢ والعينى ٤٣٣/٤
(٣٢) شرح التسهيل لابن مالك ٧٦/٤
(٣٣) الروم / ٤٦
(٣٤) ينظر الارتشاف لابى حيان ٥٥٣/٢ تحقيق د/مصطفى النحاس

المسـألة الحادية والأربعـون :

الخـلاف فى مهمـا

يختلف النحاة بصفة عامة فى « مهما » من حيث بساطتها أو تركيبها ، فبعضهم يرى أنها بسيطة ووزنهـا « فعلى » وألفها للتأنيث أو للإلحاق وزال التنـوين للبنـاء أو التأنيث ، فهى من باب « سلس »

ولا يرى ابن إياز بأسا من أن تكون على وزن « مفعل » بفتح الميم والعين والفاء بينهما ساكنة (١) ٠

وقد اختار القول ببساطتها أبو حيان وابن هشام (٢)

ويرى بعض النحاة أنها مركبة ، لكنهم يختلفون فيمـا ركبت منه ٠

فالخليل يرى أنها مركبة من « ماما » ثم أبدلت ألف « ما » الأولى هاء استقباحا للتكرير ٠

---

(١) ينظر الارتشاف ٤٧/٢ والجنى الدانى للمرادى ص ٦١٢

(٢) الارتشاف ٤٧/٢ ومغنى اللبيب لابن هشام ص ٤٣٦ تحقيق د/مازن المبارك

ويخالفه سيبويه فى ذلك حيث يجيز أن تكون « مه » أضيف اليها ما (٣) .

ويرى الأخفش أن « مهما » مركبة من « مه » بمعنى اكفف و « ما » الشرطية (٤)

ويوافق البغداديون والزجاج الأخفش على رأيه كما ذكر ذلك أبو حيان والمرادى والسيوطى (٥)

وما جاء فى معانى القرآن للزجاج لا يدل على موافقتـه لرأى الأخفش ، حيث إنه ذكر المسألة ، دون نسبة للآراء إلى أصحابها ، لكن يستشف من كلامه موافقته لمذهب سيبويه ، وقد نص على ذلك ابن مالك فى شرح التسهيل (٦) ، ولعلهم اطلعوا على هذا الرأى للزجاج فى كتاب آخر له . وبعـــرض ما قاله الزجاج فى معانيه يتضح الأمر .

يقول فى تفسيره لقوله تعالى : « وقالوا مهما تأتنا به من آية لتسحرنا بها »

---

(٣) الكتاب ٣/٥٩ – ٦٠ تحقيق الأستاذ هارون
(٤) ينظر الارتشاف ٢/٥٤٧ تحقيق د/مصطفى النمـــاس والجنى الدانى ٦١٢ والهمع ٤/٣١٦
(٥) ينظر الارتشاف ٢/٥٤٧ والجنى الدانى ص ٦١٢ والهمع ٤/٢١٦
(٦) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/٦٨ تحقيق د/عبدالرحمن السيد
(٧) الأعراف / ١٣٢

زعم بعض النحويين أن أصل « مهما » ما ما تأتنا به ، ولكن أبدل من الألف الأولى الهاء ، ليختلف اللفظ ، فما هى « ما » الجزاء ، و « ما » الثانية هى التى تزاد تأكيدا للجزاء ، ودليل النحويين على ذلك أنه ليس شىء من حروف الجزاء إلا و « ما » تزاد فيه ، قال الله جل ثناؤه « فإما تثقفنهم فى الحرب فشرد بهم من خلفهم » (٨) كقولك : إن تثقفنهم فى الحرب فشردهم ، وقوله : « وإما تعرضن عنهم » (٩) أيضا ، وهذا فى كتاب الله كثير

وقالوا : جائز أن تكون « مه » بمعنى الكف ، كما تقول « مه » أى اكفف ، وتكون « ما » الثانية للشرط والجزاء ، كأنهم قالوا - والله أعلم - أكفف ما تأتينا من آية . والتفسير الأول هو الكلام وعليه استعمال الناس ، وهذا ليس فيه من التفسير شىء ، لأنه يخل اختلاف هذين التفسيرين بمعنى الكلام » (١٠ أ هـ .

والزجاج هنا لم يذكر اسم الخليل أوسيبويه أوالأخفش لكننا نلحظ من نصه هنا موافقته لرأى سبويه كما قلنا .

فسيبويه يرى أن « مهما » أصلها « مه » أضيفت اليها « ما » الشرطية (١١)

---

(٨) الأنفال / ٥٧
(٩) الاسراء / ٢٨
(١٠) معانى القرآن واعرابه للزجاج ٢/٣٦٩ تحقيق د/عبد الجليل شلبى .
(١١) ينظر أصول النحو لابن السراج ٢/١٦٥ تحقيق د/ عبدالحسين الفتلى وحروف المعانى للزجاجى ص ٢٠

فالفرق بين مذهبه ومذهب الأخفش – كما أرى – أن « مه » و « ما » كل منهما كلمة مستقلة إلا انهما أضيفا إلى بعضهما كما يضاف اسم الى آخر

أما الأخفش فـ « مه » و « ما » على رأيه أصبحتا كلمة واحدة بعد التركيب

وقد لحظ ذلك الأستاذ الدكتور / عبد الجليل شلبى ، فعلق على كلام الزجاج السابق الذى قال فيه : « وجائز أن تكون « مه » بمعنى أكفف ... الخ » أ هـ

فقال : ويتم الكلام عند « مه » بمعنى أكفف . ويقتضى هنا أن تفصل « مه » فى الكتابة عن « ما » (١٢) أ هـ

وليتأكد لنا مذهب سيبويه فى هذه المسألة نعـــرض كلامه فيهـــا .

يقول : « وسألت الخليل عن « مهما » فقال هى « ما » أدخلت معها « ما » لغوا ، بمنزلتها مع « متى » إذا قلت ما تأتنى آتك ، وبمنزلتها مع إن إذا قلت : ان ما تأتنى آتك ، وبمنزلتها مع « أين » كما قال سبحانه وتعالى : « أينما تكونوا يدرككم

---

(١٢) هامش رقم (٣) من ص ٣٦٩ من معانى القرآن للزجـــاج . د/عبد الجليل شلبى .

الموت » (١٣) وبمنزلتها مع « أى » إذا قلت : « أيا ما تدعـوا فله الأسماء الحسنى » (١٤) ولكنهم اسـتقبحوا أن يكرروا لفظا واحدا فيقولوا : ما ما ، فأبدلوا الهاء من الألف التى فى الأولى .

وقد يجوز أن يكون « مه » كإذ ضم إليها ما » (١٥) أ هـ

ولعل قول سيبويه هنا « وقد يجوز أن يكون « مه » كإذ ضم إليها « ما » ، لعله يبين ما ذهبنا إليه من الفرق بين رأيه ورأى الأخفش ، لأن كلا منهما يرى أنهـا ليست بسـيطة كما عرفنـا .

ويرد مذهب الأخفش ومن وافقه بأنه لا معنى للكف هنا إلا على بعد ، وهو أن يقال فى « مهما تفعل أفعل : أنه رد لكلام مقدر ، كأنه قيل لا تقدر على ما أفعل » (١٦) .

وأرى أن أصح الرأيين هنا هو رأى الأخفش ، لأنه يجعل « مهما » بتركيبها من « مه وما » أقرب الى البسيطة منها الى المركبة ، لأنهما يصيران بعد التركيب كالكلمة الواحدة بخلاف

---

(١٣) النسـاء / ٧٨
(١٤) الاسراء / ١١٠
(١٥) الكتاب ٣/٥٩ ـ ٦٠ تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون
(١٦) ينظر الهمع ٤/٣١٦

ما يراه سيبويه حيث ان كلا من « مه وما » يصيران بعد الضم كالمستقلتين عن بعضهما

وإذا كان لى أن أرجح أحد الآراء بصـــــفة عامة فأنا أميل الى الرأى القائل بالبساطة حيث لا تكلف ، وقد إخترت مذهب الأخفش من المذهبين اللذين نحن بصدد الحديث عنهما وهما مذهب الأخفش وسيبويه بناء على أن مذهب الأخفش كما قلت أقرب إلى القول بالبساطة .

المســـألة الثانية والأربعـــون :

الخـلاف فيما يلى « إذا » الشرطية

يختلف سيبويه والأخفش فيما يلى « إذا » الشرطية فسيبويه يرى أنه لا يليها إلا الفعل ظاهرا كان أو مقدرا

أما الأخفش فيجيز وقوع المبتدأ بعدها (١)

وقد أعرب سيبويه عن رأيه فى « إذا » وما يليها وهـو يتحدث عن حكم إضافة الزمان الى الفعل أو الى الاســـم حيث شبه ما يدل على المستقبل من الزمان « بإذا » وحكم عليه بوجوب إضافته الى الأفعال ، لأنه يكون حينذاك بمعنى « إذا »

يقول سيبويه فى باب ما يضاف الى الأفعـــال مـن الأســـماء (٢) ٠

(١) ينظر الكتاب لسيبويه ٣/١١٩ تحقيق الاستاذ عبد السلام هارون والجنى الدانى فى حروف المعانى لابن ام قاسم ص ٣٦٨ وسر صناعة الاعراب لابن جنى ١/٢٥٧ ط الحلبى تحقيق الأستاذ ورفاقه والبرهان فى علوم القرآن ٤/١٩٥ ـ ١٩٦ للزركشى والارتشاف ٢/٢٢٧ لأبى حيان تحقيق د/مصطفى النماس والهمع ٢/١٨٠ ـ ١٨١

(٢) ينظر الكتاب لسيبويه ٣/١١٧

« جملة هذا الباب أن الزمان إذا كان ماضيا أضيف الى الفعل ، وإلى الابتداء والخبر ، لأنه فى معنى « إذ » فأضيف الى ما يضاف اليه « إذ » . وإذا كان لما لم يقع لم يضف الا الى الأفعال ، لأنه فى معنى « إذا » ، وإذا هذه لا تضاف الا الى الأفعال » (٣) أ هـ

وبناء على ما قاله سيبويه هنا فإن النحاة يحكمون على ما يلى « إذا » من الأسماء ، بأنه فاعل لفعل محذوف أو مقدر يدل عليه ما فى الكلام من فعل واقع بعد هذا الاسم ، كما فى قوله تعالى : إذا السماء انشقت (٤) ، والتقدير إذا انشقت السماء انشقت وقد يكون هذا الفعل المقدر غير موافق فى اللفظ لما بعد الاسم الواقع بعد « إذا » كما فى قول الشاعر : (٥)

إذا ابن أبى موسى بلالا بلغته
فقام بفأس بين رجليك جازر

فى رواية من رفع « ابن » والتقدير : إذا بلغ ابن أبى موسى

ونقول هنا فى رواية الرفع ، لأن بعضهم يرويه بالنصب وقد ذكره سيبويه فقال ، معلقا على هذا البيت : « فالنصب

(٣) الكتاب لسيبويه ١١٩/٢
(٤) الانشقاق / ١ .
(٥) هو ذو الرمة والبيت من الطويل وهو فى ديوانه ص ٢٥٣ والكتاب ٨٢/١ تحقيق هارون [illegible] ٢٣٩/٢ وشواهد المغنى ص ١١٨ وابن يعيش ٦٦/٤ والخزانة ٥٠/١ والبرهان للزركشي ١٩٦/٤

عربى كثير ، والرفع اجود ، لأنه إذا أراد الإعمال فأقرب الى ذلك أن يقول : ضربت زيدا ، وزيدا ضربت ، ولا يعمل الفعل فى مضمر ، ولا يتناول به هذا المتناول البعيد » (٥) هـ

ويذكر أبو حيان أن سيبويه يجيز رفع الاسم الواقع بعد إذا بالابتداء إذا كان الخبر فعلا ، وعلى هذا لا تقدير لأى فعل قبل الاسم (٦) .

ثم يبين أبو حيان بعد ذلك أن الأخفش يجيز مجىء الجملة الابتدائية المصرح بجزأيها اسمين بعد « إذا » التى فيها معنى الشرط (٧) ·

ويبين ابو حيان أيضا أن مذهب الجمهور هو أن « إذا » مضافة للجملة وأن بعض النحاة يرى أنها ليست مضافة الى الجملة ، ولكنها معمولة للفعل بعدها لا لفعل الجواب ، ويختار أبو حيان هذا المذهب الأخير ·

يقول أبو حيان : « وقد يجىء بعد إذا جملة فعلية مصدرة بمضارع مجرد ، كقوله تعالى : « وإذا تتلى عليهم آياتنا بينات تعرف » (٨) أو مصحوب بلم كقوله تعالى : « وإذا لم تأتهم بآية قالوا » (٩) ، أو بماض نحو : « إذا جاءك

(٥) الكتاب ١/٨٢ — ٨٣ هارون
(٦) ينظر الارتشاف ٢/٢٣٩
(٧) السابق نفسه
(٨) الحج / ٧٢
(٩) الأعراف / ٢٠٣

المنافقون » (١٠) ، أو مقدر قبل اسم وليها يوافق الملفوظ كقوله : « إذا السماء انشقت » (١١) أو غير موافق نحو :

إذا ابن أبى موسى بلالاً بلغته

فى رواية من رفع (ابن) أى إذا بلغ ابن موسى .

وقيل إن سيبويه يجيز أن لا يقدر وأن الاسم يرتفع بالابتداء بعد « إذا » الشرطية ، وأدوات الشرط إذا كان الخبر فعلا . ومذهب الجمهور أن « إذا » مضافة للجملة فى إذا الجواب وذهب بعض النحاة الى أنها ليست مضافة الى الجملة ، بل هى معمولة للفعل بعدها ، لا لفعل الجواب ، وهذا الذى نختاره وأجاز الأخفش مجىء الجملة الابتدائية المصرح بجزأيها اسمين بعد « إذا » التى فيها معنى الشرط نحو : « إذا زيد قائم فقم معه » وأجازه ابن مالك » (١٢) أ هـ

ويجعل الزركشى فى كتابه البرهان رأى الأخفش السابق هو رأى الكوفيين واختيار ابن مالك السابق يقول وهو يتحدث عن « إذا » الشرطية :

« وتختص المضمنة معنى الشرط بالفعل ، ومذهب

(٩) الأعراف / ٢٠٣
(١٠) المنافقون / ١ .
(١١) الانشقاق / ١
(١٢) الارتشاف ٢/٢٢٨ - ٢٢٩

سيبويه أنها لا تضاف الا الى جملة فعلية ، ولهذا إذا وقع بعدها اسم قدر بينه وبينها فعل محافظة على أصلهـــا ... ومنهم من منع اختصاصها بالفعل ، لجواز « إذا زيد ضربته » وعلى هذا فالمرفوع بعدها مبتدأ ، وهو قول الكوفيين ، واختاره ابن مالك » (١٣) أ هـ .

ولعل الرأى الذى نسبه أبو حيان فيما سبق الى سيبويه فى قوله : « وقيل إن سيبويه يجيز أن لا يقدر وأن الاســـم يرتفع بالابتداء بعد إذا الشرطية إذا كان الخبر فعلا » (١٤) يتفق فى جزئه الأول مـع رأى الكوفيين الذى أشــار اليه الزركشى هنـــا .

(١٣) البرهان فى علوم القرآن للزركشى ٤/١٩٥ - ١٩٦ تحقيـق محمد أبو الفضل ابراهيم ط بيروت .
(١٤) الارتشـــاف ٢ / ٢٣٩

المســـألة الثالثة والاربعـــون :

الخلاف فى موضع الضمير المتصل الواقع بعد «لولا» الامتناعية

يختلفان فى موضع الضـــــمير الواقع بعد « لولا » الامتناعيـــة

فسيبويه والجمهور يرون أن موضعه جر بها ، ويقولون: إن لولا اختصت بالضمير كما اختصت حتى والكاف بالاسم الظاهر ، فلولا عندهم حرف جر فى هذه الحالة

ويرفض سيبويه والجمهور أن يكون الضمير الواقع بعد « لولا » هنا فى محل رفع أو فى محل نصب .

ويعللون ذلك بانها ليست ضمائر رفع ، ولأنها لو كانت فى محل نصب لجـــاز وصلها بنـــون الوقاية مع ياء المتكلم كالياء المتصلة بالحروف .

كما بينوا أن « لولا » كان حقها أن تجر الاسم مطلقا ، لكن منع من ذلك شبهها بما اختص بالفعل من أدوات الشرط فى ربط جملة بجملة ، فأرادوا التنبيه على موجب العمل ، فجروا بها المضمر .

ويرى الأخفش أن موضع الضمير الواقع بعد « لولا » رفع على الابتداء ، إنابة لضمير الجر عن ضمير الرفع ، كما عكسوا فى أنا كأنت ، وأنت كأنا . وعلى ذلك فلولا عنده حرف ابتداء (١) .

ويهمنا هنا أن نذكر ما قاله سيبويه فى هذه المسألة ليتأكد لنا رأيه فيها .

يقول : « هذا باب ما يكون مضمرا فيه الاسم متحولا عن حاله إذا أظهر بعده الاسم ، وذلك لولاك ، ولولاى ، إذا أضمرت الاسم فيه جر ، وإذا أظهرت رفع ، ولو جاءت علامة الإضمار على القياس لقلت : لولا أنت ، كما قال سبحانه : « لولا أنتم لكنا مؤمنين » (٢) ، ولكنهم جعلوه مضمرا مجرورا

والدليل على ذلك أن الياء والكاف لا تكونان علامة مضمر مرفوع قال الشاعر ، يزيد بن الحكم : (٣)

---

(١) ينظر همع الهوامع ٢٠٨/٤ ـ ٢١٠ تحقيق د/عبد العال سالم مكرم وشرح الكافية للرضى ٢٠/١ والايضاح شرح المفصل لابن الحاجب ٤٧٦/١ تحقيق د/موسى بناى العليلى ط العراق وشرح التسهيل لابن مالك ١٨٥/٣ ومغنى اللبيب لابن هشام ص ٣٦١ تحقيق د/مازن المبارك والجنى الدانى ص ٦٠٣ ـ ٦٠٤

(٢) سبأ /٣١

(٣) البيت فى سيبويه ٢٧٣/٢ وابن الشجرى ٢١٢/٢ والخصائص ٢٥٩/٢ والمنصف ٧٢/١ والانصاف ٦٩١ وابن يعيش ١٨١/٣ ، ٢٣/٠ والخزانة ٤٣٠/٢ والعينى ٣٣/٢ والأشمونى ٢٠٦/٢ وشرح التسهيل لابن مالك ١٨٥/٣ وشرح الكافية الشافية ٧٨٧/٢ والمساعد ٢٩٣/٢ والجنى الدانى ص ٦٠٣ والبيت من الطويل وروى أيضا « من قنة » مكان « قلة » .

وكم موطن لولاى طحت كما هوى
بأجرامه من قلة النيق منهوى »(٤) أ هـ

وقد ذكر الأستاذ هارون فى تعليقه على رأى سيبويه فى هذه المسألة نص الأخفش فيها نقلا عن بعض نسخ الكتاب حيث ذكر ما نصه : « بعد هذا فى الأصل و ب وبعض أصول ط تعليقه لأبى الحسن الأخفش هذا نصها :

« رأى أبى الحسن أن الكاف فى لولاك فى موضع رفع على غير قياس ، كما قالوا ما أنا كأنت ، ولا أنت كأنا ، وهذان علم الرفع ، وكذلك عسانى » (٥) أ هـ

ومما يذكر هنا أن سيبويه علق على رأى الأخفش هنا وجعله رديئا فقال :

« وزعم أناس أن الياء فى لولاى ، وعسانى فى موضع رفع ، جعلوا لولاى موافقة للجر ، ونى موافقة للنصب ، كما اتفق الجر والنصب فى الهاء والكاف ، وهـــذا وجه ردىء ، لما ذكرت لك » (٦) أ هـ

وقد نص بعض النحاة على رأى الأخفش فى هذه المسألة التى نحن بصددها ، فقد قال ابن هشام : « وسمع قليـــلا « لولاى ، ولولاك ، ولولاه » خلافا للمبرد ·

---

(٤) الكتاب ٢/٣٧٣ ـ ٣٧٤
(٥) الكتاب ٢/٣٧٥ هامش رقم «٦» للأستاذ عبد السلام هارون
(٦) الكتاب ٢/٣٧٦

ثم قال سيبويه والجمهور : هى جارة للضمير مختصة به ، كما اختصت حتى والكاف بالظاهــــر ، ولا تتعلق لولا بشيء ، وموضع المجرور بها رفع بالابتداء والخبر محذوف ٠

وقال الأخفش : الضمير مبتدأ ، ولولا غير جارة ، ولكنهم أنابوا الضمير المخفوض عن المرفوع ، كما عكسوا ، إذ قالوا : « ما أنا كانت ، ولا أنت كأنا » (٧) ا هـ ٠

وقال المرادى : « والثانى من حالى « لولا » الامتناعية أن تكون حرف جر ٠

وذلك إذا وليها الضمير المتصل ، الموضوع للنصب والجر، كالياء والكاف والهاء ٠

قال الشـــــاعر (٨) :

وكم موطن لولاى طحت كمـــــا هوى
بأجرامه من قلة النيق منهوى

فلولا فى ذلك حرف جر عند سيبويه ، والضمير مجرور بها ، لأن الياء وأخواتها لا يعرف وقوعها إلا فى موضع نصب أو جر ، والنصب فى « لولاى » ممتنع ، لأن الياء لا تنصب

(٧) مغنى اللبيب ص ٣٦١ تحقيق د/مازن المبارك

بغير اسم ، إلا ومعها نون الوقاية وجوبا ، أو جوازا ، فيتعين كونها فى موضع جر .

وذهب الأخفش والكوفيون الى أن « لولا » فى ذلك حرف ابتداء ، والضمير المتصل فى موضع رفع بالابتداء ، نيابة عن ضمير الرفع المنفصل ، كما عكسوا فى قولهم : ما أنا كأنت، ولا أنت كأنا ، (٩) ا هـ

ومما هو جدير بالذكر هنا أن المبرد ينكر اســـتعمال « لولاى ولولاك ، ولولاه » يعنى وقوع هذه الضـــمائر بعد « لولا » (١٠) .

ورد عليه هذا الرأى بعض النحاة بأن استعمال « لولا » بهذه الصورة وارد عن العرب .

يقول ابن مالك : « ومن العرب من يقول : لولاى ولولانا ولولاهن ، وزعم المبرد أن ذلك لا يوجد فى كلام من يحتج بكلامه وما زعمه مردود برواية سيبويه والكوفيين ، وانشد سيبويه رحمه الله :

وكم موطن لولاى طحت كما هوى
بأجرامه من قنة النيق منهوى

(٩) الجنى الدانى ص ٦٠٢ ـ ٦٠٤ وينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٨ تحقيق د/عبد الرحمن السيد

(١٠) ينظر المقتضب ٣/٧٣ والانصاف ٢/٦٨٧ وتذكرة النحاة لابى حيان ص ٧١٢ تحقيق د/[illegible] عبد الرحمن

وأنشد الفـــراء (١١) :

أتطمع فينا من أراق دماءنا
ولولاك لم يعرض لأحسابنا حسن » (١٢) أهـ

ويذكر الشلوبين أن إنكار المبرد لهذا الاســـتعمال فى « لولا » هذيان :

يقول : اتفق أئمة البصريين والكوفيين كالخليـــــل وسيبويه والكسائى والفراء على رواية لولاك عن العرب ، فإنكار المبرد له هذيان » (١٣) أ هـ

هذا وقد أيد المالقى رأى الأخفش واختاره ، فقال بعد أن ذكر الرأيين فى هذه المسألة « فالأولى أن يحكم عليها بالبقاء على أنها حرف ابتداء عند من يرى ذلك ، أو على أن يحـذف الوجود قبل الضمير ، ويبقى على خفضه » (١٤) أ هـ .

كما ضعف الرضى رأى سيبويه محتجا بأن حرف الجـر

---

(١١) البيت من الطويل وقائله عمرو بن العاص وينظر فى شرح التسهيل لابن مالك ٣/١٨٥ والمساعد لابن عقيل ٢/٢٩٣ والأشمونى بحاشية الصبان ٢/٢٠٦ ومعانى القرآن للفراء ٢/٨٥ برواية « أيطمع »

(١٢) شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٨ وينظر شفاء العليل ٢/٦٦٨ للســـلسيلى

(١٣) ينظر المساعد لابن عقيل ٢/٢٩٢ - ٢٩٣ والجنى الدانى ص ٦٠٥ وشرح الأشمونى بحاشية الصبان ٢/٢٠٦

(١٤) رصف المبانى للمالقى ص ١٣٩

الأصلى ، لابد له من متعلق ، ولا متعلق للولا هنا (١٥) .

ونشير الى أن الصبان فى حاشيته بين أن الضمير الواقع بعد « لولا » له محلان على رأى سيبويه .

يقول معلقا على كلام الأشمونى : « قوله أن لولا حرف جر » اى لا يتعلق بشىء كرب ، ولعل الجارة تنزيلا للثلاثة منزلة الجار الزائد . كذا فى المغنى ، وفيه نظر للفرق باختلال أصل المعنى بحذف لولا دون « رب واخل » . ولهذا ضعف الرضى مذهب سيبويه هذا بأن حرف الجر الأصلى ، لابد له من متعلق ، ولا متعلق للولا . فافهم . والضمير بعدها فى موضع رفع بالابتداء ، والخبر محذوف ، فيكون للضمير محلان على رأى سيبويه فقول الشارح : وزعم الأخفش انها فى موضع رفع ، أى فقط » (١٦) أ هـ

ولعل الصبان قال ذلك هنا بناء على أن « لولا » فى هذه الحالة عنده حرف جر زائد وليس أصليا ، على أساس أنه لا متعلق له كما ذكر الرضى .

وما ذكره المرادى فى هذه النقطة يؤكد ذلك حيث قال :

« وإذا قلنا بأن « لولا » حرف جر ، فهل تتعلق بشىء أو لا ؟

---

(١٥) ينظر حاشية الصبان ٢/٢٠٦
(١٦) ينظر حاشية الصبان على شرح الأشمونى ٢/٢٠٦

فقال بعضهم : لا تتعلق بشيء كالزوائد وهو الظاهر ، وقيل تتعلق بفعل واجب الإضمار ، فإذا قلت : لولاى لكان كذا ، فالتقدير « لولاى حضرت » فألصقت ما بعدها بالفعل على معناها من امتناع الشيء ، ولا يجوز أن يعمل فيها الجواب ، لأن ما بعد اللام لا يعمل فيما قبلها • قيل : وما ذهب اليه فاسد ، لأن فى تقديره تعدى فعل المضمر المتصل الى ضميره المجرور ، وهو كالمنصوب » (١٧) أ هـ

ويوضح ما قاله الصبان أيضا بأن الضمير الواقع بعد لولا له محلان على رأى سيبويه ، ما قاله السيوطى نقلا عن ابن هشام فى تذكرته ، حيث بين أن الضمير الواقع بعد لولا وإن كان فى موضع الخفض بها الا أنه أيضا فى موضع رفع بالابتداء ، ولذلك أوجب الرفع فى الاسم الظاهر المعطوف عليها •

يقول السيوطى : « وقال ابن هشام فى تذكرته : سئلت عن «لولاى» إذا عطف عليها اسم ظاهر ، فقلت : يجب الرفع نحو لولاى وزيد لكان كذا وكذا ، كما تقول : ما فى الدار من رجل ولا امرأة ، وذلك لأن الاسم المضمر بعد لولا ، وإن كان فى موضع الخفض بها ، الا أنه فى موضع رفع بالابتداء » (١٨) أ هـ

---

(١٧) الجنى الدانى فى حروف المعانى ص ٦٠٣ ـ ٦٠٤

(١٨) الأشباه والنظائر ٣١٩/١ للسيوطى تحقيق طه عبدالرءوف سعد

المســـألة الرابعة والأربعون

الخلاف فى تصغير الأسماء الموصولة

يختلف الأخفش مع سيبويه فى تصغير الاســـماء الموصولة « اللاتى واللواتى واللاء واللائى

فالأخفش يجيز تصغير هذه الاسماء .

أما سيبويه فإنه يمنع ذلك استغناء عنها بجمع الواحد المحقر وهو اللتيات جمع اللتيا (١) .

يقول : واللاتى لا تحقر ، استغنوا بجمع الواحد ، إذا حقر عنه ، وهو قولهم : اللتيات ، فلما استغنوا عنه صـار مسقطا » (٢) أ هـ

وقد أيد أبو حيان مذهب سيبويه هنا وعلل له وذكر أنه هو الصحيح ، لأنه لم يثبت عن العرب ولا يقتضيه قياس ، لأن قياس هذه الاسماء ألا تصغر ، فمتى صغرت العرب منها شيئا وقفنا فيه مع مورد السماع ولا نتعداه .

---

(١) ينظر الكتاب ٣/٤٨٩ تحقيق الأســتاذ هارون وهمع الهوامع للسيوطى ٦/١٥٠ ـ ١٥١ تحقيق د/عبد العال سالم مكرم ، وشفاء العليل السلسيلى ٣/١٠٦١ .

(٢) الكتاب لسيبويه ٣/٤٨٩

يقول : وأما اللاتى فمذهب سيبويه وظاهـــر كلامه أن العرب لا تصغر اللاتى .

قال سيبويه : استغنوا بجمع الواحد المحقق الســـالم إذا قلت : اللتيان .

وأجاز الأخفش تحقير اللاتى فقال : اللوتيا ، واللاء . فقال : اللويا ، وأجاز غيره تحقير اللائى فقال : اللوئيـــا ، واللائين فقال : اللويؤون ، وهذا جاز على مذهب الأخفش إذ جاز تصغير اللائى غير مهموز ، وزعم المازنى أن تصـــغير اللاتى واللتيا : اللاى واللييا . والصحيح أنه لايجوز تصغير اللائى ولا اللاء ، ولا اللاتى ولا اللواتى استغناء بجمع اللتيا عن ذلك ، وهذا مذهب سيبويه ، وتصغير هـــذه لا يقتضيه القياس ، فينبغى أن لا يتعدى فيه مورد السماع » (٣) أ هـ

وإذا كان الأخفش وسيبويه قد اختلفا فى تصغير هـذه الاسماء التى ذكرناها فإنهما قد اتفقا فى تصغير الذى والتى فأجازا تصغيرهما على : اللذيا واللتيا حال الإفراد وفى حالة تثنيتهما يقال : اللذيان واللتيان .

ومع أنهما قد اتفقا على جواز تصغيرهما ، الا أنهمـــا قد اختلفا فيهما حالة الجمع .

(٣) ارتشاف الضرب لأبى حيان ١٨٧/١ تحقيق د/مصطفى النماس

فسيبويه يقول فى جمع الذى : اللذيون رفعا واللذيين نصبا وجرا ٠

ويقول الأخفش : اللذيون واللذيين بالفتح كالمقصور ٠

وأساس هذا الخلاف بينهما قائم عند التثنيـــة ، لأن سيبويه يرى أن ألف اللذيا حذفت تخفيفا ، والأخفش يرى أنها حذفت لالتقاء الساكنين (٤) ٠

وقد بين السيرافى ذلك فقال : قد اختلف مذهب سيبويه والأخفش فى ذلك ٠

فأما سيبويه فإنه يحذف الألف المزيدة فى تصغير المبهم، ولا يقـــدرها ٠

وأما الأخفش فإنه يقدرها ويحذفها لاجتماع الساكنين، ولا يتغير اللفظ فى التثنية ، فإذا جمع تبين الخلاف بينهما ٠ يقول سيبويه فى جمع اللذيا : اللذيون واللذيين ، بضم الياء قبل الواو وكسرها قبل الياء ٠

وعلى مذهب الأخفش اللذيون واللذيين بفتح الياء ، وعلى مذهبه يكون لفظ الجمع كلفظ التثنية ، لأنه يحذف الألف التى

(٤) ينظر شرح الشافية للرضى ١/٢٨٤ - ٢٨٩ والأشمونى بحاشية الصبان ٤/١٧٢

فى اللذيا لاجتماع الساكنين ، وهما الألف فى اللذيا ، وياء الجمع ، كما تقول فى المصطفين والأعلين ، (٥) أ هـ

(٥) شرح السيرافى بهامش الكتاب لسيبويه ٤٨٨/٣ ـ ٤٨٩ هامش رقم «٦» تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون

المسألة الخامسة والأربعون :

الخلاف فى النسب إلى فعولة

يختلفان فى النسب الى ما كان على وزن فعـولة من الأسماء .

فسيبويه ينسب اليه بحذف الواو والتاء وفتح العين سواء كانت اللام صحيحة نحو : حمولة وحملى ، وركوبه ، وركبى ، أم معتلة نحو : عدوة وعدوى (١) .

أما الأخفش فيرى أنه ينسب اليه على لفظه دون حذف أو تغيير ، كقولهم فى شنوءه : شنوى

ويوافق الجرمى والمبرد ، الأخفش على رأيه (٢) .

ولتوضيح رأى سيبويه وتوثيقه نورد كلامه فى هـذه المسألة كما تعودنا .

يقول : وسألته عن الإضافة الى عدو فقال : عدوى ، والى كرة فقال : كوى وقال : لا أغيره ، لأنه لم تجتمع الياءات .

---

(١) ينظر الكتاب لسيبويه ٣/٣٤٥
(٢) ينظر الارتشاف ١/٢٨٣ والهمع ٦/١٦٢ - ١٦٣

فإن أضفت الى عدوة قلت : عدوى من أجل الهاء ، كما قلت فى شنوءة : شنئى » (٣) أ هـ

ولابن الطراوة رأى يخالف ما يراه سـيبويه والأخفش حيث يرى أنه عند النسب الى فعولة تحذف الواو ويترك ما قبلها على الضم ، فيقال فى النسب الى حمولة وركوبة حملى وركبى (٤) ٠

ومما يذكر هنا أن بعض النحاة ينسب رأى الأخفش الى المبرد ومن هؤلاء ابن يعيش والرضى حيث ذكـرا الرأيين منسوبين الى سيبويه والمبرد (٥) ٠

وقد خرج ابن يعيش كلا من الرأيين وجعل رأى سيبويه قويا من جهه السماع ٠

يقول : وقول أبى العباس متين من جهة القياس ، وقول سيبويه اشد من جهة السماع » (٦) أ هـ

أما الرضى فقد أيد مذهب المبرد الذى نسبه اليه ٠

يقول بعد أن عرض الرأيين : وقول المبرد ههـنا متين كما ترى » (٧) أ هـ

---

(٣) الكتاب ٣/٣٤٥
(٤) ينظر الارتشاف ١/٢٨٣ والخصائص لابن جنى ١/١١٥ - ١١٦
(٥) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٥/١٤٦ - ١٤٧ وشرح الشافية للرضى ٢/٢٤، والأشمونى ٤/١٨٦
(٦) شرح المفصل لابن يعيش ٥/١٤٦ - ١٤٧
(٧) ينظر شرح الشافية للرضى ٢/٢٤

وأرى أن مذهب سيبويه فى هذه المسألة هو الأقوى وهو الصحيح للسماع كما ذكر ابن جماعة ، لأن العرب حين نسبت الى شنوءة : قالوا : شنئى فإن قيل ان : شنئى : شاذ ، أجيب بأنه لو ورد غيره مخالفا له صح ذلك ، ولكن لم يسمع فى فعولة غيره ، ولم يسمع الا كذلك ، فهو جميع المسموع منها فصار أصلا يقاس عليه (٨) .

وقد أيد الأساتذة محققوا شرح الشافية للرضى مذهب سيبويه فعلقوا على ما قاله ابن جماعة بقولهم : والذى ذكره ابن جماعة فى مذهب سيبويه وجيه كما لا يخفى » (٩) أ هـ

---

(٨) ينظر شرح الشافية للرضى ٢/٢٤ هامش رقم «٣» وينظر نشأة النحو للشيخ محمد طنطاوى من ١٠٠ - ١٠١ .

(٩) ينظر هامش رقم ٢ من شرح الشافية للرضى ٢/٢٤

المسألة السادسة والأربعون :

الخلاف فى النسب الى ما حذفت لامه

يختلف الأخفش مع سيبويه فى النسب الى ما حذفت لامه ، وكان معتل العين سواء كانت اللام المحذوفة حرف علة نحو : ذو بمعنى صاحب ، أم كانت حرفاً صحيحاً نحو : شاة ، وأصلها شوهة بسكون الواو ، كصحفة ، فلما حذفت الهاء باشرت تاء التأنيث الواو ، فانقلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فالمحذوف هاء وهو حرف صحيح .

فالأخفش يقول عند النسب اليه : شوهى ، برد اللام والواو الى أصلهما .

أما سيبويه فيقول : شاهى ، برد اللام وإبقاء الألف المبدلة (١) .

يقول سيبويه : « وأما الإضافة الى رجل اسمه ذو مال ، فإنك تقول : ذووى كأنك أضفت الى ذوا ، وكذلك فعل به حين

---

(١) ينظر الكتاب ٣/٣٦٦ - ٣٦٧ والارتشاف ١/٢٨٦ والهمع ٦/١٦٦ - ١٦٧ وشرح الشافية للرضى ٢/٦٣ والأشمونى ٤/١٩٣ والتبيان فى تصريف الأسماء ١/٢٥٣ - ٢٥٤ تأليف الأستاذ الدكتور أحمد حسن كحيل .

أفرد ، وجعل اسما ، رد الى اصله ، لأن أصله فعل ... وإذا أضفت الى شاة قلت : شاهى ، ترد ما هو من نفس الحرف ، وهو الهاء . الا ترى انك تقول : شويهة ، وإنما أردت أن تجعل شاة بمنزلة الاسماء ، فلم يوجد شئ هو أولى به مما هو من نفسه كما هو فى التحقير كذلك ، (٢) أ هـ

وكما اختلفا فى المحذوف اللام هنا ، إذا كان معتـــل العين ، إختلفا فى حركة عين المحذوف اللام اذا كانت عينه صحيحة

نحو أب وأخ ، وبخاصة من جبر برد لامه اليه فى التثنية حيث يقال فيهما :

أبوان وأخوان ، فعند النسب الى مثل ذلك يرى الأخفش أن عينه تسكن إن كان أصلها السكون كما هو فى شاه ، حيث قيل فى النسب اليه شوهى كما رأينا .

أما سيبويه فيرى أن عين هذا الاسم تفتح عند النسب اليه مطلقا ، سواء كان السكون أم الحركة ، فيقال فى النسب الى أب : أبوى والى أخ : أخوى

يقول سيبويه : هذا باب ما لا يجوز فيه من بنـــات الحرفين إلا الرد ..

(٢) الكتاب لسيبويه ٣/٢٦٦ - ٢٦٧ تحقيق الأستاذ هارون

وذلك قولك فى أب : أبوى وفى أخ : أخوى ، وفى حم : حموى ، ولا يجوز الا ذا ، من قبل أنك ترد من بنات الحرفين التى ذهبت لاماتهن الى الإصل ما لا يخرج أصله فى التثنية ولا فى الجمع بالتاء ، فلما أخرجت التثنية الأصـــل ، لزم الإضافة أن تخرج الأصل ، إذ كانت تقوى على الرد فيمـــا لا يخرج لامه فى تثنيته ولا فى جمعه بالتاء ، فإذا رد فى الأضعف فى شىء كان فى الأقوى أرد » (٣) أ هـ

(٣) الكتاب ٣/٣٥٩ تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون وينظـــر الارتشاف ١/٢٨٦ تحقيق د/مصطفى النماس

المســـألة السابعة والأربعــــون :

الخلاف فى إبدال همزة المهموز لينا محضا

الفعل المهموز أحد أقسام الفعل الصحيح ، ويعــــرفه الصرفيون بأنه ما كان أحد حروفه الأصلية همزة نحـــو : ســـأل – وقرأ .

وقد اختلف سيبويه والأخفش فى إبدال همزة هذا الفعل حرف لين محض .

فسيبويه لا يجيز ذلك إلا فى الضرورة .

أما الأخفش فيجيزه فى الســـــعة حيث حكى قريت ، وتوضيت ، من قرأت وتوضأت (١) .

وإليك قول سيبويه الذى يوضح فيه رأيه :

« واعلم أن الهمزة التى يحقق أمثالها أهل التحقيق من بنى تميم وأهل الحجاز ، وتجعل فى لغة أهل التخفيف بين بين ، تبدل مكانها الألف إذا كان ما قبلها مفتوحا ، واليـــاء

---

(١) الكتاب ٣/٥٥٣ – ٥٥٤ لسيبويه تحقيق الأستاذ هارون والمقتضب للمبرد ١/١٦٥ – ١٦٦ والخصائص ٣/١٥٢ – ١٥٤ لابن جنى والهمع ١/١٨٠ للسيوطى تحقيق د/عبد العال سالم مكرم

إذا كان ما قبلها مكسورا ، والواو إذا كان ما قبلها مضموما ، وليس ذا بقياس متلئب ، نحو ما ذكرنا • وإنما يحفظ عن العرب ، كما يحفظ الشيء الذى تبدل التاء من واوه ، نحو : أتلجت ، فلا يحمل قياسا فى كل شيء من هذا الباب ، وإنما هى بدل من واو أولجت •

فمن ذلك قولهم : منساة ، وإنما أصلها منسأة ، وقد يجوز فى ذا كله البدل حتى يكون قياسا متلئبا إذا اضطر الشاعر • قال الفرزدق (٢) :

راحت بمسلمة البغال عشية
فارعى فزارة لا هناك المرتع

فأبدل الألف مكانها ، ولو جعلها بين بين لانكسر البيت

وقال حسان (٣) :

سألت هذيل رسول الله فاحشة
ضلت هذيل بما جاءت ولم تصب

---

(٢) البيت من الكامل وهو فى الكتاب ٣/٥٥٤ والمقتضب للمبرد ١/١٦٧ وشرح شواهد الشافية ٣٣٥ والخصائص ٣/١٥٢ وسر صناعة الاعراب ٢/٦٦٦ والمحتسب ٢/١٣٢ والممتع لابن عصفور ص ٤٠٥

(٣) البيت من البسيط وهو فى الكتاب ٣/٥٥٤ وشرح المفصل لابن يعيش ٩/١١٤ ، والمقتضب ١/١٦٧ وشرح شافية ابن الحاجب ٣/٤٨ والمحتسب ١/٩٠ والممتع فى التصريف لابن عصفور ص ٤٠٥ تحقيق د/فخر الدين قباوة
والشاهد فيه ابدال الألف من الهمزة فى « هناك » ضرورة كما يرى سيبويه •

وقال القرشى زيد بن عمرو بن نفيل (٤) :

سالتاني الطلاق إن رأتاني
قل مالى ، قد جئتمانى بنكر

فهؤلاء ليس من لغتهم سلت ولا يسال .

وبلغنا أن سلت تسال لغة

وقال عبد الرحمن بن حسان (٥) :

وكنت اذل من وتد بقـــاع
يشجج رأسه بالفهر واجى

يريد الواجىء .

وقالوا : نبى وبريه ، فألزمها أهل التحقيق البدل ، وليس كل شىء نحوهما يفعل به ذا ، إنما يؤخذ بالسمع » (٦) أ هـ

وقد أيد كثير من النحاة رأى سيبويه فى هذه المســألة فقد ذكر المبرد أن إبدال همزة المهموز بينا محضا لا وجه له

(٤) البيت من الخفيف وهو فى الكتاب ٣/٥٥٥ وخزانة الادب ٣/٩٧ وشرح شافية ابن الحاجب ٣/٤٨
والشاهد فيه ابدال الهمزة فى « سالتانى » الفا ضرورة
(٥) البيت من الوافر وهو فى الكتاب ٣/٥٥٥ والمقتضب ١/١٦٦ والمحتسب ١/٨١ والخصائص ٣/١٥٢ والمنصف ١/٧٦ وشرح المفصـــل لابن يعيش ٩/١١٤ وشرح شواهد الشـــافية ٣٤١ وسر صناعة الاعراب ٣/٧٣٩ والممتع لابن عصفور ١/٣٨١
والشاهد فيه ابدال الياء من همزة « واجى » ضرورة
(٦) الكتاب لسيبويه ٣/٥٥٣ — ٥٥٥ تحقيق الأستاذ هارون

عند من تصح معرفته ، وهو بذلك يرد مذهب الأخفش ، يقول المبرد : « واعلم أن قوما من النحويين يرون بدل الهمزة من غير علة جائزا ، فيجيزون قريت واجتريت فى معنى : قرأت واجترأت ٠

وهذا القول لا وجه له عند أحد ممن تصح معرفته ولا رسم له عند العرب ٠

وقد قال لهم بعض النحويين : كيف تقولون فى مضارع قريت ؟ فقالوا : أقرأ ، فقد تركوا قولهم من حيث لم يشعروا ، لأن من قلب الهمزة ، فأخلصها ياء لزمه أن يقول : يقرى ، كما تقول : رميت أرمى ، لأن فعل يفعل إنما يكون فى حروف الحلق » (٧) أ هـ

وجعل ابن جنى إبدال الهمزة هنا لينا محضا ، خارجا عن القياس وهو بذلك يؤيد مذهب سيبويه ٠

يقول : « فأما الإبدال على غير قياس فقولهم : قريت ، وأخطيت ، وتوضيت ٠ وأنشدنى بعض أصحابنا لابن هرمه (٨) :

---

(٧) المقتضب للمبرد ١/١٦٥ ـ ١٦٦ تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة

(٨) البيت من البسيط وهو فى الخصائص ٣/١٥٢ وسر صناعة الاعراب ٢/٧٤٠ والممتع فى التصريف لابن عصفور ١/٣٨٢ واللسان (هدأ)

والشاهد فيه ابدال الهمزة ياء فى « بهاد » ضرورة ، وأصلها « بهادىء » ثم أبدل الهمزة فأصبح الاسم بعد الابدال منقوصا ، فحذف الياء وعوض عنها التنوين ٠

ليت السباع لنا كانت مجـــاورة

وإننا لا نرى ممن نرى احـــدا

إن السباع لتهدا عن فرائســـها

والناس ليس بهـــاد شرهم ابدا

إلى أن قال : – والنبوة عندنا مخففة لا مبدلة ، وكذلك الحكم على ما جاء من هذا : أن يحكم عليه بالتخفيف إلى أن يقوم الدليل فيه على الإبدال ، فاعرف ذلك مذهبا للعرب نهجا بإذن الله ، وحدثنا أبو على قال : لقى أبو زيد سـيـبويه فقال له : سمعت العرب تقول : قريت ، وتوضيت ، فقال له سيبويه : كيف تقول فى أفعـــل منه ؟ قال : أقرأ ، وزاد أبو العباس هنا ، فقال له سيبويه : فقد تركت مذهبك ، أى لو كان البدل قويا للزم ، ووجب أن تقول : أقرى ، كرميت أرمى ، وهذا بيان » (٩) أ هـ

ويلحظ من كلام ابن جنى أن أستاذه أبا على الفارسى يؤيد هو الآخر مذهب سيبويه هنا

وممن أيد مذهب سيبويه وضعف مذهب الأخفش فى هذه المسألة الخضراوى حيث قال : « وما حكى الأخفش من قريت وتوضيت ، ورفوت لغة ضعيفة » (١٠) أ هـ

---

(٩) الخصائص لابن جنى ٣/١٥٢ – ١٥٣ .
(١٠) الهمع ١/١٨٠ تحقيق د/عبد العال سالم مكرم

وبناء على ذلك جعل أبو حيان قراءة حفص فى رواية هبيرة « أن تبويا » بالياء فى قوله تعـــالى : « وأوحينا إلى موسى وأخيه أن تبوءا لقومكما بمصر بيوتا » (١١) جعلهـــا غير قياسية .

يقول : وقرأ حفص فى رواية هبيرة تبويا بالياء ، وهذا تسهيل غير قياسى ، ولو جرى على القياس لكان بين الهمزة والألف » (١٢) أ هـ

وهو بذلك يؤيد مذهب سيبويه حيث إن مذهبه كمـــا صرح فى نصه الذى أوردناه له فى بداية الحديث عن هـذه المســألة هو تسهيل الهمزة بين بين .

ولعل ما ذكره النحاة فى كلامهم من تأييد لمذهب سيبويه ورد لمذهب الأخفش يجعلنى أؤيد مذهب سيبويه حيث إنه هو المؤيد بالأدلة وهو الصواب .

هذا وبالله التـــوفيق .

---

(١١) يونس / ٨٧
(١٢) البحر المحيط لأبى حيان ١٨٦/٥ وبهامشه النهر الماد ط بيروت

الفهـــاس الفنيـــة

الشـــواهد القـــرآنية

الأحاديث الشريفـــــة

المذاهب والقبـــــائل

الشـــواهد الشـــعرية

القافية	بحرها	الصفحة
بقاء	الخفيف	٧٦ ، ٧٨
ولم تصب	البسيط	٢٧٧
تقضب	الطويل	١١٩
عطبه	البسيط	١٦٥
أذاتي	الوافر	٧٨
واجي	الوافر	٢٧٨
عضدا	البسيط	٤١
وأمردا	الطويل	١١٤
أحدا	البسيط	٢٨٠
أبدا	البسيط	٢٨٠
فأعودها	الطويل	٨١ ، ٨٢
تعقرا	الطويل	١٩٤
نارا	المتقارب	١٩١ ، ١٩٥
أجدر	الطويل	٤٠
جازر	الطويل	٢٥٤ ، ٢٥٦
الحشر	الطويل	١٥٠
ضرر	البسيط	٥٣
الفرار	الوافر	٧٨
مقاديرها	المتقارب	١٩١ ، ١٩٤
مأمورها	المتقارب	١٩١ ، ١٩٤
الأباعر	الطويل	١٥٠

فهـــرس الأعـــلام

مراجـــع البحث

١ - إئتلاف النصرة عن اختلاف نحاة الكوفة والبصرة لعبد اللطيف الشرجى الزبيدى تحقيق د/طارق الجنـابى ط عالم الكتب بيروت .

٢ - إتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربعـة عشر الدمياطى تحقيق على الضباع ط عبد الحميد حنفى .

٣ - أخبار النحويين البصريين للسيرافى تحقيق كرنكو ط بيروت .

٤ - إرتشاف الضرب من كلام العرب لأبى حيان تحقيق د/مصطفى النماس ط المدنى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م

٥ - أسرار اللغة د/ابراهيم أنيس ط الفنيـــة الحديثـــة ١٩٦٦ م

٦ - الأشباه والنظائر للسيوطى تحقيق طه عبد الرؤوف سعد ط الفنية المتحدة ١٣٩٥ هـ - ١٩٨٠ م

٧ - أصول النحو لابن السراج تحقيق د/عبد الحسين الفتلى ط بغـــداد .

٨ - إعراب القرآن المنسوب إلى الزجـاج تحقيـــق ابراهيم الابيارى ط دار الكتاب اللبنانى - بيروت .

٩ - الأمالي الشجرية لابن الشجري ط بيروت .

١٠ - الأمالي لأبي علي القالي مراجعة لجنة إحياء التراث العربي ط بيروت .

١١ - إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ط دار الكتب

١٢ - الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ط بيروت .

١٣ - أوضح المسالك الى الفية ابن مالك لابن هشام تحقيق الأستاذ محمد عبد العزيز النجار ط الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية - مصر

١٤ - الإيضاح شرح المفصل لابن الحاجب تحقيق د/موسى بناى العليلي ط العراق .

١٥ - الإيضاح العضدي للفارسي تحقيق د/حسن شاذلي فرهود ط مكتبة دار التأليف - مصر ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩م ط دار العلوم للطباعة والنشر ١٠٤٨ هـ

١٦ - الإيضاح في علل النحو للزجاجي تحقيق د/مازن المبارك ط بيروت .

١٧ - البحر المحيط لأبي حيان ط بيروت .

١٨ — البرهان فى علوم القرآن للزركشى تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ط بيروت ٠

١٩ — البسيط شرح جمل الزجاجى لابن أبى الربيع تحقيق د/عياد الثبيتى ط دار الغرب الاسلامى بيروت ١٤٠٧ هـ — ١٩٨٦ م

٢٠ — بغية الوعاة للسيوطى تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ط عيسى البابى الحلبى ٠

٢١ — تبصرة المبتدى وتذكرة المنتهى للصيمرى تحقيق د/فتحى على الدين ط دار الفكر بدمشق ٠

٢٢ — التبيان فى تصريف الأسماء د/أحمد حسن كحيل ط السعادة — القاهرة ٠

٢٣ — التبيين عن مذاهب النحويين للعكبرى تحقيق د/ عبد الرحمن العثيمين ط دار الغرب الاسلامى — بيروت ٠

٢٤ — التخمير شرح المفصل لصدر الأفاضل القاسم الخوارزمى تحقيق د/عبد الرحمن العثيمين ط دار الغرب الاسلامى — بيروت ٠

٢٥ — تذكرة النحاة لأبى حيان تحقيق د/عفيف عبد الرحمن ط بيروت ١٤٠٦ هـ — ١٩٨٦ م ٠

٢٦ — التذييل والتكميل لأبى حيان مخطوط بدار الكتب٠

٢٧ ـ تقييد ابن لب على بعض جمل الزجاجى تحقيـق د/محمد الزين زروق رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى ـ مكة المكرمة .

٢٨ ـ الجنى الدانى فى حروف المعانى للمرادى تحقيق د/فخر الدين قباوة ط بيروت .

٢٩ ـ حاشية الصبان على شرح الأشمونى ط دار إحياء الكتب العربية .

٣٠ ـ حاشية الشيخ يس العليمى على شرح التصريح ط دار احياء الكتب العربية .

٣١ ـ حروف المعانى للزجاجى تحقيق د/على توفيـق الحمد ط مؤسسة الرسالة بيروت .

٣٢ ـ خزانة الأدب للبغدادى ط الاميرية .

٣٣ ـ الخصائص لابن جنى تحقيق الاستاذ محمد على النجـــار ط بيروت .

٣٤ ـ خطى متعثرة على طريق النحو العربى د/عفيف دمشقية ط دار العلم للملايين ـ بيروت .

٣٥ ـ الخلاف بين النحويين د/السيد رزق الطويل ط المكتبة الفيصلية ـ مكة المكرمة .

٣٦ ـ الدرر اللوامع للشنقيطى ط كردســـتان العلميـة ١٣٢٨ هـ .

٣٧ - ديوان الأعشى تحقيق رودلف جاير ١٩٢٧ م .

٣٨ - ديوان جرير تحقيق نعمان محمد أمين ط المعارف .

٣٩ - ديوان ذي الرمة تحقيق كاريل هنرى ١٩١٩ م

٤٠ - ديوان رؤبة بن العجاج مع مجموع أشعار العرب ترتيب وليم بن الورد البروسي ط بيروت .

٤١ - ديوان أبى زبيد الطائى تحقيق نورى حمودة القيسى ط بغداد ١٩٦٧ م

٤٢ - ديوان الفرزدق ، الصاوى ١٣٥٤ هـ

٤٣ - ديوان لبيد بن ربيعة تحقيق احسان عباس ب الكويت ١٩٦٢ م .

٤٤ - ديوان النابغة الذبيانى ط بيروت .

٤٥ - ديوان الهذليين ط الثقافة والارشاد القومى .

٤٦ - رصف المبانى فى شرح حروف المعانى للمالقى تحقيق أحمد محمد الخراط مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .

٤٧ - سر صناعة الإعراب لابن جنى تحقيق مصطفى السقا وآخرين ط الحلبى ١٣٧٥ هـ

٤٨ - شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى تحقيق د/محمد على سلطان ط دمشق .

٤٨ - شرح الأشمونى بحاشية الصبان ط دار احياء الكتب العربية .

٥٠ - شرح الألفية للمرادى تحقيق د/عبد الرحمن سليمان نشر المكتبة الأزهرية

٥١ - شرح ألفية ابن معطى لابن القواس تحقيق د/على موسى الشوملى ط مكتبة الخزيمى - الرياض ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

٥٢ - شرح التسهيل لابن مالك تحقيق د/ عبد الرحمن السيد وآخر ط هجر للطباعة والنشر والاعلان - مصر .

٥٣ - شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ط دار احياء الكتب العربية .

٥٤ - شرح ديوان الحماسة للمرزوقى تحقيق عبدالسلام هارون - لجنة التأليف ١٣٧٢ هـ

٥٥ - شرح السيرافى على كتاب سيبويه مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ١٣٧ نحو .

٥٦ - شرح السيرافى على كتاب سيبويه بهامش الكتاب تحقيق عبد السلام هارون ط الهيئة المصرية العامة للكتاب

٥٧ - شرح الشافية للرضى تحقيق الشيخ محمد الزفزاف وآخرين ط بيروت .

٥٨ – شرح شواهد المغنى للسيوطى – لجنـــة التراث العربى – رفيق حمدان .

٥٩ – شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد ط دار مصر للطباعة ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م .

٦٠ – شرح عيون الإعراب للمجاشعى تحقيق د/حنـــا جميل حداد ط الأردن .

٦١ – شرح الكافية للرضى ط بيروت .

٦٢ – شرح الكافية الشافية لابن مالك تحقيـــق د/ عبد المنعم هريدى ط جامعة أم القرى .

٦٣ – شرح المفصل لابن يعيش ط بيروت .

٦٤ – شفاء العليل فى إيضاح التسهيل للسلســـيلى تحقيق د/الشريف عبد الله البركاتى ط المكتبة الفيصلية – مكة المكرمة .

٦٥ – شواهد التوضيح والتصحيح عن مشــــكلات الجامع الصحيح لابن مالك تحقيق محمد فؤاد عبد البـاقى ط بيروت .

٦٦ – الشواهد الكبرى للعينى بهـــامش خزانة الأدب للبغدادى ط الاميرية

٦٧ – صحيح البخـــارى .

٦٨ - ضياء السالك إلى أوضح المسالك للأستاذ محمد عبد العزيز النجار بهامش أوضح المسالك لابن هشام ط الاتحاد الدولى للبنوك الاسلامية - مصر

٦٩ - طبقات النحويين واللغويين للزبيدى تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم ط دار المعارف ١٩٧٣ م ٠

٧٠ - ظاهرة الشذوذ فى النحو العربى د/فتحى الدجنى نشر وكالة المطبوعات - الكويت ٠

٧١ - علاقة بعض المسائل الخلافية بكتاب سيبويه د/عبد الكريم جواد كاظم الزبيدى ط دار البيان العربى - جدة ٠

٧٢ - الكتاب لسيبويه ط الأميرية ٠

٧٣ - الكتاب لسيبويه تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون ط الهيئة المصرية العامة للكتاب ٠

٧٤ - الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكى بن أبى طالب تحقيق محيى الدين رمضان - دمشق ٠

٧٥ - لسان العرب لابن منظور ط دار المعارف الجديدة

٧٦ - اللمع لابن جنى تحقيق حامد المؤمن ط بيروت ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م ٠

٧٧ - مجالس ثعلب تحقيق عبد السلام هارون ط دار المعارف بمصر ٠

٧٨ - المحتسب فى شواذ القراءات لابن جنى تحقيق على النجدى ناصف وآخر ط المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية .

٧٩ - المدارس النحوية د/شوقى ضيف ط دار المعارف بمصر .

٨٠ - المسائل المنثورة للفارسى تحقيق مصطفى الحدرى - مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .

٨١ - المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل تحقيق د/محمد كامل بركات - جامعة أم القرى .

٨٢ - مشكل إعراب القرآن لمكى بن أبى طالب تحقيق ياسين محمد السواس ط دار المأمون للتراث .

٨٣ - معنى لا إله إلا الله للزركشى تحقيق على محيى الدين داغى ط دار البشائر الاسلامية .

٨٤ - معانى القرآن للأخفش تحقيق د/فائز فارس ط دار البشير والأمل .

٨٥ - معانى القرآن للفراء تحقيق محمد على النجار ط الهيئة المصرية العامة للكتاب .

٨٦ - معانى القرآن وإعرابه للزجاج تحقيق د/عبدالجليل شلبى ط بيروت .

٨٧ - مغنى اللبيب لابن هشام تحقيق د/مازن المبارك وآخرين ط دار الفكر - بيروت .

٨٨ - مغنى اللبيب بحاشية الأمير لابن هشام ط دار إحياء الكتب العربية ٠

٨٩ - المقتضب للمبرد تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة ط بيروت ٠

٩٠ - المقرب لابن عصفور تحقيق عبد الستار الجبورى ط العراق ٠

٩١ - الممتع لابن عصفور تحقيق د/فخر الدين قباوة ط دار الافاق الجديدة - بيروت ٠

٩٢ - منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل للشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد ط دار مصر للطباعة ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م ٠

٩٣ - المنصف لابن جنى تحقيق ابراهيم مصطفى وعبد الله أمين ط مصطفى البابى الحلبى ٠

٩٤ - نشأة النحو للشيخ محمد الطنطاوى ٠

٩٥ - النشر فى القراءات العشر لابن الجزرى ط دار الفكر للطباعة والنشر ٠

٩٦ - النكت الحسان لأبى حيان تحقيق د/عبد الحسين الفتلى ط بيروت ٠

٩٧ - همع الهوامع للسيوطى تحقيق عبد السلام هارون و د/عبد العال سالم مكرم ط الكويت ٠

٩٨ - يونس البصرى د/أحمد مكى الأنصارى ط دار المعارف - مصر ٠

فهـرس الموضـــوعات

الموضـــــوع رقم الصفحة

الموضـــــــوع	رقم الصفحة

رقم الايـداع : ١٩٩٣/٧٤٤٤
الترقيم الدولى : ٩٧٧ ـ ٠٠ ـ ٥٥٩٢ ـ ٦

مطـابع الشـــــناوى
ميدان الســـاعة ـ طنطا